


جامـــــعــــــــة الشيخ العـــــــــربـــــــــي

التـــــبـــــــسي_تبسة_

كلية الحقوق و العـــــلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

سياسات إيران الخارجية بين عهدي محمد خاتمي و أحمدي نجاد: التمايزات و التوافقات

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

عائشة مرزوقي أمين البار

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
إيناس شيباني	أستاذ مساعد قسم_أ_	رئيسا
أمين البار	أستاذ مساعد قسم_أ_	مشرفا و مقررا
يوسف أزروال	أستاذ مساعد قسم_أ_	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2015/2014

السنة الجامعية:2015/2014




جامـــــعـــــــــة الشيخ العـــــــــــربـــــــــي

التـــــبـــــــــسي_تبسة_

كلية الحقوق و العـــــلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

سياسات إيران الخارجية بين عهدي محمد خاتمي و أحمدي نجاد: التمايزات و التوافقات

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

عائشة مرزوقي أمين البار

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
إيناس شيباني	أستاذ مساعد قسم_أ_	رئيسا
أمين البار	أستاذ مساعد قسم_أ_	مشرفا و مقررا
يوسف أزروال	أستاذ مساعد قسم_أ_	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2015/2014

السنة الجامعية:2015/2014

إهداء

الحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه

و لا يحمد على علم وخلق سوااااااه

أهدي عملي هذا إلى:

من أعتبرهم سببا في وجودي و بلوغي ما أنا عليه...

أهديه لمن يتذكرني وقت أشغاله ينساني وقت فراغه؛متيقنة و مدركة لمكانتي عنده:مهما فعلت خولة معك تبقى مقصرة في حقك.

لمن رافقوني طيلة مسيرتي الجامعية قضيت معهم أحلى و أجمل الأوقات دفعة علوم سياسية و علاقات دولية جامعة تبسة 2015 يحزن القلب و تدمع العين لفراقكم.

لمن اعتقدته سيتفاعل معي أكثر بنصائحه بإرشاداته....

شكرا لكل حادثة ساهمت في تعرفي بأشخاص لمست فيهم معنى الرقي..

خولة

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أتم نعمته علينا و ما كنا له مقرنين

الحمد لله حمدا كثيرا عدد خلقه و رضا نفسه و زنة عرشه و مداد كلماته عدد ما أحاط به علمه و خط به قلمه وأحصاه كتابه

أتوجه بخالص شكري و تقديري و امتناني للأستاذ المشرف:"أمين البار" على تفضله الإشراف على هذه المذكرة؛و على وقته الثمين و نصائحه القيمة و مجهوداته المبذولة و تصويبه و شرفه و أمانته في سبيل نجاح هذه المذكرة كما أتقدم بالشكر لكل أساتذة العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة تبسة على كل ما قدموه لنا طيلة فترة دراستنا وأخص بالذكر الأستاذة:سمية بلعيد

كما أشكر كل من ساهم و ساعد في انجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول:مقاربة معرفية للسياسة الخارجية الإيرانية

المبحث الأول:مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الأول:تعريف السياسة الخارجية

المطلب الثاني:العلاقة بين السياسة الخارجية و المفاهيم المشابهة

المطلب الثالث:المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية

المبحث الثاني:محددات السياسة الخارجية الإيرانية

المطلب الأول:محددات البيئة الداخلية

المطلب الثاني:مؤثرات البيئة الخارجية

المبحث الثالث:مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإيرانية

المطلب الأول:ولاية الفقيه:المرشد الأعلى السلطة العليا للنظام الإيراني

المطلب الثاني:دور المؤسسة التنفيذية في صنع السياسة الخارجية الإيرانية

المطلب الثالث:البرلمان الإيراني:مجلس الشورى و مجلس صيانة الدستور

المطلب الرابع:المؤسسة العسكرية الإيرانية:الحرس الثوري

الفصل الثاني:سياسات إيران الخارجية بين عهدتي خاتمي و نجاد

المبحث الأول:سياسات إيران الخارجية في عهد الإصلاحيين

المطلب الأول: السياسات الإيرانية تجاه غرب آسيا

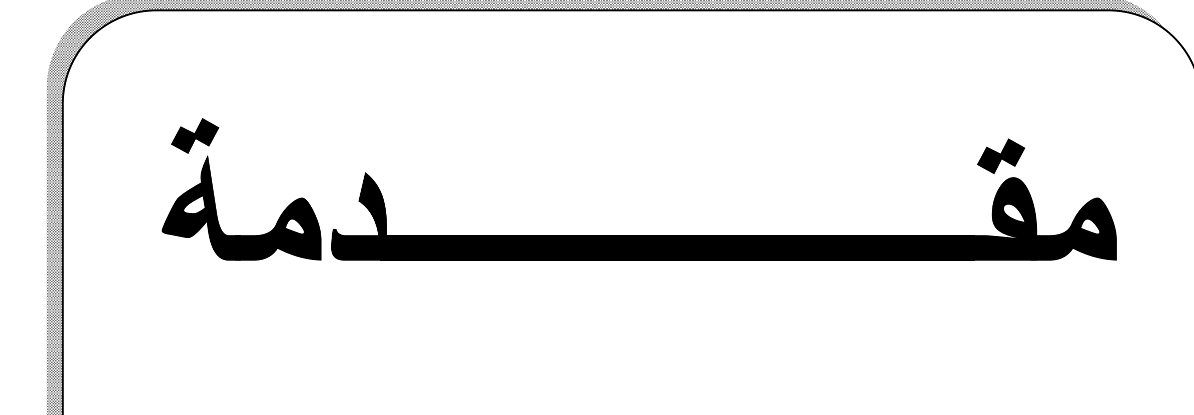
المطلب الثاني:السياسة الإيرانية تجاه شمال شرق آسيا

المطلب الثالث:السياسات الإيرانية تجاه الغرب

المبحث الثاني:سياسات إيران الخارجية في عهد المحافظين

المطلب الأول:السياسة الإيرانية تجاه الغرب

المطلب الثاني:العلاقات الإيرانية الآسيوية:تنافس الأدوار و تأمين المصالح



مقـــــــــدمة

تتعدد فروع علم العلاقات الدولية ويعد مجال السياسة الخارجية إحدى هذه الفروع؛ وهي إطار عام وشامل يمكن من خلاله فهم وتفسير سلوك مختلف الدول وتوجهاتها الخارجية في مختلف مراحل اتخاذ القرارات،على الرغم من تعقد مجالات السياسة الخارجية وتشعبها وتناقض توجهات الدول، انطلاقا من سعي كل دولة لتحقيق مصالحها وأمنها الوطني؛فهي برامج عمل تكال صياغتها للنخبة الحاكمة تحظى فيها السلطة التنفيذية بالجزء الأوفر في مجموعة نظم سياسية معينة، على خلاف النظام السياسي الإيراني الذي يتسم بالتعقيد والهرمية العليا المجسدة في ولاية الفقيه والتي تحول دون دور ريادي لرئيس الجمهورية.

فلقد مثلت الثورة الإسلامية الإيرانية الحدث الأكبر الذي كان له تأثير على سياستها الخارجية بسبب التغيير الحادث في الداخل الإيراني ورؤيتها للعالم الخارجي، فيما أيد تيار من داخل إيران ضرورة الانفتاح في برامج السياسة الخارجية، أيد تيار مقابل ضرورة زيادة نفوذ المؤسسة الدينية الإيرانية مركزا على تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية؛عرف بالاتجاه المحافظ وتعاقب التيارين على رئاسة إيران شكل محطات ثبات وتباين في السياسة الخارجية الإيرانية عرفت صعود مكثف للتيار الإصلاحي على حساب المحافظ والذي احتل دورا بارز منذ عام 2005.

1_ مبررات اختيار الموضوع:

أ_ المبررات الذاتية:

تتبع من اهتمام خاص بالجمهورية الإسلامية الإيرانية وسلوكها الخارجي خاصة بعد الثورة الإسلامية الإيرانية نظرا لدورها المركزي في عدة قضايا ما جعل منها فاعلا في الساحة الإقليمية وطريقة تعاطي التيارين الإصلاحي والمحافظ معها.

التقارب الجغرافي فإيران تعد من بين دول الشرق الأوسط و تتقاسم الإقليم مع دول الخليج العربي ما يشكل دافعا للاهتمام بها و بأهداف سياساتها.

ب_المبررات الموضوعية:

_ أهمية الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط والتي ينتمي أليها الباحث وتعدد الفاعلين فيه يدعوا للاهتمام لدراسة تأثيرهم.

_ مركزية الدور الإيراني وحضوره كأبرز فاعل في عديد القضايا الإقليمية كالشأن العراقي،اللبناني، السوري، اليمني...

_ توفر العديد من الدراسات التي اهتمت بالشأن الإيراني وتنوعها وإن لم تكن متطابقة تماما مع موضوع البحث ويعود سبب هذا التنوع إلى تمدد النفوذ الإيراني وزيادة تأثيره خاصة بعد الفترة 2003 بفعل دعمها لأطراف تتقاسم معها توجهات معينة .

_البعد الإستراتيجي للموضوع والذي يفتح آفاق نحو العديد من البحوث الأخرى خاصة مع تجدد و تعدد متغيرات الواقع الدولي الراهن والذي يمهد لبحوث جديدة انطلاقا من نتيجة هذه الدراسة.

2_ أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع الدراسة من خلال الأهداف العلمية والعملية التي يسعى لتحقيقها،إذ يبحث موضوع الدراسة في مجال السياسة الخارجية والذي يعد فرع من فروع العلاقات الدولية يركز على دراسة سلوك الدولة تجاه بيئتها الخارجية في عدة قضايا مختلفة وهو ما سيركز عليه موضوع البحث ويجيب على تساؤلات حول مصدر أو منبع سلوك إيران الخارجي وهل هو ثابت في ظل تغير صناع القرار داخل إيران،إضافة إلى محاولة فهم سلوك صناع القرار الإيرانيين في ظل بيئة دولية متعددة الأحداث والمسارات.

3_ أهداف الموضوع:

نهدف من خلال الدراسة إلى :

_ توضيح معالم و محددات السياسة الخارجية الإيرانية و مؤسسات صنعها.

_ مدى ثبات أو تغير السياسة الخارجية الإيرانية بالنسبة للتيار الحاكم.

_ مدى تمسك صناع القرار الإيرانيين بمبادئ الثورة الإسلامية الإيرانية في ظل تعدد المؤثرات الخارجية والتي تؤثر وتنعكس على صنع السياسة الخارجية الإيرانية.

_ مدى توافق الإصلاحيين والمحافظين في صنع السياسة الخارجية الإيرانية.

4_الإشكالية:

من خلال ما تم تقديمه تتضح لنا معالم الإشكالية و المتمثلة في:

كيف يمكن لإيران تحقيق سياسة خارجية ثابتة في ظل تغيير صناع القرار ما بين تيارين إصلاحي و محافظ؟

5_الأسئلة الفرعية:

القارئ و المتمعن للإشكالية يخطر بباله العديد من الأسئلة منها:

_ هل السياسة الخارجية الإيرانية محصلة لسلوك الرئيس الإيراني ؟

_ ماهي أبرز محاور وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية بين العهدين الإصلاحي والمحافظ ؟

_ هل السياسة الخارجية الإيرانية تتغير بتغير صناع القرار ؟

_ ما مدى ثبات أو تباين السياسة الخارجية الإيرانية في ظل رئاسة التيارين الإصلاحي والمحافظ؟

6_الفرضيات:

_ كلما تغير صناع القرار الإيرانيين كلما أدى ذلك لتغير السياسة الخارجية الإيرانية.

_ يؤدي توافق توجهات التيارين الإصلاحي والمحافظ لثبات السياسة الخارجية الإيرانية.

_تعد مؤثرات البيئة الخارجية من بين أبرز محددات صنع السياسة الخارجية الإيرانية.

_ تعاقب التيارين الإصلاحي والمحافظ على رئاسة إيران أحدث تباينا في السياسة الخارجية الإيرانية.

7_حدود الدراسة:

اشتمل موضوع الدراسة على إطارين:إطار مكاني و إطار زماني.

الإطار المكاني: كان محل موضوع الدراسة في القارة الآسيوية الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتوجهاتها الخارجية في عدة مناطق من العالم.

الإطار الزماني: لا تخلو أي دراسة من توفر جانب تاريخي محدد بزمن معين وتعاقب الإصلاحيين والمحافظين على رئاسة إيران حدد الإطار الزمني للدراسة من الفترة 1997-2013.

8-المقاربات المنهجية:

إن طبيعة الدراسة وموضوع البحث يفرض علينا المناهج الواجب اعتمادها وهي :

منهج وصفي: لما تقتضيه الدراسة من وصف وتحليل وتفسير واقع سلوكها الخارجي تجاه مناطق معينة.

منهج مقارن: من خلال مقارنة مدى توافق وتباين السياسة الخارجية الإيرانية في ظل تعاقب حكمين إصلاحي ومحافظ.

مدخل نظمي: منهج تحليل النظم يساعد هذا المنهج في معرفة تأثير مدخلات البيئتين الداخلية والخارجية على السياسة الخارجية في محيطها، فهي مخرجات

لنظام داخلي وهو النظام السياسي الإيراني ويتأثر بمدخلات تفرضها متغيرات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية ويتفاعل معها من خلال المخرجات.

مدخل صنع القرار:تساعد الباحث على تتبع مسار صنع القرار داخل الوحدة الدولية، يطرح متغيرات داخلية وخارجية متحكمة ومحددة لصنع القرار من ضمنها إيران والتي تحكم عملية صنع القرار فيها جملة محددات داخلية وخارجية تؤثر في طبعة القرار الخارجي.

9_الدراسات السابقة:

بحكم التفاعل التاريخي وتقارب دول الشرق الأوسط كثر الاهتمام بدراسة السلوك الإيراني الخارجي بغية فهمه وتقديم تفسير علمي له إذ نجد:

أ_ باللغة العربية:

_ كتاب "العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة" صادر عام 2012 و هو مجموعة دراسات لعدة باحثين تحرير عزمي بشارة ومحجوب الزويري تناولت الدراسات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية مسلط الضوء على أبرز مؤثرات البيئة الخارجية و تأثيرها في صنع السياسة الخارجية الإيرانية طوال فترة رئاسة التيارين الإصلاحي و المحافظ للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

_ كتاب المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية و هو مجموعة دراسات لعدة باحثين، تناول حيثيات ودوافع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية والإسلامية لغاية عام 2013 تطرق لمناقشة دوافع المشروع الإيراني في المنطقة العربية مبرزا سياسة إيران الخارجية ابتداء من الفترة 2000 إلى غاية اندلاع ثورات الربيع العربي.

_رسالة ماجستير لمحمد المهدي شنين بعنوان: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي 2001_2013 تناولت السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة معينة محددا دول المشرق العربي من عام 2001_2013 تقريبا هي مجمل فترة الحكم الإصلاحي والمحافظ للسياسة الخارجية الإيرانية.

ب_ باللغة الأجنبية:

_ دراسة أنوشروان إحتشامي Anoushiravan ehteshami ومحجوب الزويري Mahjoob Zweiri بعنوان: Iran's Foreign Policy From Khatami to Ahmadi Nejad

والتي تناولت عبر مجموعة دراسات لعدة باحثين أبعاد السياسة الخارجية الإيرانية وعلاقاتها الإقليمية والدولية.

10_مصطلحات الدراسة:

_ **التيار الإصلاحي**:تيار من النخبة السياسية الإيرانية يدعو إلى التنمية السياسية والحرية وتوسيع المشاركة العامة، والانفتاح في السياسة الخارجية، والتوسع في المؤسسات الديمقراطية من أبرز رواد الإصلاحيين الرئيس الأسبق محمد خاتمي، الذي حكم في الفترة من 1997 إلى 2005، وينتشر الفكر الإصلاحي بين الطبقة الوسطى في إيران، وكذلك بين المثقفين والأكاديميين والنساء والشباب ويؤكد على موضوعات مثل دور المجتمع المدني، والتنفيذ الكامل لنصوص الدستور، وتوسيع الحريات المدنية والسياسية والديمقراطية، كما يدعوا هذا التيار إلى تقييد وتقليص سلطات المرشد، رغم إيمان أغلب أعضاءه بولاية الفقيه.

_ **التيار المحافظ**: يعتبر التيار المحافظ من أبرز التيارات السياسية في إيران منذ الثورة، من خلال الأفكار التي يحملها، والتي تسعى لزيادة نفوذ المؤسسة الدينية وعلى رأسها المرشد، يحمل هذا التيار توجهات راديكالية تجاه العالم الخارجي، ويعتبر التيار المنافس والأشد للتيار الإصلاحي وتقوى مع وصول أحمدي نجاد

للسلطة فــي 2005، زادت قوتــه وتــأثير الحــرس الثــوري الإيرانــي فــي الســاحة السياسية.

11_صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات تواجــه الباحــث ومــن بــين أبــرز الصــعوبات التي واجهتنا في هذا البحث:

_ باعتبار إيران دولة إقليمية صــاحبة نفــوذ فهنــاك مؤيــدين لهــا ولسياســاتها وهنــاك معارضين ما انعكس في كل المراجع المتوفرة على السياســة الخارجيــة الإيرانيــة بــين مؤيد لإيران ومعارض غابت فيهم تماما الحياديــة والموضــوعية الواجــب تــوفرهم فــي أي بحث علمي.

_ تفرع الدراسة وكثرة متغيراتها وتعــدد أبعادهــا والتــي تناولــت السياســة الخارجيــة الإيرانية عامة تجاه أهم المناطق في العالم من خــلال تنــاول سياســاتها تجــاه عــدة دول ومناطق عديدة فرضتها طبيعة الدراسة.

_ النقص في المراجع فئة الكتــب والتــي تكــاد تنعــدم خاصــة مــع حداثــة موضــوع الدراسة ما جعلنا نعتمد وبصــفة أساســية علــى المعلومــات المســتقاة مــن المجــلات العلمية المحكمة.

12_هيكلة الدراسة:

وفق عنوان الدراسة تم تقسيم خطة البحث إلــى ثــلاث فصــول إضــافة إلــى مقدمــة وخاتمة.

الفصل الأول: تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث وتم التطرق فيه إلــى مقاربــة معرفيــة عامــة وشاملة للسياسة الخارجية الإيرانية، بداية توضــيح مــا المقصــود بالسياســة الخارجيــة والتفرقة بينها وبين مفاهيم ذات الصــلة إضــافة لمقاربــات مفاهيميــة مفســرة لســلوك السياسة الخارجية للوحدة الدولية،والمبحث الثــاني تــم فيــه تفصــيل محــددات السياســة

الخارجية الإيرانية ما بين داخلية وخارجية،في حين تناولنا في المبحث الثالث المؤسسات المتحكمة في صنع السياسة الخارجية الإيرانية بالتطرق لأبرزها.

في حين يتناول **الفصل الثاني** مجريات السياسة الخارجية الإيرانية بين العهدين الإصلاحي برئاسة محمد خاتمي والمحافظ برئاسة أحمدي نجاد تجاه قارة أوربا وآسيا وإفريقيا وأمريكا.

أما الفصل الثالث فخصص لدراسة توافق وتباين السياسة الخارجية الإيرانية بين عهد محمد خاتمي وأحمدي نجاد وتداعيات تنفيذها على مكانة إيران داخليا وخارجيا.

الفصل الأول:

مقاربة معرفية للسياسة الخارجية الإيرانية

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

المبحث الثاني:محددات السياسة الخارجية الإيرانية

المبحث الثالث: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإيرانية

الفصل الأول:مقاربة معرفية للسياسة الخارجية الإيرانية

تعرف السياسة الخارجية بشكل عام على أنها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي،و قد تكون هذه السلوكية التي تأخذ أشكالا مختلفة؛موجهة نحو دولة أخرى أو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول،كحركات المقومة و الجهاد و قضايا أخرى معينة،و يشكل تداخل مصطلح السياسة الخارجية مع غيره من المصطلحات غياب تعريف موحد و محدد؛إضافة إلى تفسيره من قبل العديد من المقاربات النظرية قصد تحديد قاعدة عامة لتفسير سلوك سياسات الدول الخارجية حسب نظامها السياسي،و لطالما اعتبرت الجمهورية الإسلامية الإيرانية دولة ذات نظام سياسي يرتكز على المبدأ الديني كمحور لسياساته العامة من ضمنها سياسات إيران الخارجية و التي تعتبر محصلة تفاعل بين عدة محددات داخلية و خارجية تضطلع بصنعها مجموعة مؤسسات نقطة انطلاقها ووصولها مصادقة الولي الفقيه باعتباره أعلى هرم في السلطة و مرتكز السياسة الخارجية الإيرانية.

ديباجة الفصل توحي أو تطرح أسئلة في مقدمتها:ما المقصود بالسياسة الخارجية؟ماهي العوامل المتحكمة في تحديد سياسة إيران الخارجية؟من يضطلع بصنع السياسة الخارجية الإيرانية؟ و هو ما سيتم الإجابة عليه في المباحث الآتية

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

تعد السياسة الخارجية من بين أبرز الحقول في علم العلاقات الدولية وهي كغيرها من المفاهيم المطروحة في حقل العلوم السياسية، يعاني من عدم وجود تعريف محدد ومتعارف ومتفق عليه من قبل الباحثين والمختصين في حقل العلاقات الدولية بصفة خاصة، إضافة لتداخلها مع العديد من المفاهيم الأخرى المتشابهة سواء من ناحية المعنى أو من ناحية التعاريف المتداولة وهو ما سنحاول تبيانه في المطالب الآتية

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

قدمت العديد من التعاريف للسياسة الخارجية اختص كل منها بجانب دون الآخر من هذه التعاريف نجد:

يعرفها "**جيمس روزنو**" "James Rosenou " جزء من السلوك المتكيف للمجتمعات الوطنية، تحرجه باتجاه بيئتها الخارجية بهدف الإبقاء على التدفقات إلى أهم بنياتها السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية عند حدود مقبولة".[1]

وفي توضيحه للمقصود بالسلوك المتكيف بوضوح الأستاذ "**شارل أورغيب**" "Charles orgbibe" أنه يشير إلى الجهد المبذول بغرض الحفاظ على الوضعيات الملائمة في البيئة الخارجية وتغيير الوضعيات غير الملائمة، على أن البحث في هذا السلوك المتكيف لا يجب أن يقف على حدود دراسة قرار – فعل- أو سلوك واحد وخاص، وإنما يجب أن يتعداه إلى دراسة السياسة بمعنى جملة من القرارات التي تظهر توجها وبنية أكثر شمولا للسلوك".[2]

ويعرفها "**فيرنس**" "Ferenc" و"**ريتشارد سنايدر**" "Richard Snyder"بأنها : منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختباره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل.[3]

يرادف هذا التعريف بين السياسة الخارجية وقواعد العمل وأساليب الاختبار المتبعة مع المشكلات،ويؤكد على صانع القرار (يولي له أهمية كبيرة في تحليل السياسة الخارجية لأي دولة)، إذ

---

[1] _زهير بوعمامة، **أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، (الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، 2011)، ص 29.

[2] _المرجع نفسه، ص 29.

[3] _ أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية** ، (بغداد: دار زهرة للنشر والتوزيع، 2011)، ص 20.

يرى "**سنايدر**" في هذا المجال أن الدولة تحدد بأشخاص مانعي قراراتها من الرسميين، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها، وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات من خلال أشخاص يتبؤون المناصب الرسمية في الدولة[1] .

لا يميز هذا التعريف بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات، فالسياسة الداخلية هي أيضا مجموعة من القواعد التي تستعمل للتصرف والاختيار

يعرف "**مودلسكي**" "Modelski" السياسة الخارجية على أنها " نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نمطين أساسيين من الأنشطة : "المدخلات والمخرجات".[2]

لم يرادف هذا التعريف بين الأنشطة الخارجية عموما وبين السياسة الخارجية، ولكنه حدد نوعا معينا من تلك الأنشطة، وهي المرتبطة بتغيير سلوكيات الدول الأخرى وأقلمة أنشطتها، بيد أن الأنشطة لا تشكل إلا أجزاء السياسة الخارجية، هذا فضلا عن غموض مفهوم الأنشطة ذاته، وصعوبة تحديد مكوناته.

في حين يعرفها "**تشارلز هيرمان**" "Charles Hermann" بأنها: " تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية".[3]

ويعرفها الأستاذ " **فاضل زكي محمد**" على أنها: "الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة مع غيرها من الدول".[4]

ما يلاحظ على هذه التعاريف هو نظرتها للسياسة الخارجية على أنها سلوك الدولة تجاه بيئتها الدولية، والتي قد تأخذ أشكالا مختلفة، و الشيء الذي يؤخذ على هذه النظرة هو إغفالها للوحدات الدولية غير الدول بتركيزها على الدولة كفاعل وحدي، على أن نطاق وحدات السياسة الخارجية أصبح يشمل إلى جانب الدول فاعلين آخرين .

ويرى " **كنيث تومسون** "Kenneth Thomson" أن السياسة الخارجية:"تعرف من خلال النظرة الإيديولوجية والنظرة التحليلية، أما الأولى فيفترض أن السياسات التي تصنعها الدول تجاه العالم الخارجي

[1] _المرجع نفسه، ص20.

[2] _ محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص 8

[3] _المرجع نفسه،ص9.

[4] _ مثنى علي المهداوي،،واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،**مجلة العلوم السياسية**،العددان 38_39،2009،ص107.

هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة، فتصنف السياسة الخارجية عندئذ بديمقراطية واستبدادية وتحررية واشتراكية ومحبة للسلام أو عدوانية، وأما الثانية فتفترض أن السياسة الخارجية عدة مقومات منها :" تقاليد الدولة التاريخية وموقعها الجغرافي والمصلحة الوطنية وأهداف الأمن وحاجاته "[1].

ما يلاحظ على هذا التعريف حصره للسياسة الخارجية في معتقدات و تصورات تخص البيئة الداخلية للدولة فقط ملغيا أي قضايا و اهتمامات و مؤثرات خارجية من الممكن إن تؤثر في صياغة وصناعة السياسة الخارجية.

يقدم الأستاذ "**مازن الرمضاني**" تعريفا يبرز فيه عنصرا هاما و محددا في فهم السياسة الخارجية و هو البعد الرسمي l'aspect officiel أو سمة التأثير لصانع القرار، إذ يرى أن السياسة الخارجية هي" السلوك السياسي الخارجي الهادف و المؤثر لصانع القرار".[2]

و البعد نفسه نجده في تعريف الأستاذ "**مرسيل ميرل**" " Mercel Merl "و الذي عرف فيه السياسة الخارجية ب:"ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج-بنقيض السياسة الداخلية- مشاكل تطرح ما وراء الحدود.[3]

إذ يعد التركيز على صانع القرار في تحليل السلوك السياسي الخارجي لأي وحدة دولية امرأ على درجة كبيرة من الأهمية و هو ما يؤكد عليه سنايدر إذ يرى إن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين، ومن ثم فان سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها، والسياسة الخارجية هي محصلة لقرارات من طرف أولئك الذين يتولون المناصب الرسمية في الدولة.

جل التعاريف السابقة ركزت على تعريف السياسة الخارجية من جانب و إهمال الجوانب الأخرى،إذ يقدم "**محمد السيد سليم**" تعريفا ملما بكل الجوانب و الذي يرى أن:"السياسة الخارجية هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة، من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".[4]

من خلال هذا التعريف يمكن استشفاف الأبعاد الأساسية للسياسة الخارجية و المتجلية في:

[1] _ عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية** ، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص 17.
[2] _ زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص 31.
[3] _ المرجع نفسه، ص 32.
[4] _ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 16.

1-السياسة الخارجية تنصرف إلى سياسة وحدة دولية واحدة أي البرامج التي تتبعها تلك الوحدة إزاء العالم الخارجي و هو ما يميزها عن العالم الداخلي.

2_السياسة الخارجية هي تلك التي يصوغها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية أي الأشخاص المخولون رسميا اتخاذ القرارات الملزمة.

3_السياسة الخارجية تنصرف إلى برامج العمل الخارجي المعلنة أي قابلة للملاحظة بمعنى إنها مقصودة لذاتها لتحقيق أهداف معينة.

4_السياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل إلي للبيئة الخارجية و لكنها عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على تلك البيئة أو التأقلم معها و تحقيق مجموعة من الأهداف.

5_السياسة الخارجية و إن كانت تصاغ داخل الوحدة الدولية إلا أنها تسعى إلى تحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية.

6_السياسة الخارجيــة هــي برنــامج ذو بعــدين رئيســيين الأول هــو البعــد العــام يشــتمل علــى التوجيهات، الأدوار، الأهداف و الاستراتيجيات أما البعد الثاني و هــو البعــد المحــدد فانــه ينصــرف إلى مجموعة القرارات و السلوكات التي تتضمنها السياسة الخارجية.

المطلب الثاني:العلاقة بين السياسة الخارجية و المفاهيم المشابهة

يعاني مصطلح السياسة الخارجية كغيره من المفاهيم عدم وجود تعريف موحد و محدد متفق عليه من قبل الباحثين و الدارسين؛إذ يتداخل مع عدة مفاهيم مجالية مشابهة ما يصعب التفرقة بينها و هو ما سنعمل على توضيحه في المطلب الأتي

أولا:السياسة الخارجية و السياسة الدولية

يعرف الدكتور "**حامد ربيع**" السياسة الدولية بأنها:"التفاعل الذي لابد أن يحدث الصادم و التشابك المتوقع و الضروري نتيجة لاحتضان الأهداف و القرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة."[1]

و نستنتج من هذا التعريف ملاحظات معينة،بالإمكان إيجازها في :[2]

1- إن السياسة الخارجية هي عنصر من عناصر السياسة الدولية ولكن ليس بوصفها تعبيرا عن أهداف محلية وإنما بوصفها أنموذجا من نماذج السلوك الدولي.

[1]_أحمد النعيمي،مرجع سابق،ص28.

[2]_المرجع نفسه،ص29.

2- إن السياسة الدولية بهذا المعنى تفترض علاقات تقاطعية تفترض تفاعل بين أكثر من دولة واحدة، لا بل بالإمكان القول التقاطع بين أكثر من كتلة واحدة من التكتلات الدولية،أي بين أكثر من مجموعة الدول المرتبطة بعلاقات إقليمية أو مواقف إستراتيجية .

3- إن السياسة الدولية لا تقتصر على مجرد العلاقات بين الدول – بمعنى العلاقات التي تقوم على أسس رسمية بين أشكال النظام السياسي الرسمي- فحسب، بل العلاقات بين مختلف أشكال التنظيمات غير الرسمية، طالما لها صفة دولية وهذا يعني أن السياسة الدولية تقوم على المنظمات غير الحكومية مثل منظمة الصليب الأحمر، والاتحادات العالمية للعمال، والجمعيات الدولية العلمية،المنظمات الدولية الحكومية، وعلى الرغم من أنها تشكل جزءا من السياسة الخارجية، إلا أنها تتضمن عنصرا مستقلا عنها.

ثانيا:السياسة الخارجية والإستراتيجية

يعرف "**ليدل هارت**" "Liddell Hart" الإستراتيجية على أنها:"فن توزيع و استخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة"[1]

و عرفها الجنرال"**اندريه بوفر**" " Andre Buffer" بأنها:"فن حوار الإدارات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها".[2]

ربط التعريفان مفهوم الإستراتيجية بجانب الحرب قديما،لكن حديثا تطورت لتشمل الميادين الاقتصادية و الاجتماعية...الخ ،فالإستراتيجية هنا أعم و أشمل من السياسة الخارجية،فهي تعني الأهداف العامة للدولة و أدوات تحقيقها من ضمنها السياسة الخارجية،لذا يرى الدكتور "مازن الرمضاني" بأن العلاقة بين الإستراتيجية و السياسة الخارجية هي العلاقة بين الوسيلة و الهدف،و الإستراتيجية هي الإطار الغائي الذي يضم السياسة الخارجية كوسيلة،فالإستراتيجية الشاملة تتفرع عنها استراتيجيات فرعية سياسية و اقتصادية و عسكرية،و الجزء المتعلق بالعلاقات الخارجية هو السياسة الخارجية التي تضعها الإستراتيجية موضع التطبيق.[3]

ثالثا:السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

---

[1] _هايل عبد المولى طشطوش،**الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية و الاقتصادية**،(الأردن:دار الحامد للنشر و التوزيع،2012)،ص56.

[2] _المكان نفسه.

[3] _ مثنى علي المهداوي،مرجع سابق،ص108.

تعرف العلاقات الدولية على أنها:"كل أشكال الاتصالات بين الدول و الحكومات و كل حركات الشعوب و السلع و الأفكار عبر الحدود الوطنية".[1]

و يعرفها "**نيكولا سبيكمان**" "Nicholas Spykman" العلاقات الدولية على أنها:"العلاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة،و السلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي لأشخاص أو مجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود أو سلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دولة أخرى".[2]

نلاحظ أن التعريفان يوسعان من حقل العلاقات الدولية فهي مجموعة تفاعلات حاصلة بين عدة وحدات دولية في البيئة العالمية،قد تأخذ أشكالا مختلفة،و جملة تعاريف السياسة الخارجية توضح أنها جزء من العلاقات الدولية؛فهذه الأخيرة ما هي إلا مجموع سياسات خارجية لوحدات دولية تجاه بعضها البعض،إضافة للتداخل النظري بينهما كون السياسة الخارجية هي سلوك الدولة تجاه باقي الدول ما يشكل العلاقات الدولية.

رابعا:السياسة الخارجية والدبلوماسية

يعرف "**هارولد نيكلسون**" " Harold Nicolson" الدبلوماسية على أنها:"إدارة العلاقات عم طريق المفاوضات أو طريقة معالجة و إدارة هذه العلاقات بواسطة السفراء و الممثلين الدبلوماسيين فهي عمل و فن الدبلوماسيين"[3]

و يعرفها "**عدنان البكري**" بأنها:"عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول و الأشخاص الدوليين الآخرين و إدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي"[4]

إن مفهومي الدبلوماسية و السياسة الخارجية مفهومين متكاملان متلازمان؛فالدبلوماسية هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية، فالدبلوماسي هو الذي يقوم بتنفيذ الخطة التي يرسمها رجل السياسة في الدولة في أوقات السلم،ويتضح مما تقدم أن السياسة الخارجية، تمثل الجانب التشريعي في الدولة في حين تدخل

---

[1]_هايل عبد المولى طشطوش،مرجع سابق،ص 125.

[1]_ جيمس دورتي و روبرت بالستغراف،تر:وليد عبد الحي،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،(بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،1985)،ص12.

[3]_هايل عبد المولى طشطوش،مرجع سابق،ص 103.

[4]_المرجع نفسه،ص104.

الدبلوماسية في إطار التنفيذ، بينما يجب أن تكون السياسة الخارجية في الأنظمة الديمقراطية من الأمور التي يقررها رئيس للوزراء –بموجب طبيعة الأنظمة السياسية- بعد موافقة المجالس الانتخابية منها، نرى أن تنفيذ هذه السياسة التي توصف بالدبلوماسية، هو من أصحاب الخبرة و أهل الحكمة في وزارة الخارجية،وعلى هذا الأساس فإن السياسة يتم اتخاذ القرار فيها بوساطة أشخاص وهيئات في أعلى المستويات، أما الدبلوماسية فإنها تزود جهاز اتخاذ القرار بالمعلومات اللازمة.[1]

خامسا:السياسة الخارجية والسياسة الداخلية

أشار" **كارل فرديرك**" "Karl Frederich" إلى العلاقة الوثيقة بين السياستين، عندما قال: " أن السياسة الخارجية تتأثر بالسياسة الداخلية ولاسيما في النظم الديمقراطية، وإلى أن كل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعادا خارجية".[2]

إن صنع السياسة الخارجية يخضع أساسا للسياسة الداخلية، ويمكن القول في هذا المجال بأن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية،وعلى هذا الأساس فإن صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي سواء على مستوى الفرد– القيادة- أو على مستوى الجماعة – طبيعة المجتمع وخصائصه المرحلية- أو على مستوى حالة العلاقة السلمية،وعلى الرغم من العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، إلا أن هناك معيارا للتمييز بينهما فحدود العمل للسياستين مختلفة من حيث تحديد مصادرها، ولكن الدولة في المجال الداخلي بصورة عامة لها السيطرة التامة على مستوى الأفراد والجماعة، في حين تتصدى هذه الحكومة في السياسة الخارجية للإرادات المتنازعة للدول الأخرى التي تثبت غالبا أنها غير مرنة، وتتميز بصعوبة التوفيق بينهما،و الأهداف الرئيسة للسياستين مختلفة، لأن محور السياسة الخارجية يدور حول البقاء والدفاع والحماية، أن مجموعة من عناصرها لها علاقة مع عناصر السياسة الداخلية مثل التجارة الخارجية والاتفاق الدفاعي التي لها ثقل واضح على الرخاء ومستوى المعيشة، ولكنها تؤخذ بعين الاعتبار من زاوية مختلفة جدا،و الاهتمامات المركزية للسياسة الخارجية تدول حول مسألة احتكار الدفاع والدبلوماسية، والحكومة تقوم بوظيفة التنمية أكثر من السياسة الداخلية.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية

[1]_ مثنى علي المهداوي،مرجع سابق،ص108.

[2]_أحمد النعيمي،مرجع سابق،ص48.

يقتضي تحليل السياسة الخارجية توظيف مقاربات مختلفة بوحدات تحليل متعددة للفهم الدقيق للسياسة الخارجية للدول، إذ تسعى نظرية السياسة الخارجية لتفسر لماذا تكون الدول مختلفة النوايا و الأهداف و الأولويات نحو العالم الخارجي في فترات تاريخية معينة.

أولا: المقاربة المقارنة في تفسير السياسة الخارجية

يرى أنصار هذه المقاربة إن تحليل السياسة الخارجية هو تحليل مقارن،و لقد حدد "**مايكل هاس**" "Michael Haas" مجموعة أهداف مترابطة فيما بينها ووقع عليها اتفاق من قبل الكثير من الباحثين في الميدان و هي[1]:

- يمكن الهدف الأول في إنتاج و وصف أكثر شمولية لظاهرة السياسة الخارجية و ذلك بصياغة التفاصيل و إكمال صورة الأحداث و الاتجاهات و العمليات.

-تنتج المقارن رؤية واضحة في العلاقات الارتباطية أو السببية، فدراسة عدد من الإحداث القابلة للمقارن يمكن أن تظهر التشابهات و الاختلافات التي تساعد على اختبار الافتراضات حول الترابط بين الأحداث و لذلك يمكن إن تقترح المقارنة أن الديكتاتوريات تميل إلى إنتاج أسلوب معين في سلوك السياسة الخارجية، و كذلك بالنسبة للديمقراطيات لكن بأسلوب مختلف.

- تقدم المقارنة أرضية للتنبؤ بواسطة تحديد بعض الشروط الخاصة بالمخرجات التي يمكن توقعها، مثلا التنبؤ حول تأثير القلاقل الداخلية على السياسة الخارجية للدولة، أو التنبؤ بتأثير الطموح الزائد على سياسات معينة.

- تحمل المقارنة عنصر الوصف، وهي لا تهدف إلى تحديد ما هي الحالة فحسب و لكن ما يجب أن تكون عليه إضافة إلى اعتماد و بقوة على رؤية ما يجب أن تكون عليه عملية السياسة العقلانية.

[1] _ عامر مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص 245.

-تقوم هذه المقارنة على المقارنة بين السياسات الخارجية للدول في فترة زمنية محددة لبيان مدى التقارب و التباعد في المواقف، كما يمكن مقارنة السياسة الخارجية للدولة الواحدة بين فترة أو أخرى لبيان مدى التغير الذي طرأ عليها.[1]

أ_ظروف السياسة الخارجية: موضوع للمقارنة

تفترض جل تحاليل السياسة الخارجية أن جزء من مشاكلها ترجع جذوره إلى نوع العالم الذي تعمل داخله و نتيجة لذلك ركز العديد من الكتاب انتباههم على الظروف التي يعمل في ظلها نسق السياسة الخارجية و إنتاج الموقف،و بالنظر لتراث مشاكل السياسة الخارجية نجد أن "**مايكل سميث**" "Michael Smith " قد حدد ستة عناصر من ظروف السياسة الخارجية يمكن اتخاذها كمؤشرات لمقارنة سلوك السياسة الخارجية و هي:[2]

حجم ومكانة الدولة و انخراطها في النظام الدولي،التنمية الاقتصادية و الاجتماعية،النظام السياسي الداخلي،التوجيهات الإيديولوجية للدولة و جاذبيتها،الارتباط النظمي،التغيير الدولي و التحديدات المطروحة،

كلها عناصر تستخدم لمقارنة السياسة الخارجية للدولة و مدى توافقها في فترات زمنية مختلفة.

ثانيا:تصور المقترب الواقعي الجديد في تفسير السياسة الخارجية

جاءت الواقعية الجديدة لإعادة تنظيم الفكر الواقعي الكلاسيكي،آخذة بعين الاعتبار مختلف الانتقادات الموجهة للواقعية الكلاسيكية،حيث انتقدت الواقعية الكلاسيكية من طرف الاتجاه السلوكي في استخدامها لوسائل منهجية غامضة، و من قبل الاتجاه التعددي في تقديمها صورة قديمة عن العالم غير مواكبة للتطورات، و انتقدها الاتجاه الراديكالي لاعتمادها على إيديولوجية المحافظة على الوضع القائم.[3]

أ_بنية النظام الدولي:تجد الواقعية البنيوية قوتها التفسيرية في فحص تفاعل الدول ضمن النسق الدولي ،التي تتميز بالفوضى بسبب غياب فاعل يحتكر امتلاك سلطة مركزية تحمي الدول، مما يدفع جميع الدول إلى الاعتماد على الذات لضمان أمنها، و توزيع القوى هو أحد الخصائص المسؤولة عن نماذج سلوك الدول في التنسيق الدولي نموذج كرات البيليياردو " Milliard-balls " و يقترح رواد المقترب الواقعي

---

[1]_ ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية** ،(لبنان: دار الكتاب العربي، 1985)، ص 195.

[2]_ عامر مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق،ص ص 248_ 250.

[2]_ عبد الناصر جندلي،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**،(الجزائر:دار الخلدونية،2007)،ص164.

للسياسة الخارجية عدة فرضيات مساعدة لفهم الطريقة التي تشكل و تنفذ بها الدول سياستها الخارجية فالواقعية الجديدة كمقترب للسياسة الخارجية تفترض أن الدول إذ تتفاعل في نسق فوضوي، فهي تنتهج مبدئيا سياسات خارجية بالطريقة ذاتها التي قوامها الاعتماد على الذات(متغير الواقعية مستقل) و كفواعل موحدة فهي تصنع قراراتها في علبة سوداء Black box و بطريقة عقلانية تقيم من خلالها كل المعلومات المتوفرة حول الأحداث الدولية قبل اختيار البدائل(متغير الواقعية الوسيط)، و لما كان الصراع على القوة ميزة ملائمة لتفاعلات الدول ضمن النسق فان الواقعية تعامل القوة كوسيلة ضرورية لوصول الفاعل إلى تحقيق أمنه(متغير الواقعية التابع).[1]

إن أهم اختلاف بين المقتربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية كونها تدرس السلوك الخارجي للدول من زاويا مختلفة، و يندرج مقترب الواقعية الجديدة ضمن تلك المقتربات التي تتناول سلوك الدولة من الزاوية العليا في تبينها لمستوى تحليل تنازلي ينطلق من الأعلى نحو الأسفل-Top-down approaches أو ما يعرف بمقترب النسق الدولي و مفتاح فهم سلوك الدول وفق هذا المقترب هي الحوافز و القيود أو نماذج السلوك الخارجية المفروضة على كل فاعل في النسق.

ب_ القوة و المصلحة و الأمن في السياسة الخارجية :يستند المنهج الواقعي إلى أن القوة هي القاعدة المحورية في العلاقات،و إذا كانت صراعات القوة ظاهرها المبررات الأخلاقية و القانونية فهذا الغلاف لا يحجب الحقيقة الأساسية في توازن العلاقات برمتها، فالمصلحة القومية للدولة هي الهدف النهائي المستمر لسياستها الخارجية،فان السياسة القومية تكون هي محور الارتكاز،أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول،و المصلحة في مفهوم الواقعية تتحدد بدورها في نطاق التأثير و التأثر و السيطرة،و علية فالعلاقات هي صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة و استغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها و استراتيجياتها بغض النظر عن التأثيرات التي تحدثها في مصالح الدول الأخرى،وإذا كان الواقعيون الدفاعيون يؤكدون على حد أقصى من الأمن، فإن الواقعيين الهجوميين يشددون على حد أقصى من القوة والتأثير والتوسع؛إذ يقول "**فريد زكريا**" "أن الدول لا تتوسع عندما تكون قادرة ولكن عندما ينبغي عليها ذلك".[2]

---

[3]_ رابح دشوشة، السياسة الخارجية الإيرانية والتركية تجاه المنطقة العربية لفترة ما بعد الحرب الباردة – دراسة تحليلية مقارنة – **رسالة ماجستير**، جامعة عنابة، 2012.ص104.

[1]_ فاطمة بيرم،أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة،**رسالة ماجستير**،جامعة باتنة،2010،ص76.

ثالثا:المقترب الليبرالي في تفسير السياسة الخارجية

ظهرت الليبرالية كمنظومة فلسفية سياسية، منذ القرن الثامن عشر على يد العديد من المفكرين أمثال "**امانويل كانت**" "Emmanuel Kant" في الليبرالية الجمهورية،و في الفكر الاقتصادي" **ادم سميث**" "Adam smith" و "**جيرمي بنتام**" "Jeremy bentham" و غيرهم،و الليبرالية كنظرية في العلاقات الدولية لها مجموعة من الفرضيات و المفاهيم الخاصة بها في تفسير السياسة الخارجية للدول[1]، حيث تعتقد الليبرالية أن السياق الذي تصنع فيه قرارات السياسة الخارجية هو الذي يضبط سلوك الفاعل، و تختلف الليبرالية تماما عن الواقعية في البيئة التي لها الأولوية في التحليل(البيئة الداخلية حسب الليبرالية) و تتبنى الرؤية التي تفترض أن العلاقات بين الدولة-المجتمع(البيئة الداخلية) أنها ذات التأثير الذي يحدد سلوك الدولة الخارجي، و تتميز البنية الداخلية بكثرة المتغيرات و كل يفضل متغير داخلي مستقل،الايدولوجيا السياسة، الاقتصادية، الخصائص الوطنية، البنية الاجتماعية المؤسسات السياسية، هذا ما أدى إلى وجود نظريات ليبرالية عديدة تقدم تفسيرات مختلفة للسياسة الخارجية للدول،تم التركيز على"**الليبرالية النفعية**" كمقترب لتفسير السياسة الخارجية على حساب غيرها، لأنها تقدم تفسيرا محكما لعملية تشكل المصلحة القومية، انطلاقا من المصالح الفردية حيث تفترض أن الفواعل الرئيسية هم الأفراد ، و المجتمعات، ضمن الدولة؛و ليست الدول و التي هي مجرد مؤسسات تمثل مصالح هذه الفواعل المجتمعية، التي تتصرف بعقلانية أي حساب دقيق التكاليف و النتائج، واختيار البدائل التي تحقق اكبر قدر من المكاسب بالتالي تفسر السياسة الخارجية وفق الرؤية اللبرالية، أنها السعي المتواصل للكسب المادي،أي (سياسة تعظيم المنفعة)، و يضع النموذج الليبرالي كمقترب لتفسير السياسة الخارجية علاقة " الدولة-المجتمع" [2]جوهر له من تأثير على سلوك الدولة الخارجي و يتعامل المقترب الليبرالي مع السياسة الخارجية كأولوية داخلية (تفرضها البيئة الداخلية) و التي هي مستوى التحليل الأساسي في المنظور الليبرالي و تأخذ منحى تصاعدي من الأسفل إلى الأعلى في تعاملها مع السياسة الخارجية (Down-up- Approach).[3]

تفترض الليبرالية النفعية أن أهم فواعل السياسة الخارجية للدول هم الفواعل المجتمعية، من أفراد، و جماعات مصالح، الذين يسعون لتعزيز و ضمان مصالحهم و من ثم تأثيرهم في خيارات السياسة

[1]_ عبد الناصر جندلي،مرجع سابق،ص ص 144_145.

[2]_رابح دشوشة،مرجع سابق،ص 109.

[3]_ فاطمة بيرم،مرجع سابق،ص ص 78_79.

الخارجية للدولة و تحليل العلاقة بينهم كمدخل لفهم البيئة الداخلية و التي على أساسها تتخذ قرارات السياسة الخارجية،لا ينظر الليبراليون إلى الدول كوحدات سياسية كما الواقعيون، بل يدركونها على أنها مؤسسات سياسية تمثل مصالح بعض الفواعل المجتمعية على حساب الأخرى، في الأنظمة الديكتاتورية و الديمقراطية على حد سواء و خياراتها في السياسة الخارجية تشكل أهداف هذه الفواعل، بالتالي فالمؤسسات مجرد أدوات، أي هي مؤسسات تمثيلية تفرض بالاستمرار و إعادة التوزيع البناء من طرف الفواعل المجتمعية التي تخدم مصالحها[1]، و تعتبر الليبرالية النفعية إن طبيعة أهم الفواعل المؤثرة في السياسة الخارجية للدول هم الأفراد العقلانيون، و هم الذين يحددون خيارات و أولويات سياستها الخارجية، و فحص هذه العلاقة التي تربط بمركز هذه الفواعل في بنية صنع القرار يشكل مدخل ملائم لفهم هذه العلاقة التي ترسم على أساسها السياسة الخارجية للدولة كمؤسسة سياسية على المستوى الدولي.

فالسياسة الخارجية وفق رؤية الليبراليين، تشكلها الفواعل المجتمعية المهيمنة على الشبكة السياسية المترابطة بصنع السياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية وفق مقترب الليبرالية النفعية السعي لتحصيل المكاسب(المادية-المعنوية) و هو الحافز الأساسي لجميع الفواعل أي أنها سياسة البحث عن المكاسب و تعظيم المنفعة بدلا من "سياسة القوة" كما تفترض الواقعية الجديدة.

رابعا:مقترب البنائية في تفسير السياسة الخارجية

ظهرت البنائية في نهاية الثمانينات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سادة في العلاقات الدولية و كان " **نيكولاس اونيف**" "Nicholas Onuf" أول من استعمل المصطلح في كتابه "**عالم من صنعنا**" " World of making" و ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية الجديدة.[2]

حيث أولت البنائية اهتماما بالأفكار و الهويات و الخطاب السائد،إذ يعتقد البنائيون بأن بنيات المعتقدات و المصالح ليست عوامل ثابتة، بل قابلة للتغيير و الاستمرار و بأن للفواعل دور محتمل في السياسة الدولية، و هو ما جاء في مقال "**الكسندر وانتد**" "Alexander Wented" بعنوان "الفوضى هي نتائج ما تصنعه الدول" فالفوضى هي المعنى الذي أعطته إياها الدول، وقد برز الاتجاه البنائي مركزا على أهمية الأفكار و الضوابط لفهم و تفسير سلوك الدول الخارجي الذي هو امتداد لما يسود المجتمع من قيم و أفكار و خطابات اجتماعية،فالجديد الذي جاءت به البنائية كنظرية اجتماعية هو اهتمامها بالمعايير (القيم) فهي التي تشكل هويات الفاعل و مصالحه،و أولوياته ضمن النسق الدولي و البنية المحلية،بهذا فان السياسة

[1] _ المرجع نفسه،ص80.

[2] _عبد الناصر جندلي،مرجع سابق،ص322.

الدولية اجتماعية البناء بالأساس،فحسب "**دافيد كامبل**" "David Cambell" فان وظيفة السياسة الخارجية هي أساسا في مسار إعادة إنتاج الهوية و دراسة الطريقة التي تؤثر بها في تشكيل مصالح و خيارات الدولة.[1]

أ- **المعايير لتفسير السياسة الخارجية**: إن خيارات السياسة الخارجية لدولة ما تجاه البيئة الخارجية تفترض البنائية أنها انعكاس للمعايير(القيم) المشتركة الناتجة عن البيئة الداخلية والخارجية للدولة وتحدد توجهات سلوكها الخارجي، وهنا توظف مفهوم التنشئة الاجتماعية للفرد،فوق القومية يكون مصدرها المجتمع الدولي، وتكون للمعايير الدولية تأثير في تشكيل هويات ومصالح الفواعل،أما التنشئة الاجتماعية المجتمعية على هذا المستوى ينظر للمجتمع الداخلي ككل ومختلف المجموعات الاجتماعية الداخلية ذات أهمية في التنشئة الاجتماعية التي تؤثر في سلوك الدولة الخارجي.[2]

ب- المصلحة والهوية لتفسير السياسة الخارجية

بما أن الدول هي بمثابة فاعل اجتماعي يوجه السياسة الخارجية، بناء على مجموعة من القيم (المعايير) حول سلوك الدولة،فالنظرية البنائية تزودنا ببعد تفسيري جديد لسلوك السياسة الخارجية ينافس كلا من مفهوم " **القوة السياسية**" للواقعية الجديدة و" **تحصيل المنافع**" في الليبرالية هذا البديل يظهر السياسة الخارجية على أنها سياسة المحافظة على الهوية.[3]

وعن كيفية جمع النظرية البنائية من منظور الهوية بين المعايير المجتمعية والدولية يفترض البنائيون، أن للهوية بعدين؛الداخلي يعبر عن الهوية الوطنية التي تعكس ثقافة وقيم وتصورات الأمة والشعب،أما البعد الخارجي للهوية الوطنية يشير إلى مفهوم هوية الدولة أي مجموعة المعايير المشتركة التي تتلقاها الدولة ضمن المجتمع الدولي،وتتبناها لتصبح تعبيرا عن هويتها الدولية،وتجعل هذه المعايير مرجعا لسياستها الخارجية للحفاظ بل دعم سمعتها الوطنية كعضو شرعي في المجتمع الدولي؛قصد تأكيد الرابطة السببية بين هوية الفاعل وسلوك السياسة الخارجية،يفترض المقترب البنائي طريقتين تحليليتين الأولى إيضاح كيفية تشكل الهوية (مصلحة الدولة) والثانية إيضاح تأثير كل من متغير المصلحة والهوية في السلوك الخارجي حيث تفترض البنائية أن الهوية تخدم باستمرار هدف تحديد مصلحة الدولة أي أنها توفر تصورات خاصة حول غايات ووسائل سياستها الخارجية،إن فهم الدولة لبنيتها الخارجية وموقعها ودورها

[1]_ رابح دشوشة،مرجع سابق،ص111.

[2]_ فاطمة بيرم،مرجع سابق،ص ص 83_84.

[3]_رابح دشوشة،مرجع سابق، ص113.

في المجتمع الدولي له تأثير على توجهات سياستها الخارجية وإذا ما توافقت هذه المعايير مع مصالحها الوطنية ومع أهدافها كدولة تصبح غايات وأهداف لسياستها الخارجية.[1]

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الإيرانية

تعد دراسة العوامل المؤثرة في صياغة السياسة الخارجية طريقة لمعرفة الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها وهي مجموعة عوامل ومسببات تؤثر على صناع القرار وتدفعهم لتبني أنماط تتماشى ومضمون هذه المحددات؛إذ يتحكم في تحديد قرارات الجمهورية الإسلامية الإيرانية الخارجية محددات داخلية و خارجية.

المطلب الأول: محددات البيئة الداخلية

السياسة الخارجية الإيرانية محصلة تفاعل داخلي، فهي وليدة البيئة المصنوعة فيها إذ لا يمكن صياغتها بمعزل عن بيئتها الداخلية وتتفرغ هذه العوامل إلى :

أولا: المتغير الجغرافي

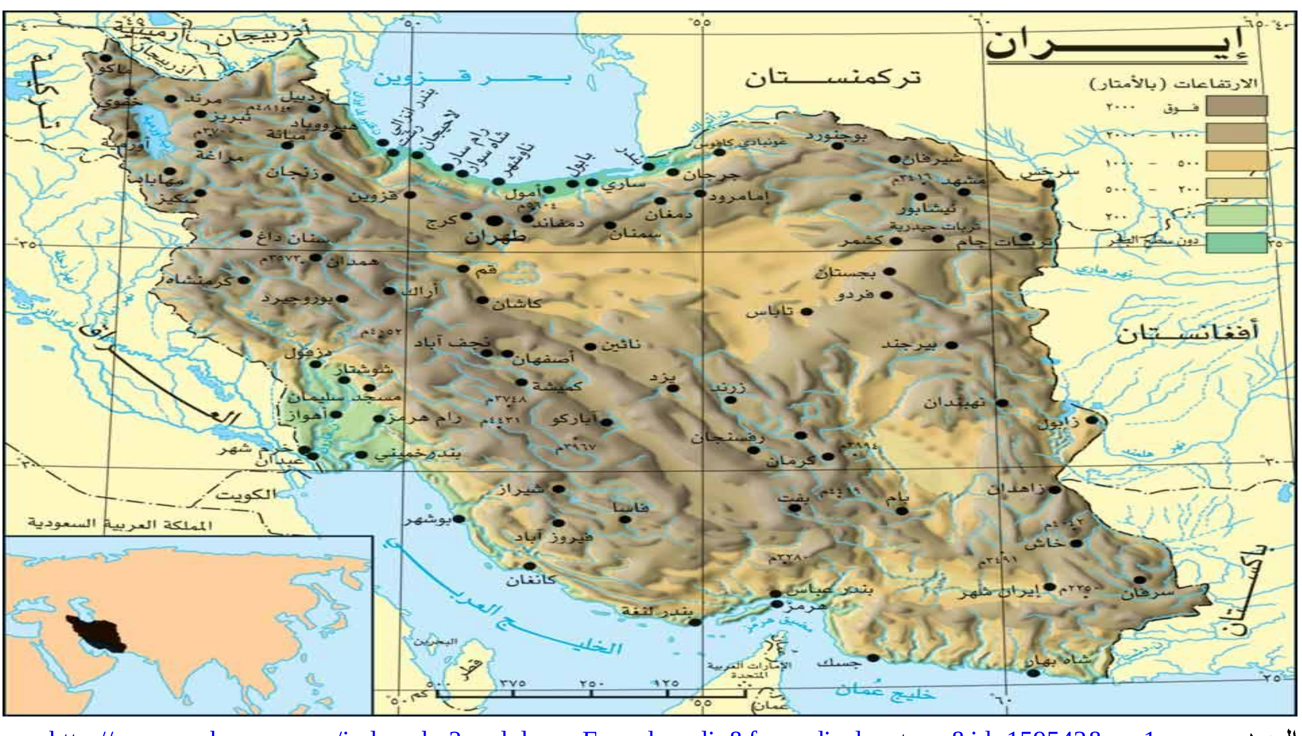
ربط أتباع مدرسة الجيوبوليتيكس بين العوامل الجغرافية(الموقع،المساحة،المناخ،التضاريس،مواقع المرور الدولية،الجزر المعزولة الدول المطلة على البحار المفتوحة و الدول المحصورة) و بين قوة الدولة و سلوكها الخارجي فأشار "**فريدريك راتزل**" "Friedrich Ratzel" إلى أن الموقع الجغرافي يمثل بذاته قيمة سياسية،و تنسب إلى " **نابليون بونابرت**" "Napoleon Bonaparte" مقولة أن:"**الموقع الجغرافي للدولة هو الذي يحدد سياستها الخارجية**"[2]،إذ تقع إيران في الجزء الجنوبي الغربي لقارة آسيا وتمتد بين دائرتي عرض (41.50-25.50) شمالا وخطي طول (44-63) شرقا وهي حلقة وصل بين آسيا

[1] _فاطمة بيرم،مرجع سابق،ص84.

[1] _هشام محمود الاقداحي،**السياسة الخارجية و المؤتمرات الدولية**،(الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،2012)،ص34.

وأوربا ، تبلغ مساحتها (165-684-1) كلم^2[1] وهي تشكل 1.27% من مساحة العالم 3.42% من مساحة قارة آسيا يحدها شمالا بحر قزوين وتركمانستان و جنوبا الخليج العربي وبحر العرب ومن الشرق أفغانستان وباكستان ومن الغرب العراق وتركيا ويبلغ مجموع طول الحدود البرية الإيرانية مع جيرانها 5065 كلم، والحدود البحرية الإيرانية في الخليج العربي وخليج عمان 1900 كلم وفي بحر قزوين 740كلم، تطل إيران من الشمال على بحر قزوين والذي يعد أكبر بحيرات العالم ويحوي حوالي 50 جزيرة صغيرة وتبلغ مساحته 450 ألف كلم^2 وتكمن أهميته في الثروات التي يحويها والمقدرة بـــ 200 مليار برميل، أما احتياطي الغاز فيتراوح بين 6.7 إلى 9.2 تريليون متر مكعب أي 7% من الاحتياطي العالمي، وهو ما جعل المنطقة ساحة للتنافس الدولي في ميدان الطاقة،كما وفر لإيران ثروات طاقوية ضخمة.[2]

شكل (1): خريطة توضح الموقع الجغرافي للجمهورية الإسلامية الإيرانية



المصدر: http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=159543&m=1

تسيطر إيران أيضا على مضيق هرمز ويعد من أهم المنافذ البحرية يضم عددا من الجزر الصغيرة غير المأهولة أكبرها جزيرة (قشم) وجزيرة (لاراك) وجزيرة (هرمز) تعبره من 20_30 ناقلة نفط يوميا

---

[2] _محمد المهدي شنين، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي(2001-2013)،**رسالة ماجستير**، جامعة بسكرة، 2014، ص 30.

[2] _ المرجع نفسه،ص34.

بمعدل ناقلة كل 6 دقائق محملة بـــ 40% من النفط المنقول بحرا على مستوى العالم[1]،ويشكل الخليج المعبر الرئيسي للنفط الإيراني الذي يشكل 80% من صادراتها إلى الخارج إضافة إلى القناعة الإيرانية بأن الخليج مياه فارسية، وهذا ما أكده " **علي أكبر ولايتي** " عندما شغل منصب وزير الخارجية في قوله " إن ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز وعجمان هي حدودنا الإستراتيجية الأكثر أهمية"[2]،وهو ما جعل الجنرال الفرنسي "**شارل ديغول**" ""Charles de Gaulle عام 1961 يصرح بأن إيران تقع في مفترق العالم[3]،ما جعلها قوة تتفادى الدول العظمى الاصطدام بها وتسعى لبناء علاقات معها.[4]

الموقع الإستراتيجي الاستثنائي لإيران مكنها من امتلاك عدة فرص إقليميا ودوليا ما فرض عليها أعباء توليها أهمية ما يؤثر على صنع قرارها الخارجي، فالبعد الجغرافي – السياسي لإيران أهم الأبعاد الثابتة في سياستها الخارجية والذي تسعى من خلاله لحماية أمنها القومي والذي يعد أهم أهدافها الخارجية (الحرب على العراق 2003،الثورة السورية 2011) وتداخل حدود إيران مع هذه الدول وضعها أمام تحدي يتطلب التعامل معه الحذر الشديد ما يؤثر على صنع القرار الخارجي لإيران .

ثانيا:الموارد الاقتصادية لإيران

يقصد بالموارد الاقتصادية ما تمتلكه الدولة من ثروات طبيعية متاحة كمصادر الطاقة والتعدين والإمكانات الزراعية وتوافر القدرات البشرية يضمن لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي، ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، إذ يؤكد " **لويد جنسن**" "Lioyd Jansen"على أهمية العوامل الاقتصادية وتأثيرها في السياسة الخارجية بأشكال مختلفة[5]، فمشاكل إيران الاقتصادية بعد حرب الخليج الأولى (مع العراق 1988) شكلت منعرجا هاما في أدائها الخارجي ما جعلها تتجه للتنسيق في السياسات الاقتصادية وفتح باب الحوار في عهد الرئيس خاتمي،إذ شهدت فترة رئاسته جملة تغييرات في قوانين السوق وعمليات التنمية الاقتصادية ساهمت في تحرير الاقتصادي الداخلي .

---

[1] _ محمد شحاته عبد الغني،التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق"هرمز" قراءة في الدوافع و التداعيات،**مجلة شؤون خليجية**،العدد 55،خريف 2008،ص19.

[2] _ عبلة مازوزي، العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة ،**رسالة ماجستير**، جامعة باتنة، 2010، ص 23.

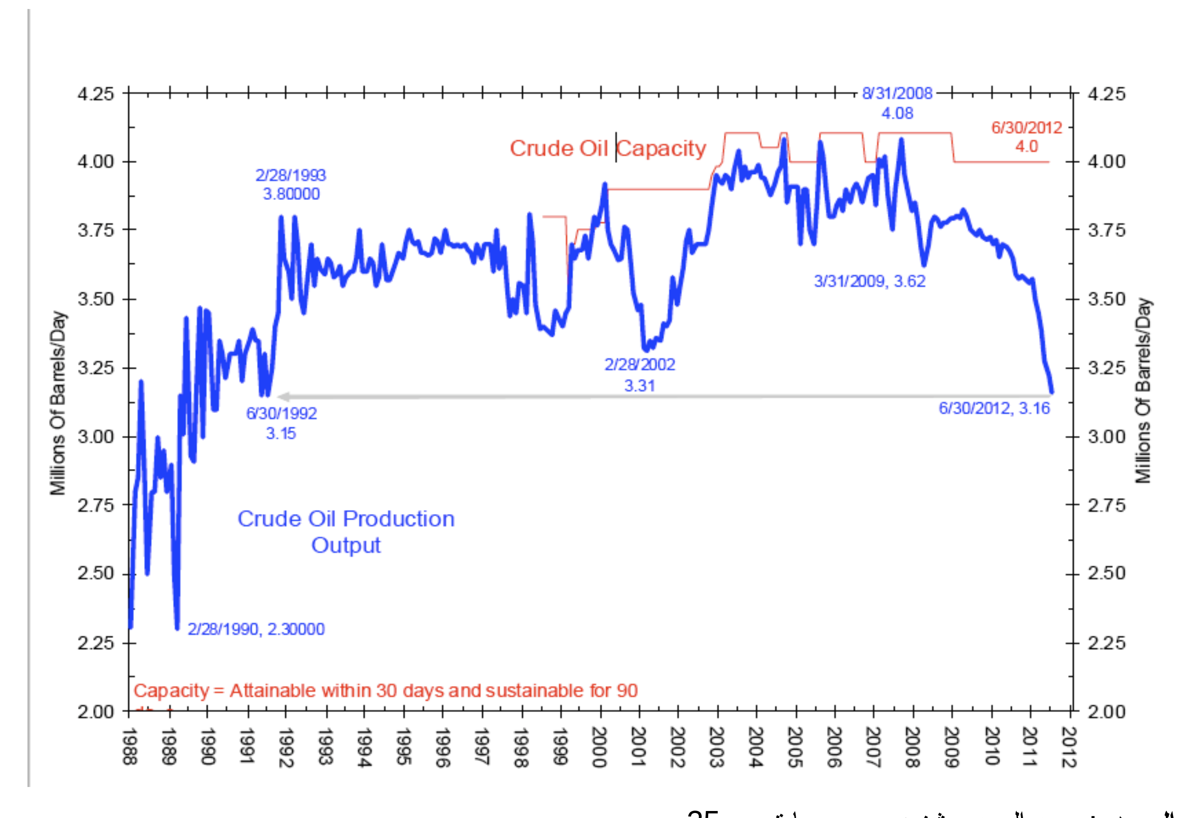
[3] _ حبيبة زلاقي، مرجع سابق، ص 55.

[4] _ منصور حسن العتيبي، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979- 2000**، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 44.

[5] _ عبلة مازوزي، مرجع سابق، ص31.

ويعد النفط والغاز الطبيعي الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الإيراني إذ بلغ الاحتياطي في جانفي 2000 حوالي 89.7 مليار برميل أي 9% من الاحتياطي العالمي والغاز الطبيعي 33.620 تريليون متر مكعب وبلغ إنتاجها النفطي عام 2012 3.576 مليون برميل، وبلغت صادرات النفط 2.537 مليون برميل يوميا[1] .

شكل (2):رسم بياني يوضح مستويات إنتاج النفط في إيران



المصدر:محمد المهدي شنين،مرجع سابق،ص35.

_[2] محمد المهدي شنين، مرجع سابق، ص35.

تمثل العائدات النفطية حوالي 60% وهو ما يفسر سعي العديد من الدول لتطوير الناتج المحلي، تستهلك إيران 40% من إنتاجها النفطي وأهم الدول المستوردة هي الصين 550 ألف برميل تليها اليابان 327 ألف ثم الهند وكوريا الجنوبية 228 ألف برميل يوميا، وتمتلك إيران 940 تريليون متر مكعب من الغاز، أي 16% من الاحتياطي العالمي.[1]

لكن العقوبات المتزايدة على إيران بسبب الملف النووي،والتهديد المتتالي بغلق مضيق هرمز سبب تراجع الاستثمارات الإيرانية ما شكل ويشكل تداعيات وخيمة على اقتصاديات الدول التي تشهد نمو سريعا (الصين)، وتسعى إيران لتوليد الطاقة الكهربائية لتصل إلى 20 ألف ميغا واط (عام 2020) إضافة إلى صناعة الإلكترونيات والصناعات التقليدية كالسجاد والسيراميك إذ بلغ عددها سنة 2006، 16 ألف مشغل صناعي، وقد زاد الإنتاج الصناعي عام 2007 بنسبة 11% موزعة بين المعادن الخام والمركبات والمنتجات المعدنية،وتتوزع الزراعة في إيران كالتالي (11% غابات، 8% مراعي، 14% مناطق زراعية بعلية، 16% مناطق زراعية مروية، 50% صحاري وجبال تتركز أخصب الأراضي في الشمال، واستناد إلى تقارير منظمة الأغذية والزراعة " **فاو** " فإن إيران زادت من إنتاجها حوالي 55 مليون طن من 1979-2008 حوالي 10.4%[2] .

و قد أعلن " **أحمدي نجاد** " في 11 أفريل 2006، أن إيران نجحت في تخصيب اليورانيوم باستخدام أجهزة الطرد المركزي وامتلكت دورة الوقود النووي الكاملة، ما انجر عليها حملات متتالية من العقوبات والتهديد بالتدخل العسكري المباشر[3] .

ومنه فإن العامل الاقتصادي يعد عنصرا مؤثرا في عملية صنع القرار الخارجي الإيراني، خاصة وأن الدولة تمتلك موارد طبيعية كالبترول والغاز الطبيعي والمواد النووية ما مكنها من الدخول في علاقات خارجية متنوعة وهو ما يفسر سعي العديد من الدول لتطوير علاقاتها مع إيران كالصين، الاتحاد الأوربي، وروسيا والدول المجاورة (تركيا وسوريا)[4]، بفعل قوة تأثير المحدد الاقتصادي على سلوك أي دولة خارجيا .

ثالثا: الإمكانات العسكرية الإيرانية

---

[1] _ عيساوة آمنة، الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة، **رسالة ماجستير**، جامعة باتنة، 2010 ، ص 36.

[2] _المرجع نفسه، ص 39.

[3] _ محمد المهدي شنين،مرجع سابق، ص 37.

[4] _محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 155.

يلعب العامل العسكري دورا مهما في صنع السياسة الخارجية للدول خاصة فيما يتعلق بمجالات الأمن والدفاع، رغم أنه غير ثابت وعرضة للتغيير ويرتبط بمدى قدرة الدولة على توظيف قواتها وقدراتها لخدمة أهداف سياستها الخارجية (دفاع وهجوم) .

تتألف قوات إيران المسلحة من الجيش النظامي **(أراتش)** المكلف بالدفاع والذي تشكل في 1925 بلغ تعداده (350000) عام 2004، منه (200000) مجند،وبقي تعداده متقارب إذ سنة 2008 كان الجيش حوالي (130000) جندي نظامي و (220000) جندي مجند[1]، ويتألف من القوات البرية والبحرية والجوية،إضافة إلى الحرس الثوري **(الباسدران)** تتمتع بوزارة مستقلة وتضم قوات الباسيج وفيلق القدس، كما أنها تشرف على الصواريخ الإستراتيجية المتوسطة وبعيدة المدى،إضافة إلى أسلحة الصواريخ (القدرة الصاروخية الإيرانية) بعدة أنواع منها (SCUD) من نوع (C-B) وهي مطورة من صواريخ (NO-DONG) و (SS-4)[2] .

فيلق القدس يعد ذراع إيران الأمنية في الخارج وهو قوة تابعة للحرس الثوري متخصصة في العمل الخارجي وجمع المعلومات الإستخباراتية عن الأهداف المحتملة خارج إيران، وهي مسؤولة عن تقديم الدعم والتدريب والتمويل للمنظمات والفصائل المدعومة من إيران كحزب الله والجهاد الإسلامي وحماس والقوى الشيعية في أفغانستان والعراق وقوامها 5000- 15000 من أعضاء النخبة في الحرس الثوري تعمل على دعم أطراف خارجية تابعة لإيران، وتدير شبكة الاستخبارات التي ساهمت وتساهم في توريد التكنولوجيا الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني،إذ تراوح الإنفاق الدفاعي الإيراني بين (2001-2009) ما بين (4% إلى 22%) وفق معهد ستوكهولم لأبحاث السلام.[3]

رابعا: المحددات العقائدية (المجتمعية) للسياسة الخارجية الإيرانية

حسب " **لويد جنسن** " السياسة الخارجية لا تنبثق فجأة في أذهان صانعي القرار، إن السياسة الخارجية هي نتاج لخبرات الدولة السابقة وللمعتقدات السياسية العقائدية والإيديولوجية التي تراكمت عبر الزمن وهي أفكار يعتنقها المجتمع وتحدد رؤيته وتتسم بالثبات، إذ يؤثر النسق العقائدي ويفرض قيود على

---

[1] _محمد المهدي شنين، مرجع سابق، ص 45.

[5] _عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي ، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص 70_ 71.

[3] _ محمد المهدي شنين، مرجع سابق، ص 52.

السياسة الخارجية فمن الصعوبة تصرف صانعي القرار بطريقة مخالفة لمعتقدات الشعوب فهي تعد أداة تبرر سياسة الدولة الخارجية.[1]

أ_دور الدين في السياسة الخارجية الإيرانية: يشكل عامل الدين في التاريخ الإيراني مرتكزا أساسيا،تمحورت حوله مجمل التطورات و الأحداث،و المتتبع يجد أن مواقف المجتمع السياسية و الاجتماعية و الثقافية في إيران قد ارتبطت على مدى عقود طويلة_أكثر من قرن_بسياق الحركة المتفاعلة مع الخلفية الدينية؛إذ نص دستور سنة 1906 أن الإسلام دين الدولة و المذهب الجعفري هو المذهب الرسمي للبلاد.

لقد ظل هذا التأثير حاضرا في الحياة السياسية في إيران و بلغ ذروته في الحركة الثورية عام 1979،و بعد نجاح الثورة و إعداد دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية،اتخذ المبدأ الديني كأساس؛إذ يقوم نظام الجمهورية الإيرانية الإسلامية على مفهوم "**ولاية الفقيه**" الحاكمة والمؤسسة للنظام الإيراني ؛ وهي فكرة طورت على يد " **آية الله روح الله الخميني** " (1902-1989) والذي نقل الفكر الشيعي من مرحلة إلى أخرى فاعلة في النشاط السياسي بعدما كان الفكر الشيعي الإثناعشري يحصر الولاية العامة في أفراد معينيين بأسمائهم وعددهم، حيث ساد الاعتقاد " بأن كل راية ترفع قبل أن يقوم القائم فصاحبها طاغوت وإن كان يدعو إلى الحق " فولاية الفقيه حسب الشيعة الإثناعشرية الجعفرية هي ولاية وحاكمية الفقيه الجامع للشرائط في عصر غيبة الإمام الحجة حيث ينوب الولي الفقيه عن الإمام المنتظر في قيادة الأمة وإقامة حكم الله على الأرض[2] ، تدور هذه الفكرة حول من يملك المبرر الشرعي والأساس الفلسفي لتولي الإمامة(ممارسة الحكم) في المجتمع الشيعي أثناء فترة الغيبية الصغرى للإمام التي بدأت بغيبة المهدي عام 620ه[3]

و اقتناعا منها بضرورة نشر قيم الإسلام و المذهبية الشيعية؛ركزت إيران على مبدأ تصدير الثورة إلى الخارج(عالمية السياسة الإسلامية)لحماية المسلمين و المستضعفين في كافة بقاع الأرض وفقا للطرح

---

[2]_ لويد جنسن،تر:محمد بن أحمد مفتي،محمد السيد سليم،**تفسير السياسة الخارجية**،(السعودية:جامعة الملك سعود،1989)،ص ص83_84.

[1]_ محمد صادق إسماعيل، **من الشاه إلى نجاد ..إيران... إلى أين ؟** ، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، د.ت.ن)، ص 151.

[2]_ طلال صالح بنان، إيران معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 155، جانفي 2004، ص 13.

البنائي في تفسير السياسة الخارجية بالتركيز على دور الأفكار و أهميتها و الخطاب السائد في المجتمع،فالهوية تلعب دورا كبيرا في صناعة القرارات الخارجية في إيران.

وتعد المادة 152 من الفصل العاشر من الدستور الإيراني أهم محدد للسياسة الخارجية الإيرانية إذ تنص على " **تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على أساس رفض أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع، والحفاظ على الاستقلال التام وعدم الانحياز للقوى المتسلطة وعلى تبادل العلاقات السلمية مع الدول المسالمة**".[1]

ب_السعي وراء أمجاد الإمبراطورية الفارسية:يقول المؤرخ الشهير "**هيرودوتس**" "Herodotus"بخصوص الفرس"كانوا دائما ينظرون إلى أنفسهم على أنهم متفوقون كثيرا بكل شيء على بقية البشر و يعتبرون أن الآخرين لا يقتربون من الكمال بدرجة اقترابهم هم منه"[2]

إذ لطالما كانت القومية الفارسية تسعى وراء الأمجاد والرموز الوطنية والتراث العريق فحسب **انوشيروان احتشامي** " Anoushiravan Ehteshami" أن القومية الإيرانية متميزة بعدم الخضوع والسعي لبسط النفوذ ما يؤثر في صياغة سياستها الخارجية[3].

استنادا إلى ما سبق يتحدد الدور العقائدي الإيديولوجي في تشكيل السياسة الخارجية الإيرانية والتأثير في مدركات صانع القرار من خلال تبنيه لما يتلائم وفق عقيدته وعقيدة الشعب على المستويين الداخلي والخارجي؛إذ يبقى للإسلام والقومية أثر على السياسة الخارجية الإيرانية إلا أنه من الخطأ الاعتقاد بإنفرادهما بتحديد السياسة الخارجية والتي مالت أكثر للبراغماتية خاصة بعد وفاة الإمام الخميني وتولي الإصلاحي محمد خاتمي رئاسة إيران (1997-2005).

خامسا:المحددات السيكولوجية

في ظل طبيعة النظام السياسي الإيراني المعقد،من الصعب جدا تحديد و دراسة تأثير العوامل النفسية لصانع القرار على القرارات الخارجية الإيرانية؛نظرا لتعدد الفاعلين في الدولة؛بداية بالمرشد الأعلى و الذي يعتبر رأس النظام السياسي الإيراني،ثم رئيس الجمهورية الإيرانية،لذا نجد مبادئ الثورة و أفكار الإمام الخميني ساهمت بشكل كبير في بلورة شخصية صانع القرار(الدين الإسلامي و المذهب الشيعي) ،و

---

[3]_بيزن يزدي، تر: سعيد الصباح، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، الدار الثقافية للنشر، 2000،ص 166.

[2]_رابح دشوشة،مرجع سابق،ص 40.

[3]_ لويد جنسن، مرجع سابق، ص 111.

لقد كان للقيادات التي تداولت على رئاسة إيران تأثير بالغ على قراراتها الخارجية؛خاصة مع تباين الوازع الديني لكل قائد و مدى اقتناعه و انتمائه إما للتيار الإصلاحي أو المحافظ ضمن تشكيلة النخب السياسية الإيرانية و من ضمنها:[1]

عهد رفسنجاني:تميزت السياسة الخارجية الإيرانية في عهده بالاعتدال؛و باعتباره رجل أعمال فلقد ركز على السياسات الاقتصادية لإيران لتعويض خسائر الحرب العراقية_الإيرانية.

عهد محمد خاتمي: ينتمي للتيار الإصلاحي تميزت السياسة الخارجية الإيرانية في عهده بالانفتاح و هذا ما ترافق مع فتحه أفاق الحوار الحضاري مع الدول الغربية.

عهد أحمدي نجاد:أخذت السياسة الإيرانية في عهده توجهات أخرى؛كونه ينتمي للتيار المحافظ و تميز بتشدده خاصة تجاه الغرب،و رفض التفاوض بشأن الملف النووي الإيراني،و رفض الوجود الإسرائيلي في المنطقة و كثرة الخطابات المتشددة.

من خلال مميزات السياسة الخارجية الإيرانية حسب صناع القرار يتضح لنا تأثير البيئة النفسية و الاجتماعية في صنع السياسة الخارجية الإيرانية وفق تعاليم الإسلام و المذهب الشيعي و مصادقة المرشد الأعلى.

المطلب الثاني: محددات البيئة الخارجية

يذهب لويد جنسن إلى حد القول " أنه إذا لم تكن هناك محددات خارجية، فإنه لا يمكن التحدث عن سياسة خارجية، فالدولة حين تصنع سياستها الخارجية فإنها في معظم الأحيان تكون في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية"[2]، فمفهوم السياسة الخارجية يرتبط ببعد أساسي وهو البيئة الخارجية فهو النطاق الذي تتحرك فيه الدولة مع باقي الوحدات السياسية الأخرى وهذا النطاق يشمل كل المعطيات البيئية التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة.[3]

إن سمة عالم اليوم التداخل والتشابك من حيث العقائد والمصالح ومن الطبيعي أن تتأثر السياسة الخارجية الإيرانية بمجريات الأحداث الخارجية في البيئة الإقليمية أو الدولية.

أولا: انعكاسات أحداث البيئية الإقليمية على السياسة الخارجية الإيرانية

---

[1]_عبلة مازوزي،مرجع سابق،ص ص 42_43.

[2]_ لويد جنسن، مرجع سابق، ص 279.

[3]_ زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص 37.

البيئة الإقليمية لإيران هي المحيط الجغرافي الذي تنتمي إليه وتتأثر بما يحدث فيه نظرا للتداخل فيما بين إيران والأقاليم المجاورة ما يفرض فرصا وتحديات وضغوطا لصانع القرار الإيراني .

أ-الأوضاع في باكستان وأفغانستان: الحدود الشرقية الإيرانية مع باكستان تعاني خلل أمني مرده التنافر المذهبي بين السنة والشيعة فالجماعات السنية المسلحة (**جند لله**) في باكستان تحمل عداء للشيعة وإيران،ما يفرض عليها تحديات أمنية كبيرة،إذ تسعى إيران لتجنب إقامة نظم معادية لها في المنطقة الإقليمية.[1]

شهدت العلاقات الإيرانية الأفغانية توترا شديدا (في ظل نظام طالبان) فالتحديات التي طرحها نظام طالبان جعل إيران تساهم في إطاحته أثناء الحملة الأمريكية على أفغانستان بعد أحداث 2001/09/11 إذ لطالما مثلت أفغانستان عبئا على إيران في تجارة المخدرات إذ اعتبرت إيران طريقا رئيسيا لتجارتها ما شكل انفلاتا أمنيا في إيران(مشكلة اللاجئين....الخ).[2]

ب- الحرب على العراق مارس 2003: شكل نظام حكم الرئيس العراقي السابق "صدام حسين" توترا شديدا في العلاقات الإيرانية_العراقية اعتبرته إيران المسؤول عن حرب الخليج الأولى،و سعت خلال الغزو الأمريكي للعراق لتقاسم النفوذ مع الإدارة الأمريكية،و السعي لموطئ قدم في بلد تشكل فيه نسبة الشيعة حوالي 60%؛أدى لزيادة نشاط و حركية ذراع إيران في الخارج من خلال سعيها لبسط نفوذ في العراق و السعي لخلق حكومة موالية للنظام الإيراني في منطقة الخليج، بينما شكلت المسألة الكردية تحالفا بينهما فكانت محور تنسيق ومحاولة للتصدي للخطر الكردي المتصاعد والعمل على مواجهة المطالب الانفصالية الكردية ما بين (إيران، تركيا، العراق).[3]

إذ تحركت السياسة الخارجية الإيرانية ما بين التجاذب والتنافر مع العراق حسب ما تمليه مصلحتها ما يوافق الطرح الواقعي، فسياسة الدولة الخارجية تتحرك حسب مصلحتها (طرح براغماتي بعيدا عن العقيدة).

ج_حرب جويلية 2006:اتخذت إيران من مبدأ تصدير الثورة واجبا دينيا و عملت على دعم الحركات الإسلامية الراديكالية في كل أنحاء العالم الإسلامي من بينها حزب الله؛إذ جاء في بيانه التأسيسي بعنوان

---

[2]_باكينام الشرقاوي،السياسة الخارجية الإيرانية،تاريخ الزيارة:2015.1.22،على الموقع:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/de4add73_ad4c_44ed_b455_5ec92aof43a9.

[2]_محمد المهدي شنين،مرجع سابق، ص 69.

[3]_حبيبة زلاقي،مرجع سابق،ص 104.

من نحن و ما هي هويتنا و عرف عن نفسه فقال:"... أننا أبناء أمة حزب الله التي نصر الله طليعتها في إيران و أسست من جديد نواة دولة الإسلام المركزية في العالم نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة عادلة تتمثل بالولي لفقيه الجامع للشرائط، و تتجسد حاضرا بالإمام المسدد" **آية الله العظمى روح الله الموسوي الخميني**" دام ظله، مفجره ثورة المسلمين و باعث نهضتهم المجيدة" و قد عبر "**إبراهيم الأمين**" (قيادي في الحزب) عن هذا التوجه فقال:"نحن لا نقول إننا جزء من إيران نحن إيران في لبنان و لبنان في إيران".[1]

اغتيال رفيق الحريري في فيفري 2005 جعل لبنان موطأ قدم مما دول علميا الحراك السياسي اللبناني داخليا و زعزعت استقراره مما سهل على أمريكا و إسرائيل التدخل في الشأن اللبناني لكن حزب الله بقي العتبة الوحيدة في طريقهما و اعتبرت حادثة اختطاف الجنديين الإسرائيليين ذريعة اتخذها إسرائيل للقضاء على حزب الله في جويلية 2006 (حرب 33 يوم) و خرجت خاسرة منها بازدياد قوة و نفوذ حزب الله الشيعي عن طريق الدعم الإيراني[2].

د-الثورة السورية2011:اندلاع الثورة السورية طرح أزمة و تحدي خطير لإيران إقليميا،فانهيار و سقوط نظام حليف يطرح العديد من التحديات للسياسة الخارجية الإيرانية باعتبار أن سوريا لطالما شكلت حليف استراتيجيا و منطقة عبور لإيران؛ما جعلها تدعم النظام القائم(نظام بشار الأسد)[3] و تستعين بروسيا والصين في ذلك(آخذة فرضية سقوط النظام السوري و الذي لم تنضج معالمه بعد) و إذ تسعى لتامين حضور سياسي لها في حال تشكل مشهد سياسي جديد في سوريا في إطار إستراتيجية تخفيف الخسائر التي قد تطال إيران و توجهاتها الخارجية ما بعد نظام البعث في سوريا.[4]

ه-أحداث اليمن:التقارب المذهبي و دعم الحركات المستندة للأساس الديني ضرورة من ضرورات تحقيق هيمنة إقليمية لإيران و مبدأ من مبادئ سياستها الخارجية،إذ لطالما عملت على دعم الحوثيين طيلة فترة معارضتهم للنظام الإيراني و رغبتهم في اعتلاء سدة الحكم،و اعتبرت اليمن ساحة للتنافس

---

[1]_ وليد عبد الناصر،**إيران دراسة عن الثورة و الدولة**،(القاهرة:دار الشروق،1997)،ص72.

[2]_ حبيبة زلاقي، مرجع سابق، ص ص 115-116.

[3]_ مالك عوني، **المأزق الإيراني خيارات طهران اتجاه احتمالات التغيير في سوريا**، مجلة السياسة الدولية، العدد 196،أفريل 2014،ص 67.

[4]_ محجوب الزويري، إيران الثورية والثورات العربية: ملاحظات بشأن السياسة الخارجية ومآلاتها،"**سلسلة تقييم حالة**"،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2012، ص16.

الإيراني_السعودي في ظل رغبة إيران لتمديد نفوذها الإقليمي سعيا لتحقيق مكاسب اقتصادية تعزز دورها في منطقة الخليج[1](يتم التفصيل فيه أكثر في عناصر لاحقة).

ثانيا: أحداث البيئة الدولية و تداعياتها على السياسة الخارجية الإيرانية

الحديث عن تأثير البيئة الدولية في السياسة الخارجية الإيرانية يلزم التطرق لعدة أحداث أدت لتشابك إيران مع القوى الكبرى ما انعكس على صياغة وتحديد سياستها الخارجية (روسيا، الاتحاد الأوروبي، الو.م.أ) ، فمجموع هذه الأحداث يربط إيران بالقوى الكبرى .

أ_بنية النظام الدولي: أكدت كل من الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة على أن سلوك الدول محدد وموجه من طرف النظام الدولي،فالدول تستجيب لمسارات الأحداث والتطورات في النظام الدولي لأجل تأمين وضمان بقائها؛فبنية النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة (1991) عالم أحادي القطب بقيادة " **الشيطان الأكبر** " على حد قول "**الإمام الخميني**" يحدد معالم وأسس جديدة للسياسة الإيرانية إضافة للتفاعلات الدولية[2]، والتي تتضمن سلوك الدول الأخرى فالبنسبة لإيران ساهمت عدة أحداث في التأثير على سياستها الخارجية؛إذ لطالما طبع العلاقات الإيرانية_الأمريكية خاصة بعد الثورة الإيرانية الطابع العدائي،لاعتراض هذه الأخيرة على الثورة الإيرانية ودعمها العراق في حرب الخليج الأولى ضد إيران،إضافة إلى الموقف الإيراني الرافض للاحتلال الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط (الصراع العربي الإسرائيلي)

ب- أحداث 11 سبتمبر 2001: إذ شكل هذا المعلم الزمني تحولات وانعكاسات على إيران والدور الإيراني بسبب الإستراتيجية التي تبنتها أمريكا – الحرب على الإرهاب – والمكاسب الإيرانية من ورائها إذ ساهمت في تخلص إيران من نظم معادية (نظام طالبان في أفغانستان 2001 النظام العراقي 2003) أعقبه تشكل حكومات موالية سمحت بالانفتاح الاقتصادي في هذه الفترة.[3]

ج_العقوبات الاقتصادية: يؤكد العديد من الباحثين و المختصين في العلاقات الدولية أن الدول تستجيب للحوافز الخارجية بنفس القدر الذي تخضع به للضغوطات الدولية المفروضة عليها؛فتمسك إيران بموقفها ودعمها للحركات الجهادية الإسلامية،ومضيها في البرنامج النووي بتخصيب اليورانيوم فرض عليها حزما

---

[1]_ أحمد أمين الشجاع، <u>بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران والحوثيون مراجع ومواجع</u>، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2012)، ص 197.

[2]_حبيبة زلاقي، مرجع سابق، ص ص 15-16.

[3]_ محجوب الزويري،حدود الدور الإقليمي الإيراني الطموحات و المخاطر،تاريخ الزيارة:2015.2.23،على الموقع: http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/20134492330407430.htm

من العقوبات الاقتصادية،و هو ما اعتبر تحدي و ضغط اثر في برامج السياسة الخارجية الإيرانية و ضيق مساحة نفوذها و علاقاتها الخارجية خاصة في ظل تعاقب تيارين لرئاسة إيران إصلاحي و محافظ و مواقف هذا الأخير المتشددة و الرافضة للتنازل ما زاد من مساحة التضييق و التحرك الإيراني الخارجي و زيادة العقوبات الدولية على إيران ما ضيق أكثر على سياستها الاقتصادية الخارجية.[1]

المبحث الثالث: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإيرانية

[1]_ Anoushiravan Ehteshami and Mahdjoob Zweiri, Iran’s Foreign Policy From Khatami to Ahmadi Nejad, UK, Ithaca Press, 2008, p.p.55-56.

تصنع السياسة الخارجية في إطار هيكل سياسي يؤثر بدوره عليها ويتكون هذا الهيكل من قوى رسمية وغير رسمية تسعى للتأثير في عملية صنع السياسة الخارجية، والحال بالنسبة للنظام السياسي الإيراني مختلف عن باقي الأنظمة في العالم إذ يلعب الدين والعقيدة المذهبية مرجع لكل القوى والهياكل الرسمية وغير الرسمية فحتى بوجود قوى غير رسمية تؤثر في صنع السياسة الإيرانية ولكن تأثيرها لا يضاهي تأثير القوى الرسمية إضافة إلى اعتماد الدين كأساس بين الهياكل مما شكل توافق رؤى في جل القضايا؛فخصوصية النظام السياسي الإيراني تمنح الدور والأولوية للمؤسسات الرسمية التي تختلف عن غيرها وهو ما سيتم دراسته في المطالب الآتية.

المطلب الأول: ولاية الفقيه: المرشد الأعلى محور النظام الإيراني

نظرية ولاية الفقيه نظرية سياسية شعبية أفسحت المجال لتولي رجال الدين الشيعة الحكم في إيران، جسدها الخميني لأول مرة بعد الثورة الإيرانية عام 1979 في كتابه "**الحكومة الإسلامية**" إذ قال " **إذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي صلى الله عليه وسلم منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوه**".[1]

ووفقا للمادة 107 من الدستور الإيراني و التي جاء فيها:"**في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر و إمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل،المتقي،البصير بأمور العصر،الشجاع القادر على الإدارة و التدبير**"[2]

بعد إثبات الخميني للحاجة المستمرة للإمامة، في عصر الغيبة وعدم جواز تجميدها انتظارا للإمام المهدي جاءت فكرة من ينوب عن الإمام حال غيبته[3]، وهي ولاية الفقيه العادل والتي يسيرها المرشد الأعلى _يتولى تعيينه مجلس الخبراء*_ (رغم سمو منزلة الإمام المعصوم على الفقيه) وعلى أساسها صاغ الخميني الدستور الإيراني سنة 1979 مانحا كل الصلاحيات و

---

[1] _محمد المهدي شنين، مرجع سابق،ص 87.

[2] _أمنة عيساوة،مرجع سابق ،ص117.

[3] _ أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، (بيروت: دار الجديد، 1988)، ص ص 416-417.

*_**مجلس الخبراء**:تشكل عام 1982 يتكون من 83 عضو،وظيفته الأساسية هي الحرص على تطبيق القوانين الدستورية و اختيار المرشد الروحي و تعيين 270 عضو من البرلمان بموافقة 12 عضو من مجلس الحراس.

السلطات للمرشد الأعلى فهو " **ولـــي الأمـــر المطلـــق** " حســب المـــادة 57 مـــن الدســتور الإيرانـــي المعدل في 1989[1] ، والذي عمل على توسيع أكبـــر لصـــلاحيات المرشـــد الأعلى؛تجلــت فـــي عـــدة مواقف كدعمه وحسمه لانتخابات 2009 لصالح أحمدي نجاد (يرجع دعـــم نجـــاد إلـــى أنـــه لـــم يســـع طول فترة ولايته الأولى إلى زيادة صلاحيته علـــى حســـاب صـــلاحيات وســـلطات المرشـــد الأعلـــى عكس التيار الإصلاحي في عهد خاتمي)،وتطبيقـــا لهـــذه النظريـــة الدينيـــة الإســـلامية مـــنح الدســـتور الإيراني الذي تمت صياغته في 1979 والمعدل في 1989 صلاحيات واسعة للمرشد أهمها[2]:

- حق صياغة وتعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية والإشراف عليها وإصدار الأمر بالاستفتاء العام وقيادة القوات المسلحة وإعلان الحرب والسلام والنفير العام .

كما أعطاه حق عزل رئيس الجمهورية، وتعيين وعزل قادة مجلس صيانة الدستور ومسؤول السلطة القضائية، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، ورئيس أركان القيادة المشتركة وإصدار أحكام العفو والتخفيف عن عقوبات المحكوم عليهم،إذا فصلاحيات الولي الفقيه مثلها مثل سلطة الوحي المطلقة والكاملة.

من هنا يتضح دور المرشد الأعلى في صنع السياسة الخارجية الإيراني فهو صاحب القرارات العليا والنهائية خاصة بشأن القضايا الرئيسية كالعلاقات الخارجية والقضايا الداخلية ذات البعد والتأثير الخارجي ،ومن بين ملامح تأثير المرشد الأعلى على السياسة الخارجية الإيرانية فتوى الخميني في 15 فيفري 1989 بإهدار دم الكاتب البريطاني" **سلمان رشدي**"بسبب روايته "**آيات شيطانية**" ومساسها وإساءتها للدين الإسلامي ما سبب قطع العلاقات بين البلدين[3] ، أيضا دعم المرشد الأعلى"**علي خامنئي**" للرئيس نجاد في عهدته الثانية في رئاسيات 2009 في مواجهة الإضرابات والاحتجاجات ما أثر سلبا على علاقات إيران الخارجية.[4]

يبرز أيضا دور المرشد في السياسة الخارجية الإيرانية من خلال قوة نفوذه في المؤسسات الإيرانية فهو يتولى تعيين قائد الحرس الثوري وهي مؤسسة مهمة ومؤثرة بقوة على السياسة الخارجية الإيرانية، إضافة إلى النفوذ الاقتصادي و المالي فهو يمتلك ميزانية خاصة به مستقلة عن ميزانية الدولة،كما يتولى

---

[1] _انظر الدستور الإيراني المادة57.

[2] _بيثزن ايزدي،مرجع سابق،ص 177.

[3] _محمد المهدي شنين، مرجع سابق، ص 97.

[4] _طلال عتريسي،إيران..إلى أين؟، مركز دراسات الوحدة العربية،**مجلة المستقبل العربي**،العدد 366،أوت 2009،ص69.

تشكيل "**مجلس تشخيص مصلحة النظام**" و الذي أنشأ استجابة لرأي المرشد الأعلى سنة 1988 وهو هيئة استشارية مهمتها الفصل في الخلاف الذي قد ينشأ بين مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور ما قد يقع في قضايا تتعلق بسياسات إيران الخارجية.

المطلب الثاني:دور المؤسسة التنفيذية في صنع السياسة الخارجية الإيرانية

يتكون النظام السياسي لأي دولة من ثلاث سلطات، السلطة التنفيذية إحدى هذه السلطات ممثلة في رئيس الجمهورية وهو أعلى منصب قيادي في النظام السياسي الإيراني بعد المرشد الأعلى و هو مسؤول عن تطبيق الدستور الإيراني ورئاسة السلطة التنفيذية، باستثناء الشؤون المرتبطة بالقيادة، ينتخب الرئيس الإيراني مدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة (عهدتين متتاليتين حسب المادة 114) ومن مؤهلاته (حسب المادة 115): الأصل الإيراني، الجنسية الإيرانية، قديرا في مجالس الإدارة والتدبر، ذا ماض جيد، تتوفر فيه الأمانة والتقوى، مؤمن معتقدا بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الشيعي الرسمي للبلاد.[1]

تحدد المادة 60 من الدستور الإيراني الفصل التاسع دور الرئيس في صنع السياسة الخارجية الإيرانية فهو ينظم السياسة الخارجية للبلاد طبقا للمعايير الإسلامية و موافقة المرشد الأعلى، يتولى الرئيس الإيراني مهمة تعيين الوزراء وعزلهم،صياغة السياسات الاقتصادية الخارجية لإيران و يرأس "**مجلس الأمن القومي**" و ما يحتله من أهمية في صناعة السياسة الخارجية الإيرانية،فهو يشكل نقطة التقاء كل المؤسسات الإيرانية ما يجعل القرار الإيراني يؤخذ بصيغة التوافق بين كل الأعضاء علاوة على مشاركة الجميع في اتخاذ القرار.

يرى "احتشامي" أنه على الرغم من كل الصلاحيات الممنوحة للرئيس الإيراني،إلا أنه لا يمتلك أي سيطرة على القوات المسلحة،ويبقى دوره يقتصر فقط على تصريف أعمال الحكومة،فللمرشد الأعلى الرأي الحاسم تنفيذ قرارات السياسة الخارجية.[2]

المطلب الثالث: البرلمان الإيراني: مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور

السلطة التشريعية هي ثالث سلطات الدولة ممثلة في البرلمان ومكوناتها في إيران مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور، بالنسبة للأول سمي " **بالإسلامي** " بدل " **الوطني** " لمرجعية إيران،

---

[1]_عادل نبهان النجار، أثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران(1997-2005)،تاريخ الزيارة:.2015.1.23، على الموقع:

http://asharqalarabi.org.uh/marhazm – abhath- htm

[2]_محمد المهدي شنين،مرجع سابق،ص96.

الدينية وهي المذهب الإسلامي الشيعي،وحسب الفصل السادس المعنون بالسلطة التشريعية من الدستور الإيراني المعدل في 1989 اختصت المواد من (62 إلى 90) بعمل كلا المجلسين، فمجلس الشورى الإسلامي يضم 270 نائبا ينتخبون بالاقتراع السري المباشر لمدة أربع سنوات، من شروط الترشح للبرلمان في إيران أن يكون المترشح حاصلا على درجة جامعية أو ما يعادلها وأن يكون عمره بين (30-75) سنة ويسمح بالانتخاب لمن هم في سن 18 بينما كانت في سن 15، وبالنسبة للأقليات الدينية فقد نصت المادة 64 أن لهم حق التمثيل في المجلس إذ ينتخب الزرادشت واليهود نائب لكل منهم، بينما يشترك المسيحيون والآشيوريون والكلدان معا في نائب واحد[1] .

تتأثر قوة هذا المجلس بعوامل عدة منها الثقل السياسي لتيار الأغلبية فيه وموقف القائد منه وعلاقته بمجلس صيانة الدستور كما يتمتع بصلاحيات دستورية واسعة، ويعد من المؤسسات الدستورية الفاعلة في صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية وفق المذهب الإسلامي الشيعي وإرشادات الولي الفقيه، كما يتولى التأثير في صنع السياسة الخارجية الإيرانية من خلال لجان المجلس خاصة منها لجنة الخارجية،كما يمتلك حق مساءلة وزير الخارجية،و لا تستطيع الحكومة الدخول في أي اتفاق أو معاهدة دولية دون موافقته.

المطلب الرابع: المؤسسة العسكرية الإيرانية: الحرس الثوري

من أهم و أبرز مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية مبدأ الدفاع و الحفاظ على الهوية الإسلامية الإيرانية(مرتكز المقترب البنائي)،انطلاقا من تصدير الثورة إلى الخارج إذ يرتكز هذا المبدأ على ضرورة وجود قوات تستمر على تطبيقه إذ جاء في الدستور الإيراني أن تصدير الثورة الإسلامية يستدعي وجود جيش يعمل على ذلك داخليا و خارجيا و هو ما يعرف بالحرس الثوري الإيراني إذ يصرح المرشد الأعلى السابق الإمام "الخميني" ب:" **لو لم يكن حراس الثورة ما كانت الدولة، إني أوقر الحرس و أحبهم و عيني عليهم فلقد حافظوا على البلاد عندما لم يستطع احد، و مازالوا، إنهم مرآة تجسم معاناة هذا الشعب و عزيمته، في ساحة المعركة و تاريخ الثورة**"[2].

إذ ينص الفصل التاسع المادة 150 من الدستور الإيراني على" تبقى قوات حرس الثورة الإسلامية التي تأسست في الأيام الأولى لانتصار هذه الثورة راسخة ثابتة من اجل أداء دورها في حراسة الثورة و مكاسبها،يعين القانون حدود وظائف هذه القوات و نطاق مسؤولية القوات

[1] _ دستور جمهورية إيران الاسلامية 1989، المادة 64_65،ص ص 55_56.

[2] _محمد المهدي شنين، مرجع سابق، ص 100.

المسلحة الأخرى مع التأكيد على التعاون و التنسيق الأخوي فيما بينها،الملاحظ أن نص المادة أعطى الحرس الثوري طبيعة عقائدية دينية تجاوزت حماية ماديات إيران إلى حماية مكتسباتها العقائدية إذ تتحدد مهامه في[1]:

-حماية الثورة و أمنها.

-قمع كل القوى المناوئة لها.

-دعم حركات التحرر في العالم.

-حراسة الثورة وقادتها و أهدافها من العدو الأمريكي الصهيوني و عملائهم في المنطقة.

-الحفاظ على الحدود من تسلل الأسلحة و الجواسيس و العملاء.

-ضرب الانفصاليين .

تتبع للحرس عدة شركات اقتصادية و يحظى بميزانية خاصة و مستقلة عن ميزانية الدولة، يرجع تنامي هذا النفوذ لتوليه إدارة الحرب و يتولى مجالات النفط و النقل و الإنشاء؛إذ صرحت مؤسسة Corporation"Rand " عام 2009 إن مؤسسة خاتم الأنبياء(و هي شركة هندسة ذات صلة وطيدة بالحرس الثوري الإيراني) حصلت على عقود زادت على 75 عقدا في مشروعات إنشائية للبنية التحتية و الطاقة؛كما يسيطر الحرس الثوري على فيلق القدس و هو قوة عسكرية تضطلع بالعمل خارج إيران إقليميا و دوليا تمنح الحرس وزنا كبيرا،كما سيطر الحرس على مجريات البرنامج النووي الإيراني و هو الأكثر تأثيرا في هذه القضية،فهو يضطلع بالرفض أو القبول أثناء المفاوضات بشان البرنامج النووي الإيراني.

يرى بعض المحللين أن سلطة الحرس الثوري تفوق سلطة الرئيس، إضافة لاعتماد المرشد الأعلى اعتمادا كاملا عليه ما يشكل ازدواجية في صنع القرار الإيراني بين مؤسسات ثورية(المرشد الأعلى-الحرس الثوري) و مؤسسات الدولة(مؤسسة الرئاسة)،مما يلغي قرارات قد تصدرها مؤسسات الدولة من طرف المؤسسات الثورية.ففي ماي 2004 أصدر الرئيس خاتمي أمرا بفتح مطار الخميني الدولي لتنفيذ اتفاقية خدماتية مع شركة تركية، اعترض الحرس على ذلك وقام بغلق المطار بدعوى أنه يؤثر على

[1] _ كينيث كاتزمان،الحرس **الثوري الإيراني...نشأته و تكوينه و دوره**،مركز الإمارات للدراسات و البحوث،د.ت.ن،ص34.

الأمن الإيراني ولا يجوز تواجد الأجانب فيه، قام خاتمي بتغيير وجهة الطائرات التركية إلى مطار مهر أبادو وأبطلت الاتفاقية ما أثر على العلاقات الإيرانية_التركية بسبب التراجع عن تنفيذ الاتفاقية.[1]

خلاصة الفصل الأول

السياسة الخارجية سلوك منظم تنتهجه الدول تجاه محيطها الإقليمي و الدولي اعتمادا على محدادات داخلية و خارجية؛فنظرا لأهميتها تعددت المقاربات النظرية المفسرة لسلوك الدولة الخارجي و يبقى البعد الهوياتي و الأمني و الاقتصادي مصلحة كل الدول،و أبعاد متحكمة في صياغة السياسة الخارجية؛فامتلاك إيران لموقع جغرافي مهم مكنها من لعب دور إقليمي و بسط نفوذ في منطقة الخليج انطلاقا من تشكيل تحالفات و دعم الحركات الإسلامية الجهادية فالمحددات العقائدية كالدين تلعب دورا بارزا في تحديد السياسة الخارجية الإيرانية لكن ليس على حساب المصلحة القومية،فحتى و إن تعددت مؤسسات صناعة السياسة الخارجية الإيرانية يبقى المرشد الأعلى السلطة العليا للنظام الإيراني و مركز ثقل كل القرارات؛فارتباط السياسة الخارجية الإيرانية بإستراتيجية التمدد مرده سعيها للعودة لأمجاد الإمبراطورية الفارسية ما يبرر العديد من سياستها المنتهجة.

[1]_ Aaron Stein and Philipp C.Bleek,Turkish_iranian Relations:from "Friends With Benefits"To"It's Complicated",Insight Turkey,Vol.14/No.4/2012,pp

الفصل الثاني:

سياسات إيران الخارجية بين عهدتي خاتمي ونجاد

المبحث الأول: السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الإصلاحيين

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية في عهد المحافظين

الفصل الثاني:سياسات إيران الخارجية بين عهدتي خاتمي و نجاد

كانت السياسة الخارجية الإيرانية ولا تزال، محل جدل ونقاش سياسي أخذ حيزا كبيرا في مختلف بقاع العالم، كان العامل الديني محركها الأول فلقد تعاقب على رئاسة إيران اتجاهين إصلاحي ومحافظ.

فالبنسبة للإصلاحيين ومع وصول محمد خاتمي لرئاسة إيران سنة 1997 عرفت السياسة الخارجية الإيرانية عهد جديد من التفتح والانفراج السياسي يعطي الأولوية للحوار الحضاري وتخفيف الاحتقان في علاقات إيران الخارجية خطت بها إيران نحو أسس فكر إصلاحي جديد ما لبثت أن تغيرت بوصول المحافظين لرئاسة إيران على رأسهم " **أحمد نجاد** " إذ عرفت السياسة الخارجية الإيرانية طيلة فترة حكمه التشدد والنبرة الخطابية العدائية (لأمريكا وإسرائيل) ما ضيق من مساحة وعلاقات إيران الخارجية.

المبحث الأول:سياسات إيران الخارجية في عهد الإصلاحيين

لطالما ارتبطت مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية بفكرة تصدير الثورة، ووجود أقليات شيعية في الدول المجاورة لإيران سبب عداء بينها و بين الدول المجاورة، لكن مع بداية فترة رئاسة خاتمي برز عهد جديد في العلاقات الإيرانية الخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي سمي بعهد الانفراج السياسي، إذ أصبح الانفتاح غاية مهمة لإيران في إطار سعيها لتحقيق مفهوم شامل للتنمية تحوي الأبعاد الاقتصادية والسياسية إلى جانب البعد الثقافي وهي أفكار طرحتها إدارة خاتمي من أجل الحفاظ على جسور الحوار مع الدول لتحقيق ما تطمح إليه إيران.

المطلب الأول: السياسة الإيرانية تجاه غرب آسيا

شهدت السياسة الخارجية الإيرانيـــة فـــي عهـــدة الـــرئيس خـــاتمي تجـــاه دول الخلـــيج العربـــي*، انفراجا كبيرا ركز خلالها على سياسة حسن الجوار وتوسيع العلاقات الخارجية الإيرانية

أولا_سياسة إيران تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

سارت علاقة إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي** باتجاهين[1] :

- حاجة إيران إلى توثيـــق العلاقـــات مـــع الـــدول الإســـلامية والعربيـــة وتجنـــب العزلـــة الإقليميـــة والسعي لتوسيع مجالات التعاون الاقتصادية والثقافية .

- رغبة إيران انتهاج سياســـة مســـتقلة وقويـــة بعيـــدة عـــن المـــؤثرات الدوليـــة والهيمنـــة الإقليميـــة والاضطلاع بدور إقليمي مـــؤثر بالمســـاهمة فـــي تـــوفير الأمـــن والاســـتقرار فـــي منطقـــة الخلـــيج العربي.

وبموافقة كل دوله حضرت إيران مـــؤتمر القمـــة الإســـلامي الثـــامن فـــي طهـــران ديســـمبر 1997[2] ؛حرصت خلاله على تحسين وتوثيـــق العلاقـــات مـــع الســـعودية باعتبارهـــا المســـيطر فـــي مجلـــس الخليج ، إذ أصبح الهدف الأساسي للعلاقات الخارجية الإيرانيـــة هـــو دعـــم علاقاتهـــا مـــع الســـعودية

_هي دول مطلة على بحر الخليج العربي و هي السعودية،الإمارات العربية

*المتحدة،البحرين،عمان،قطر،الكويت،اليمن،العراق.

**_تأسس سنة1981 يضم ست دول و هي:المملكة العربية السعودية،البحرين،قطر،الإمارات العربية المتحدة،سلطنة عمان،الكويت.

[1]_رابح دشوشة، مرجع سابق،ص 152.

[2]_محمد سالم أحمد الكواز، العلاقات الإيرانيـــة – الســـعودية 1979-2001 ،**دراســـة سياســـية، دراســـات إقليميـــة** ، العدد 7، جانفي2007، ص 36.

لما لها من مكانة خاصة إقليميا وعالميا، وكان من علامات تحسين العلاقات بينهما زيارة "**هاشمي رفسنجاني**" رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام بالإضافة لوفد إيراني كبير للمملكة العربية السعودية في فيفري 1998 حيث تم خلال الزيارة إبرام عدد من اتفاقيات التعاون التجارية والاقتصادية والاستثمارية وعقب ذلك توصلت الدولتان إلى صيغة تفاهم حول إنشاء لجنة اقتصادية مشتركة برئاسة وزراء التجارة لكلا البلدين، إضافة إلى التعاون الثنائي في إطار منظمة الأوبك*** حيث توصلا إلى تحقيق " **سقف السعر** " لأول مرة منذ 40 عاما حيث تم تحديد متوسط سعر البرميل عند 24 دولار مع نسبة تذبذب لا تزيد عن 3 دولارات على أن يكون أقل سعر للبرميل الواحد 22 دولارا وأعلى سعر 28 دولارا[1] ، وأن يكون معدل الإنتاج اليومي بين الدول الأعضاء في حدود 500 ألف برميل،تبع هذه الاتفاقيات التعاونية زيارة الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لمجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران المدني السعودي لإيران في شهر ماي 1999 وتوقيع اتفاقية النقل الجوي بين البلدين، تلتها زيارة الرئيس " **محمد خاتمي** " للسعودية بين 11-16 ماي 1999 تم فيها إلغاء التأشيرة على السعوديين لزيارة إيران، كما شهدت هذه الزيارة توقيع اتفاقيات تعاون بين البلدين من الفترة (1998-2002).[2]

أ_الاتفاقية الأمنية الإيرانية_السعودية: يعد زيارة وزير الدفاع السعودي الأمير "**سلطان بن عبد العزيز**" إلى طهران في ماي 1999 أبدت السعودية رغبتها التباحث مع إيران بشأن إقامة ميثاق أمني دفاعي مشترك وهو ما أكدته زيارة وزير الدفاع الإيراني " **علي شمخاني** " للسعودية في 24-28 أفريل 2000؛إذ أسفر التعاون المتنامي على توقيع الاتفاقية الأمنية في الرياض في 16 أفريل 2001 نصت على عدة بنود أهمها: التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وتزوير الوثائق الرسمية والإرهاب الدولي والتصدي لعمليات غسيل الأموال ومكافحة جرائم تهريب الأسلحة والبضائع والتراث الثقافي،إنشاء منتدى أمني للحوار الإستراتيجي يهدف

***_الأوبك منظمة الدول المصدرة للبترول تأسست في بغداد 1960 من طرف السعودية، إيران، العراق، الكويت، فنزيلا مقرها فيينا تضم حاليا حوالي 12 دولة.

[1]_كيهان برزيجار، سياسة خاتمي الخارجية والعلاقات الإيرانية السعودية، تاريخ الزيارة:.2015.2.24،على الموقع:
Htpp:// www. Albainah. Net/index.aspx ? function= item &id= 1890&lang=.

[2]_محمد سالم أحمد الكواز، مرجع سابق،ص 37.

لرصد الأخطار المشتركة للبلدين وإقامة آليات لمواجهتها، التصدي معا للاختراقات القانونية...إلخ[1] .

بعد توقيع الاتفاقية استقرت الأوضاع بين إيران والسعودية وأنهت حالة الشد والجذب والخلافات وساهمت في بناء علاقات حسن الجوار ما دعم أكثر انفتاح سياسات إيران الخارجية.

ب_أما فيما يخص باقي دول مجلس التعاون الخليجي ففي زيارة لوزير الدفاع الإيراني للرياض في ماي 2000 صرح قائلا: " **أن إيران ليست بحاجة إلى توقيع اتفاقيات مع دول مجلس التعاون الخليجي وأن التعاون بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي أقوى من الاتفاقيات التي هي إجراء كلاسيكي ورثناه من الماضي** " عملت إيران خلالها على تحسين وتقوية العلاقات مع دول الخليج منها قطر وسلطنة عمان والكويت خاصة بعد الزيارة التي قام بها " **ناطق نوري** " رئيس مجلس الشورى الإيراني في ماي 1998، عمل خلالها على بحث وإقامة علاقات قوية ؛خاصة وأن مضيق هرمز فرض خصوصية التعاون الأمني والعسكري بين إيران وعمان خاصة.[2]

ج _ أما بخصوص العلاقات الإيرانية الإماراتية المتوترة والمضطربة بسبب قضية الجزر* والتي لطالما شكلت عائقا أمام الحوار والتعاون الإيراني الإماراتي في ظل تمسك الطرف الإيراني بخيار المفاوضات الثنائية ورغبة الإمارات بدخول التفاوض حول الجزر في إطار دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة،ما عرقل عملية التفاوض إضافة إلى رفض إيران عرض النزاع على محكمة العدل الدولية والتعاون مع لجنة الخليج الثلاثية عام 1999، رغم هذا تجاوزت المصالح الاقتصادية الخلافات الحدودية بين الدولتين؛إذ تحرص إيران على تطوير علاقاتها مع الإمارات دبلوماسيا واقتصاديا،و تمثل إمارة دبي مركزا تجاريا رئيسيا لإيران وعنصرا هاما لمساعدتها في تحمل العقوبات الدولية إذ يعيش فيها حوالي 300.000 إيراني كما تعارض الإمارات دائما وبشدة أي تدخل خارجي في الشؤون الإيرانية،و مثلت

[3]_المرجع نفسه، ص ص 39-43.

[2]_رابح دشوشة، مرجع سابق،ص 152.

*_غزت إيران قبل قيام اتحاد الإمارات سنة 1971 ثلاث جزر و هي:أبو موسى،طنب الكبرى،طنب الصغرى.

زيارة خاتمي لسلطنة عمان عـام بمثابـة فاتحـة لتعزيـز علاقـات البلـدين وصـل إثرهـا التبـادل التجاري بينهما إلى 543مليون دولار عام 2003 بعد أن كان 500 مليون دولار عام2002.[1]

د_ تعتبر قطر وسلطنة عمان الأكثر حسما في علاقاتهما مع إيـران تـربطهم علاقـة بعيـدة عـن الشك والتوجس من الطموحات الإيرانية بالنسبة لعمـان لطالمـا ربطتهـا مصـالح تجاريـة اقتصـادية بإيران أما قطر فتعتبر الدولة الخليجية الأكثر تقاربـا مـع إيـران وتعـد أول دولـة خليجيـة تخـرج عن مقاطعة إيران، إذ لطالما دعت إلى إشـراكها فـي مهمـات حفـظ الأمـن فـي المنطقـة وكانـت زيارة أمير قطر إلى إيران عام 2000 بادرة لتنشيط العلاقات وإبرام العديد من الاتفاقيات.

ه _ظل الترابط التـاريخي والمـذهبي يحكـم العلاقـات الإيرانيـة البحرينيـة ولطالمـا طالبـت إيران السيادة على البحرين إذ تضم البحرين أغلبيـة شـيعية حـوالي 75% مـا يسـبب التـوتر فـي علاقات البلدين*، لكن فترة رئاسة خـاتمي شـهدت العلاقـات بينهمـا تحسـنا ليـتم تبـادل البعثـات الدبلوماسية والسفراء سنة 1999 تلاه استقبال خاتمي لملـك البحـرين " **الشـيخ حمـد بـن عيسـى** " في طهران أوت2002،لبحث توقيع اتفاقيات تعاون.[2]

ثانيا - المصالح الإيرانية في ظل إستراتيجية الحرب على الإرهاب 1997-2005

أ-أفغانستان: شكلت تبعات إستراتيجية الحرب على الإرهاب* مشاهد جديدة وبرامج أضيفت إلى السياسة الخارجية الإيرانية بعد أن قدمت لها هدية تاريخية تمثلت في "**هدم الجدار السني**" الذي لطالما شكل عقبة لإيران من الغرب والشرق، فبعد غزو أمريكا لأفغانستان أواخر عام 2001 وعجزها عن ضمان الاستقرار فيه مما خلق حالة أشبه بالفراغ الإستراتيجي الإقليمي،عملت إيران على سده نظرا للقرب الجغرافي والاجتماعي وامتلاكها لعدة أوراق تستطيع بواسطتها تغيير المشهد الأفغاني بعد سقوط حكومة طالبان (كانت معادية لإيران من جهة الشرق) إذ قدمت إيران 500 مليون دولار لإعادة اعمار أفغانستان

---

[1]_ محمد عز العرب،العلاقات الإيرانية العربية،**دورية مختارات إيرانية**،العدد 53،ديسمبر 2004،ص 2.

*_أكبر توتر شهدته علاقات البلدين عام 1996 لدى اتهام حكومة البحرين إيران بدعم تنظيم سري شيعي يهدف لقلب الحكم في البحرين تلاه قطع العلاقات بين البلدين.

[2]_طلال صالح بنان، مرجع سابق،ص4.

*_ إستراتيجية طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هدفها القضاء على التنظيمات الإرهابية وحماية حقوق الإنسان وتطبيق نظم ديمقراطية والقضاء على الأنظمة الديكتاتورية -حسب المزاعم الأمريكية-

أوائل عام 2002 كما قامت بتنفيذ العديد من المشاريع خاصة في الغرب الأفغاني ما سمح لها بوضع يدها وبسط نفوذها وبناء علاقات حسن الجوار وساهم أكثر في انفتاح وتوسع سياستها الخارجية.[1]

ب - العراق:حظي العراق بأهمية إستراتيجية في منطقة الخليج العربي وبالتالي إدراك صانع القرار الإيراني لهذه المكانة، إذ يشترك مع إيران إطلالته على الخليج العربي ما جعل واقع العلاقات الإيرانية-العراقية يتسم بالتوتر والمنافسة لكن بعد صدور قرار 598 [*]، بدأت ملامح السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق تتغير باتجاه المهادنة ثم المرونة وصولا للاستقرار، إذ شكلت إستراتيجية الحرب على الإرهاب وحادثة غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في مارس 2003 معلم فاصل في سياسة إيران الخارجية تجاه العراق استطاعت إيران خلالها التخلص من النظام العراقي بقيادة "**صدام حسين**" المعادي لإيران وللسياسات الإيرانية في المنطقة فاتحا أمامها أبواب تعزيز النفوذ الأمني والاقتصادي[2]،استثمرت إيران سقوط النظام العراقي وسعت لخلق حكومة عراقية موالية النظام الإيراني، إذ مثل تمكن الشيعة من حكم العراق حدثا مهما في المنطقة لسبب رئيسي وهو جعل العراق بعد 2003 حليف إيران الإستراتيجي،ومركز لحماية المصالح الإيرانية نظرا للتقارب الجغرافي والاجتماعي(يمثل الشيعة 60% من سكان العراق)[3]،ساعدها ذلك في إنعاش اقتصادها وتصدير إنتاجها المحاصر ومنحها فرص متعددة للتأثير وزيادة النفوذ في منطقة الخليج العربي انعكس إيجابا على سياستها الخارجية إذ نمت التجارة بينهما بعد العام 2003 بنسبة 30%، فيما تتجاوز صادرات إيران

[2] _أحمد مفرح الصعيدي، الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ما بين التقارب والتباعد،تاريخ الزيارة:2015.2.2،على الموقع:http://www.elbehira.net/elbehira/nd_shnws.php ?shat=5847

* القرار 598 أصدرته الأمم المتحدة سنة 1988 قاضي بوقف إطلاق النار بين إيران والعراق وإنهاء حرب الخليج الأولى، وافق عليه الإمام الخميني والرئيس العراقي صدام حسين.

[1] _أنوشيروان إحتشامي، **التأثير السياسي الإيراني على المنطقة الأوروموتوسطية**، (الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2010)، ص 28.

[3] _محجوب الزويري، العبء المذهبي: العوامل الحاكمة للسياسة الإيرانية تجاه العالم العربي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 199،جانفي 2015، ص3.

النفطية للعـــراق مليـــار دولار، بالإضـــافة إلـــى مئـــات الملايـــين مـــن المســـاعدات المقدمـــة ســـنويا للعراق،إضافة إلى برامج التدريب والتعاون المشتركة التي وقعها البلدين.[1]

ثالثا:المحور الإيراني-اللبناني-السوري

أبقت السياسة الخارجية الإيرانية خطابها المركز على دعم حركات المقاومة باعتباره أساسا من أسس سياستها الخارجية والذي يؤمن لها دورا بارزا،بدعمها ماليا واقتصاديا وعسكريا.

أ_حزب الله:ذراع إيران في الخـــارج: تـــدعم إيـــران حـــزب الله اللبنـــاني منـــذ تأسيســـه وصـــولا لدعمه في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وإجباره علـــى الانســـحاب مـــن جنـــوب لبنـــان فـــي 25مـــاي 2000[2]؛فنتيجة لهذا الدعم أصبح الحزب قوة مسيطرة فـــي لبنـــان، وحســـب تقـــارير المخـــابرات فـــإن عدد شحنات الأسلحة التي وصلت لحزب الله من إيـــران عـــن طريـــق ســـوريا بـــين عـــامي 2003-2004 تضاعفت بسبع مرات ما كان عليـــه فـــي الســـابق، وطبقـــا للحســـابات التـــي أوردهـــا معهـــد أبحاث الشرق الأوســـط فـــإن حـــزب الله وصـــولا للفتـــرة 2005 تلقـــى حـــوالي 11500 صـــاروخ و400[3] قطعة مدفعية كلها من إيران إضافة إلى التـــدريب والاستشـــارة الفنيـــة المقدمـــة مـــن عناصـــر الحرس الثوري الإيراني لأفراد حزب الله مـــا يوضـــح مـــدى تمســـك السياســـة الخارجيـــة الإيرانيـــة بمبادئها وسعيها للتمدد وفقا لهذا المبدأ .

سعت إيران لسد الفراغ اللبنـــاني بعـــد انســـحاب الجـــيش الســـوري بأســـاليب مباشـــرة وغيـــر مباشرة واستغلت إيران نفوذها لدى الحكومة الفرنســـية بفعـــل المصـــالح الاقتصـــادية المتبادلـــة لمنـــع نزع أسلحة حزب الله وتأمين مستقبل المقاومة فـــي جنـــوب لبنـــان فـــي2005، ونجحـــت إيـــران فـــي وقف القرار رقم 1559* الصادر من مجلس الأمن.

ب- سوريا:حليف إيران الاســـتراتيجي:اعتبـــرت ســـوريا حليـــف لإيـــران منـــذ القـــديم نظـــرا لعـــدة اعتبارات ومتغيرات البيئة الخارجية ومعطيـــات الواقـــع الـــدولي ســـاهمت فـــي تعزيـــز العلاقـــات إذ

---

[1]_محمد أبو رمان، السياســـة الخارجيـــة الإيرانيـــة وتوظيـــف العامـــل الشـــيعي،تاريخ الزيـــارة:.2015.3.13،علـــى الموقع:

Htpp://www.judran.net/p :195.

[2] _أحمد سليم البرصان، **إيران والولايات المتحدة ومحور النشر: الدوافع السياسية والإستراتيجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية**، العدد 148، أفريل 2002، ص53.

[3] _ رابح دشوشة، مرجع سابق،ص 165.

*_القرار 1559 أصدره مجلس الأمن الدولي في 4 سبتمبر 2004 طالب فيه بنزع سلاح جميع المليشيات اللبنانية و حلها.

اعتبرت سوريا بوابة إيران إلى لبنان ووسيط في علاقات البلدين(**إيران -لبنان**) بلغت ذروتها في عهد الرئيس السوري "**بشار الأسد**"و احتلت متغيرات و أحداث الواقع الدولي جانبا مهما لتعزيز علاقات البلدين منذ القديم و خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001،لكن انسحاب الجيش السوري من لبنان في مارس 2005،على خلفية اتهام لبنان لسوريا بالضلوع في اغتيال الرئيس اللبناني الأسبق "**رفيق الحريري**" ساهم بظهور وتعزيز الحوار السوري-الإيراني لتوافق مصالح البلدين في ظل معطيات الواقع الدولي (التواجد الأمريكي في المنطقة بعد غزو العراق 2003).[1]

رابعا- العلاقات الإيرانية-الأردنية: رغم جو التوتر والشك والريبة الذي يسود منحنى العلاقات الإيرانية-الأردنية خاصة في ظل معطيات الواقع الدولي وأبرزها اتفاقية السلام الأردنية-الإسرائيلية ومعارضة إيران،لها إضافة لدعم إيران كل ما يخص القضية الفلسطينية ما يؤثر سلبا على علاقاتها بالأردن، إضافة إلى اتهام الأردن لأكثر من مرة إيران بتهريب الأسلحة لفلسطين من أراضيها وتجنيد عناصر عربية على الأراضي الأردنية لمواجهة إسرائيل (ما يعارض اتفاقية السلام المبرمة) إلا أن جهود البلدين تجاوزت ذلك خاصة بعد الزيارة التي قام بها الملك الأردني "**عبد الله الثاني**" لإيران عام 2003 والتي تعد الأولى من نوعها منذ الثورة الإيرانية 1979، ما لبثت جهود البلدين حتى تهاوت بعد الغزو الأمريكي للعراق وتوج هذا التهاوي تصريحات ملك الأردن في ديسمبر 2004 محذرا من أطماع إيران في سعيها لإقامة "**الهلال الشيعي**"*.[2]

خامسا-سياسة إيران تجاه الشريك المنافس

---

[2]_أميرة إسماعيل محمد العبيدي،العلاقات السورية الإيرانية في عهد الرئيس السوري بشار الأسد،جامعة الموصل:**مجلة التربية و العلم**،العدد 3،2010،ص2.

*_**الهلال الشيعي** مصطلح سياسي استخدمه الملك الأردني عبد الله الثاني في شهر ديسمبر 2004، عبر فيه عن تخوفه من وصول حكومة عراقية موالية لإيران إلى السلطة في بغداد تتعاون مع طهران ودمشق لإنشاء هلال يخضع للنفوذ الشيعي يمتد إلى لبنان ويخل بالتوازن القائم مع السنة، ورأى في بروز هلال شيعي في المنطقة ما يدعو إلى التفكير الجدي في مستقبل استقرار المنطقة، وهو ويمكن أن يحمل تغيرات واضحة في خريطة المصالح السياسية والاقتصادية لبعض دول المنطقة.

[2]_محمد المهدي شنين،مرجع سابق،ص149.

لطالما انتهجت إيران سياسة خارجية تعمل على عدم إفساد العلاقات مع تركيا فهي تمتلك دور إقليمي و نفوذ في عدة دول عربية إضافة إلى عضويتها في حلف الناتو و قربها من الدول الغربية،إذ اعتبرتها إيران بوابتها على المنافذ الغربية،و شهدت العلاقات تحسن كبير بعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة في 2002 إذ تضاعف حجم التبادل التجاري كما توسع التعاون و التنسيق الأمني،توج بزيارة"**رجب الطيب أردوغان**"لطهران في 28جويلية 2004،سعت تركيا خلال هذه الزيارة للتقرب من إيران و حماية أمنها القومي و الذي اعتبر موضع تهديد منذ الغزو الأمريكي على العراق عام 2003 بسبب الانفلات الأمني على الحدود،إذ لعبت الأحداث و التطورات الإقليمية دورا بارزا في توجهات إيران تجاه تركيا و التي تعتبرها إيران دولة غير معادية كالعراق سابقا،و ليست بالحليف الاستراتيجي كسوريا.[1]

المطلب الثاني:السياسة الإيرانية تجاه شمال شرق آسيا

سعت إيران لتوسيع علاقاتها الخارجية لكسر الحسار و التضييق المفروض عليها،من هنا لجأت لإقامة شراكة إستراتيجية تحظى فيها بتبادل المنافع مع دول شمال شرق آسيا.

أولا- روسيا:شريك إيران الإستراتيجي

متغيرات الواقـــع الـــدولي والقـــرب الجغرافـــي والمصـــالح والتهديـــدات والتحـــديات المشـــتركة فرضت التعاون والتقارب الإيراني الروسي والشراكة الإســـتراتيجية فـــي مختلـــف المجـــالات خاصـــة منها الاقتصادي والعسكري في فيفري 1998[2] وقع الطرفان عقـــدا التزمـــت بموجبـــه روســـيا بإتمـــام مشروع بنـــاء محطـــة بوشـــهر فـــي إيران،كمـــا شـــهدت علاقـــات البلـــدين العديـــد مـــن الزيـــارات والاتفاقيات لبحث المشاريع التعاونية والشراكة وهي[3]:

- 14 أفريل 1997 تم توقيع اتفاقية تجارية ثنائية بين مسؤولين البلدين
- 12 مارس 2001 وقع الجانبـــان معاهـــدة التعـــاون الاقتصـــادي والتـــي أصـــبحت دافعـــا لتطـــوير العلاقات الثنائية بين البلدين وازدادت تدريجيا قيمة التبـــادل التجـــاري بـــين البلـــدين فـــي أكثـــر مـــن ميدان خلال الفترة (2000-2005) من 661 مليون دولار إلى أكثر من ملياري دولار

---

[1]_ محمد عز العرب،العلاقات الإيرانية_التركية:الدوافع و المنافع،**دورية مختارات إيرانية**،العدد 51،أكتوبر 2004،ص1.

[2]_سيرجي شاشكوف، **العلاقات الروسية-الإيرانية: إلى أين؟** ،(أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010)، ص 12.

[3]_المرجع نفسه، ص ص 26-32-33.

- قام وزير الدفاع الروسي "**أيجورسر جييف**" بزيادة رسمية إلى طهران لمناقشة آفاق التعاون العسكري بين البلدين في ديسمبر 2000.
- وصل وزير الدفاع الإيراني "**علي شمخاني**" إلى روسيا في أكتوبر 2001 بقائمة معدات عسكرية مراد شراؤها، واستلمت إيران خلال الفترة (2001-2005) ثلاث طائرات سو25 و 35 حوامة مي 171 ودبابات تي 72
- وقعت روسيا وإيران عقد للتعاون في مجال الفضاء عام 2002

توجت مشاريع التعاون الشامل بين البلدين زيارة الرئيس الإيراني "**محمد خاتمي**" لموسكو في مارس 2001،شملت الزيارة مباحثات حول شراء أسلحة ومعدات عسكرية فيما أكد نظيره الروسي "**فلاديمير بوتين**"[1] استعداد روسيا لتزويد إيران بالمعدات العسكرية الدفاعية.خطت السياسة الخارجية الإيرانية تجاه روسيا تماشيا مع الواقع المفروض باعتبارها شريكتها في بحر قزوين وتوافق مصالح البلدين علاوة على مصالح كل دولة تجاه نظيرتها الأخرى ما عزز انفتاح سياسة إيران الخارجية تجاه شمال آسيا.

ثانيا-السياسات الإيرانية: توجه شرق آسيوي جديد

تشترك كل من إيران والصين في رؤيتهما تجاه الكثير من الشؤون الدولية ومنها الموقف من الهيمنة الأمريكية الأحادية في النظام الدولي الجديد، إذ تساند الدولتان التعددية في النظام الدولي ولأهمية الصين كشريك سعت إيران للتعبير عن هذا التوجه في سياستها الخارجية وجاءت زيارة الرئيس خاتمي للصين في جويلية 2000 لتوطد هذا التعاون والشراكة وأقامت الدولتان علاقات اقتصادية وثيقة في عدة مجالات منها الطاقة والطرق والنقل والصلب وبناء السفن وفي حين تمتلك إيران احتياطات نفط كبيرة تعد الصين من كبار مستوردي الطاقة، كما ارتبطت الصين بتمويل مشروع طهران وساعدت إيران في الحصول على التكنولوجيا النووية، كما تخشى الصين من امتداد التطرف الأصولي للحركة الانفصالية الإسلامية في إقليم "**زنجيانج**" لذا ترحب بأي علاقات وثيقة مع إيران.[2]

وقوع الاقتصاد الياباني تحت الضغط الأمريكي عرقل السياسة الخارجية الإيرانية وبرامج عملها الاقتصادية خاصة، لكن التحرر الياباني وزيارة الرئيس خاتمي إليه في أكتوبر 2002 عززت منحنى

[1] _المرجع نفسه،ص 32.

[2] _باكينام الشرقاوي، مرجع سابق،ص7.

التعاون والشراكة، إذ تحتل إيران المرتبة الثالثة في قائمة الدول المصدرة للبترول لليابان، وتمثل اليابان الشريك الاقتصادي مهم لإيران على المستوى الدولي، ما ساهم في توسيع العلاقات الاقتصادية بينهما واتسق مع انفراج وتفتح السياسة الخارجية الإيرانية.

المطلب الثالث: السياسة الإيرانية تجاه الغرب

سعت إيران حسب البرامج المسطرة في سياستها الخارجية المبنية على علاقات حسن الجوار وتخفيف التوتر إلى تحسين علاقاتها مع الدول الغربية ومنها:

أولا- المصالح الإيرانية غداة التضارب الأمريكي-الأوروبي

استفادت إيران من تضارب المصالح الأمريكية-الأوروبية والتي اتسقت مع أهداف سياستها الخارجية خاصة في الجانب الاقتصادي فبعد التوتر الذي شاب علاقات البلدين بسبب أزمة ميكونوس* عادت الأجواء لطبيعتها مع إعلان خاتمي في 1997 ضرورة إزالة التوتر بين الجانبين تبعه عدد غير مسبوق من الزيارات لمسؤولين أوروبيين إلى طهران سادت خلاله لغة الحوار البناء ما توج زيارة وفد الترويكا إلى إيران في جوان 1998 بحث خلالها الجانبان ضرورة التعاون لمواجهة تهريب المخدرات من أفغانستان إلى أوروبا فضلا عن قضايا نزع السلاح ومكافحة الإرهاب يرجع تحسن العلاقات بين الطرفين إلى قيام الحكومة الإيرانية برفضها الفتوى الصادرة بحق "**سلمان رشدي**" وأنها غير ملتزمة بتنفيذها سنة 1998، وشهدت العلاقات تطورا ملحوظا لدى زيارة الرئيس الإيراني **محمد خاتمي** لألمانيا في 10 جوان 2000 بلغت إثرها الاستثمارات الألمانية في إيران نحو 90مليون مارك ألماني.[1]

أعربت بريطانيا عن تقديم الدعم لإيران في حملتها ضد مكافحة تهريب المخدرات بين أفغانستان وإيران عام 2001،كما قام وزير الخارجية البريطاني "**جاك سترو**" بزيارة إيران في العام نفسه كما

---

*_أزمة ميكونوس وقعت سنة 1992 إثر مقتل ثلاثة معارضيين أكراد إيرانيين على رأسهم الزعيم الكردي صادق شرفقندي في مطعم ميكونوس ببرلين على يد أعضاء من جهاز الأمن الإيراني أدانت وفقها ألمانيا مجلس الأمن القومي الإيراني وحاكمت المتورطين حاكمت ألمانيا المتورطين وأدانت مجلس الأمن القومي الإيراني والذي يضم آنذاك مرشدا إيران على خامنئي وهاشمي رفسنجاني ووزير الأمن علي فلاحيان بتخطيطهم وتنفيذهم للعملية.

[1]_أشرف محمد كشك، العلاقات الإيرانية-الأوروبية: رؤية تحليلية،**<u>المصدر: مختارات إيرانية</u>**، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،2002،ص 3.

ساهمت تصريحات "**توني بلير**" سنة 2002 الرافضة للحملة الأمريكية ضد إيران والتي صنفتها ضمن دول "**محور الشر**" إلى زيادة التعاون والتقارب الإيراني-البريطاني،كما كانت زيارة **خاتمي** لايطاليا بمثابة الدخول في حوار شامل ومتعدد الأطراف مع الترويكا وفي الوقت نفسه دفعة قوية لإيران تجاه كسر الحصار المفروض عليها من واشنطن وتعزيز المكاسب الاقتصادية والتي تساهم في انفتاح الاقتصاد الإيراني .

ثانيا - القضايا موضع الخلاف بين إيران-أمريكا

طبع العلاقات الإيرانية-الأمريكية الطابع العدائي منذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية صاحبه تصريحات أمريكا تجاه إيران ما تعتبره طهران تدخل في شؤونها الداخلية،من هذه القضايا[1] :

- الأرصدة الإيرانية المجمدة منذ الثورة الإيرانية 1979 في أمريكا.
- الخطر التجاري والتكنولوجي العسكري الشامل على إيران مما يقوض برامجها الاقتصادية.
- التدخل الأمريكي وتأييده مظاهرات الطلبة* في جويلية 1999 وإدانته للنظام الإيراني بانتهاك حقوق الإنسان والحريات العامة وعرضه المساعدات على أي معارضة إيرانية يمكن أن تبرز داخل إيران.

اثر دعوة الرئيس خاتمي للحوار بين الشعبين سنة 1998 وتزايد الاتصالات غير الرسمية بين إيران-أمريكا، قامت هذه الأخيرة بخطوة عدت بالإيجابية تجاه إيران بتخفيف الحظر والسماح باستيراد بعض السلع الإيرانية عام 2000.

- أدانت إيران أحداث 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية وعرضت المساعدة عليها في الحرب ضد أفغانستان، وساعدت إيران في ضمان نجاح مؤتمر دولي بشأن مستقبل أفغانستان عقب الحرب، لكن تصريحات الرئيس الأمريكي "**جورش بوش**" في جانفي 2002 وتصنيفه إيران ضمن دول "**محور الشر**" واتهامها بالسعي لإنتاج الأسلحة النووية شكل فارقا وزاد من توتر العلاقات بين البلدين.[2]

---

[1] _باكينام الشرقاوي، مرجع سابق،ص4.

* اندلعت وتطورت عقب اشتباك عدد من الطلبة مع قوات الباسيج لخروجهم عن الآداب العامة مما أدى لوقوع قتيل وعدة جرحى قامت على إثرها مظاهرات طلابية في أوساط الطلبة مطالبين بلقاء مرشد الثورة ورئيس الجمهورية تحقق لهم ذلك نظموا بعدها مسيرة في 14 جويلية 1999 مبرزين فيها دعمهم للرئيس خاتمي.

[2] _أحمد مفرح الصعيدي، مرجع سابق،ص3.

- بلغ التوتر وحدة الاضطرابات ذروتـه فـي أوت 2002 بانفجـار الأزمـة النوويـة الإيرانيـة واكتشاف قيام حكومة إيران ببناء منشأتين سريتين لتخصـيب اليورانيـوم فـي "**نـاتنز**" وإنتـاج المـاء الثقيل في "**آراك**" الواقعتان غرب طهران ما وفر أدلة عملية على حـدوث مـا يمكـن أن يعـد انتهاكـا لمعاهدة منع الانتشار النووي الملزمة لإيران، ومع اكتشاف مفتشـي الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة آثارا مشعة بدرجة عالية في عينات من البيئة الإيرانيـة فـي أوت 2003، مـا عدتـه أمريكـا دلـيلا على أن إيران تخصب اليورانيوم دون علم الوكالة مـا زاد الشـكوك مـن سـلمية البرنـامج النـووي الإيراني وانتقدت أمريكا بشدة رفض إيران زيارة المنشـأتين فـي ديسـمبر 2002 وتأجيلهـا لفيفـري 2003 وإلزامها بعد ذلك على توقيع البروتوكـول الإضـافي لمعاهـدة منـع الانتشـار النـووي وقـع الإصلاحيون عليه مما أدى لنشوء تعـاون غيـر مسـبوق مـن نـوفمبر 2003 إلـى نـوفمبر 2004 بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية.[1]

المبحث الثاني: سياسات إيران الخارجية في عهد المحافظين

تغيرت ملامح المشهد الخارجي الإيراني لدى وصول التيـار المحـافظ لمقاليـد الحكـم اتسـق مـع متغيرات البيئة الخارجية المحفزة لنمو سياسة خارجيـة إيرانيـة شـبيهة بنظيرتهـا فـي عهـد الثـورة الإيرانية، اتسمت بالنبرة الخطابية الثورية وفـق مبـدأ تصـدير الثـورة الإيرانيـة الإسـلامية ودعـم الأقليات الشيعية في الدول المجاورة، ما عزز النفوذ والتمدد الإيرانـي فـي ظـل بيئـة إقليميـة دوليـة صيغت البرامج الإيرانية الخارجية تماشيا معها وهو ما سنحاول إيضاحه في المطالب الآتية:

المطلب الأول:السياسات الإيرانية تجاه الغرب

شهدت العلاقات الإيرانية الغربية العديد من المحطات و التي جعلت من ثنائية التقدم و التراجع السمة البارزة على سياسة إيران تجاه المنطقة الأوروبية_الأمريكية.

---

[1]_إيران.. التاريخ والثـورة(الثـورة الإيرانيـة مـن وجهـة النظـر الإيرانيـة)، أبعـاد الأزمـة النوويـة وتطورهـا (2002-2009)،تاريخ الزيارة:2015.3.21، على الموقع:

Htpp://www.moqatel.com/openshare/behoth/Siasia21/ThawraIran/sec12.doc_cvt.htm

أولا- الموقف الأوروبي الأمريكي من الملف النووي الإيراني

سادت حالة انتظار وترقب بعد الاستحقاق الرئاسي التاسع في الجمهورية الإسلامية الإيرانية لما سيؤول إليه الملف النووي الإيراني والذي يتمتع بخصوصية كبيرة في السياسة الخارجية الإيرانية،و كانت بداية فترة رئاسة "**أحمدي نجاد**" بصدام مباشر مع الترويكا الأوربية (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا) والولايات المتحدة الأمريكية حول الملف النووي الإيراني،[1]ونقض طهران لاتفاقية باريس، والرد الإيراني تمثل في أنه قد أبلغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية باستئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم لأنها حق إيراني لا يمكن التخلي عنه ما أدى بالترويكا الأوربية إلى إلغاء جولات المفاوضات وتأجيلها لحين اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سبتمبر 2005،إذ بادرت إيران إلى فض أختام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن منشاة"**نتانز**" النووية و استأنف أنشطة البحث و التطور في 10 جانفي2006،ما أدى لنقل الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن الدولي.[2]

و شهد عام 2006 إشارة القيادة الإيرانية الممثلة في الـرئيس محمـود احمـدي نجـاد و الـرئيس السابق محمد خاتمي إلى معاملة إيـران سياسـة تعتمـد ازدواجيـة المعـايير مـن طـرف الولايـات المتحدة الأمريكية بشان برنامجها النووي في إشارة إلى قـوى إقليميـة فـي الشـرق الأوسـط تمتلـك أسلحة نووية و تلقيان معاملة مختلف عن المعاملة التي تتلقاها إيران.[3]

و في 4 فيفري 2010 أعلـن الـرئيس الإيرانـي "**محمـود أحمـدي نجـاد**" إن اقتـراح الوكالـة الدولية للطاقة الذرية الداعي إلى تخصيب اليورانيوم الإيرانـي خـارج الأراضـي الإيرانيـة ملائـم و مستعدة إيران للموافقة عليه بشرط تتسلم الوقـود النـووي خـلال 4-5 أشـهر و فـي حالـة عـدم الحصول عليه في الوقت المحـدد، فسـتلجأ لتخصـيبه بنفسـها، علقـت أمريكـا فـي مقدمـة الـدول

---

[1]_سامح راشد،السياسة الخارجية الإيرانية في عهد نجاد: حدود التغيير، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 162، أكتوبر 2005، ص3.

[2]_سامح راشد، السياسة الخارجية الإيرانية.. نصف عام تحت رئاسة أحمدي نجاد،تاريخ الزيارة:2015.2,12، على الموقع:

http://www.albainah.net/index.aspx?fwnetion=item&id=10685&lang=

[3]_دانييل روبيتشو، فيليبا وينكلر، المواجهة النووية الحقيقية: هل تهدد الولايات المتحدة شرعية معاهدة حظر الانتشار النووي؟، بيروت: **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 21، شتاء 2009، ص 11.

الغربية على أن عملية التخصيب في العادة تستغرق 12 شهرا و بالتالي فالجانب الإيراني حسبها يدفع بالمفاوضات إلى التوقف.[1]

و اتخذت السياسة الخارجية الإيرانية بعدا جديدا يتغير بتغير الأدوات و يثبت بثبات الموقف الإيراني،ففي 8 فيفري 2010 أصدر "أحمدي نجاد" أمرا ببدء تخصيب اليورانيوم محليا بنسبة 19% تحت رقابة ممثلي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تلاه قرار آخر من مجلس الأمن الدولي في جويلية 2010 قاضي بتشديد العقوبات على إيران و حصارها اقتصاديا لثني عزيمتها و تراجعها عن قرار تخصيب اليورانيوم داخل الأراضي الإيرانية، قابله الإصرار الإيراني و عدم الاكتراث للعقوبات و المضيء قدما في البرنامج النووي السلمي،ففي تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أوت 2012 أثبتت أن إيران أنتجت حوالي 233 كلغ من اليورانيوم المخصب 20% بزيادة قدرها 43 كلغ عن الكمية التي وردت في أوت الماضي ، و مع عقد سلسلة اجتماعات بداية من العام 2012 في إطار المفاوضات الإيرانية الغربية للتوقيع على بروتوكول إضافي ملحق للوكالة الدولية للطاقة الذرية و استعمالا لتعهد إيران بسلامة أنشطتها النووية.[2]

لطالما سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتقويض البرنامج النووي الإيراني و الحضور و لعب الدور الأكبر في كل الملفات و القضايا الخارجية التي تتعامل معها إيران، إذ سعت لفرض عقوبات على روسيا لكسب موافقتها على نقل الملف النووي الإيراني من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولي كللت جهودها بالنجاح ما مهد الطريق أمامها لفرض حزمة عقوبات على إيران للضغط عليها، قابلة الإصرار الإيراني بعدم التراجع،و يبقى الموقف الأمريكي مستندا لعدة عوامل أولها الدفاع عن الوجه الأخر لأمريكا(إسرائيل) و تضرر مصالحها و أمنها القومي في منطقة الشرق الأوسط إذا ما تنامت القوة الإيرانية باعتبار إسرائيل عدوها الأول في المنطقة.

---

[1]_سيرجي شاشكوف، مرجع سابق، ص ص 20-21.

[3]_ وسام الدين العكلة، قراءة في البرنامج النووي الإيراني، **جريدة الزمان الدولية**، العدد 4214، بتاريخ 2012/05/31،ص3.

يعــود القــرار الإيرانــي بــاللجوء لطاولــة المفاوضــات محاولــة تخطــيء العقوبــات الدوليــة الاقتصادية و كسب المزيد من الوقت و توسيع نطاق المناورة لتهيئــة و مواجهــة جديــدة فــي مقابــل عدم التخلي عن ثوابت سياستها الخارجية.

ثانيا - الموقف الأمريكي من أزمة الشرعية الإيرانية

لم تكن الاستحقاقات الرئاسية العاشرة في جــوان 2009 والتــي انتهــت بفــوز الــرئيس الســابق "**أحمدي نجاد**" مناسبة يحتفى بها في طهران تلتهــا انــدلاع مظــاهرات فــي الــداخل الإيرانــي بعــدم نزاهة الانتخابات الإيرانيــة وتوســعت دائــرة الاحتجاجــات لحــين اســتخدام أم الســلطات الإيرانيــة ذراعها الأمني السلطوي لفــرض الاســتقرار علــى المعترضــين علــى نتــائج الانتخابــات[1]،أعــرب الرئيس الأمريكي"**باراك أوباما**" عن قلقه حيال نتــائج الانتخابــات فــي خطــاب ألقــاه فــي 16جــوان 2009 مشددا على ضرورة حمايــة حقــوق الإنســان ومشــروعية التظــاهر والتشــكيك فــي نتــائج الانتخابات، فأمل المسؤولين الأمريكيين بتغيير "**أحمدي نجاد**" كان كبيــرا خاصــة بعــد عــدم تجاوبــه مع دعوة أوباما للحوار وسياساته الصلبة تجاه الملــف النــووي الإيرانــي ولغتــه الصــدامية والعدائيــة لإسرائيل والتمسك بدعم القضية الفلسطينية كــل هــذا سيشــكل مأزقــا جديــدا إذا مــا أعيــد انتخــاب "**أحمدي نجاد**".[2]

نتــائج انتخابــات 2009 فتحــت الأبــواب أمــام التــدخلات فــي الشــؤون الداخليــة الإيرانيــة والمراهنة على مدى تماســك النظــام السياســي الإيرانــي وتوافــق الــرؤى والاتجاهــات فيمــا بــين أقطاب النظام السياسي الإيراني (الإصــلاحيين، المحــافظين) إذ أبــدت الولايــات المتحــدة الأمريكيــة موقفا واضحا تجلى فــي "دعــم الشــعب الإيرانــي" فــي إقــرار مجلــس الكــونغرس الأمريكــي، إذ صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية "**هــيلاري كلينتــون**" **(كنــا نأمــل أن تعكــس نتيجــة الانتخابــات الإرادة الحقيقية للشعب الإيرانــي)**[3]،وعبــر القــادة الأوربيــين بــدورهم عــن قلقهــم مــن التعــرض للمتظاهرين الإيرانيين وصلت لاقتراحــات بعضــهم فــتح أبــواب ســفارات بلادهــم فــي العاصــمة الإيرانية لحماية المتظاهرين.

---

[1]_طلال عتريسي،إيران..إلى أين؟،مرجع سابق،ص24.

[2]_محمد السعيد إدريس، الأزمة السياسية الإيرانية و انعكاساتها الخارجية،**مجلة السياسية الدولية**،العدد178،أكتوبر 2009،ص 123.

[3]_ طلال عتريسي،إيران..إلى أين؟،مرجع سابق، ص 28.

ثالثا - إستراتيجية القوة الناعمة في أمريكا اللاتينية

بذلت الحكومة الإيرانية جهود حثيثة للوصول لدول معادية للسياسات الأمريكية وكان التمويل المالي وسيلة إيران للوصول لدول أمريكا اللاتينية وتأسيس تحالف مناوئ للولايات المتحدة بضم فنزويلا وبوليفيا ونيكارجوا،ودعم الرئيس الفنزويلي "**هوغو تشافيز**" التحالف فخلال زيارته لطهران في جويلية 2006 صرح أمام حشد في جامعة طهران بـ: "**إننا نسعى لإنقاذ البشرية ووضع حد للإمبراطورية الأمريكية**" وفي عام 2007 وفي حادثة تعد الأولى من نوعها يحظى بها فقط الشخصيات السياسية القريبة من إيران استقبل المرشد الأعلى الإيراني "**آية الله علي خامنئي**" الزعيم الفنزويلي تشافيز وعلق حينها وزير الخارجية الإيراني "**منو شهر متقي**" قائلا: " **هوغو تشافيز أصبح زائرا دائما لطهران وللمنطقة في ظل زيارته المتكررة للجمهورية الإسلامية**" وحينها أعلن نجاد عن إقامة "**التحالف الموحد**" ضد الولايات المتحدة الأمريكية وفي العام نفسه التقى نجاد بالزعيم الفنزويلي في كراكس وأدلى بتصريح : "**من المؤكد أننا نزداد قوة ولن يستطيع أحد إلحاق الهزيمة بنا**"، وخلال زيارة تشافيز الرابعة لطهران خلال عامين صرح نجاد: "**الشعبان الإيراني والفنزويلي يقفان جنبا إلى جنب مع الأمم المحرومة في العالم وضد الإمبريالية العالمية... في إشارة إلى الولايات المتحدة**"،و في أفريل 2007 صرح وزير الخارجية الإيراني عن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد وصل إلى 18 مليار دولار ما يدعم أكثر العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.[1]

توجه رئيس نيكاراجوا "**دانيال أورتيجا**" إلى طهران لتوقيع عدد من الاتفاقيات التجارية وقدمت طهران 350 مليون دولار كتمويل لميناء ن يكاراجوا ليؤكد هذا الأخير دعمه للبرنامج النووي الإيراني للجمهورية الإسلامية، وقد رحبت لاباز تحت قيادة الزعيم البوليفي "**جوان إيغو موراليس**" بالتحالف مع إيران، وقدمت هذه الأخيرة مساعدات تقدر بـ: 1.1 مليار دولار في مجال التعاون الصناعي بوليفيا في 4 سبتمبر 2007،وفي خضم الجهود الدولية الرامية لتعزيز العقوبات على إيران أعلن وزير الخارجية البوليفي "**ديفيد شوكو يهوانكا**" تأييده لحق إيران النووي ودعما المجتمع الدولي إلى دعم الموقف الإيراني، وردت عليه طهران بفتح سفارة في لاباز،سعت إيران لتأمين مكانة في أمريكا اللاتينية لأهداف سياسية و اقتصادية ،فالملاحظ على

---

[1]_أحمد مفرح الصعيدي، مرجع سابق،ص ص 20_21.

السياسة الخارجية الإيرانية تركيزها على عامل التمويل و الدعم المادي ،وإتباعها للنهج الأمريكي نفسه في منطقة الخليج بغية الضغط وخلق مؤيدين لموقفها في داخل الدول الغربية.[1]

المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية الآسيوية:تنافس الأدوار و تأمين المصالح

شهدت العلاقات الإيرانية الآسيوية تطورات عدة احتلت فيها متغيرات الواقع الدولي جانبا بارزا سعت خلالها إيران لتأمين وجودها و مصالحها بما يتواءم و برامج سياساتها الخارجية.

أولا-السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

حكمت توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول الخليجية في عهد "**أحمدي نجاد**" عدة متغيرات إقليمية ودولية إذ شهدت المنطقة أحداث مختلفة جعلت التقارب والتصادم واضح ومتحكم بصفة جلية في التوجهات الخارجية الإيرانية،إذ شكل التقارب الاجتماعي و المذهبي و الثقافي أبرز العوامل الحاكمة لسياسات إيران تجاه الخليج.

- تنافس الأدوار بين إيران و السعودية: فالبنسبة لأكبر بلد سني في المنطقة (**السعودية**) ورغم التنافس الضمني مع إيران إلا أن زيارة "**أحمدي نجاد**" في 2007 للسعودية دلت على توجهات إيران وسعيها لتحسين العلاقة معها إلا أن المتغيرات المرحلية والخوف من التمدد الإقليمي الإيراني وتنافس الأدوار أثر على طبيعة العلاقة بين البلدين[2]، فالتوجه الراديكالي للرئيس الإيراني ترك انطباعا لدى دول الخليج أن مسيرة تحسن العلاقات في طريقها للتراجع.

- العلاقات الإيرانية_القطرية:محاولة قطر لعب دور الفاعل في القضايا الإقليمية من خلال مجموعة اتفاقيات وقعتها مع إيران في 2006 خلال زيارة أمير قطر لطهران، ودعت قطر لإشراك إيران في مهمات حفظ الأمن في منطقة الخليج.

- مسيرة تحسين علاقات إيران بدول مجلس التعاون الخليجي انفردت بتصرفات كل دولة على حدا غلب عليها طابع التراجع دعمها الرد الإيراني العنيف على **البحرين** في أواخر 2005، إذ أثار رسم كاريكاتوري لمرشد الثورة "**علي خامنئي**" نشرته إحدى الجرائد البحرينية غضب الجانب الإيراني، رأت فيه إهانة للمرجع الأعلى في إيران وردها جاء في صيغة تهديدية قوية عدته دول المجلس رد مبالغ فيه يؤثر على مستقبل العلاقات بين الجانبين.[3]

---

[1] _عياد البطنيجي،العلاقات الإيرانية_الأمريكية اللاتينية،**شؤون الأوسط**،العدد133،صيف2009،ص88.

[2] _رابح دشوشة، مرجع سابق،ص 157.

[3] _سامح راشد،السياسة الخارجية الإيرانية في عهد نجاد حدود التغيير،مرجع سابق،ص16.

- نسبة الشيعة في **الكويت** قليلة لكنها ما تزال مدار جدل سياسي داخل الكويت والقوى السياسية المختلفة فبإمكان حدث صغير أن يرفع سقف الاحتقان في علاقات إيران بالكويت،ففي عام 2010 شهدت العلاقات بعض التوتر على خلفية إعلان أجهزة الأمن الكويتية تفكيك شبكة تجسس تعمل لحساب الحرس الثوري الإيراني، كانت تسعى لرصد المنشآت الحيوية العسكرية الكويتية،فهذه الأخيرة بحكم قربها الجغرافي من ايران والخوف من تداعيات أي عمل عسكري والذي سيلقى بظلاله عليها تساند دائما خيار المفاوضات والحل الدبلوماسي مع إيران.[1]

جاء إعلان الكويت في 16 جانفي 2007،و الذي جمع دول مجلس التعاون الخليجي إضافة للرئيس الأمريكي "**جورج بوش**" لبحث سبل مواجهة تحديات أمن المنطقة في إشارة للملف النووي الإيراني وتقويض إيران لقرارات مجلس الأمن،وتدخلها المستمر والمتزايد في الشأن العراقي ما يعرقل بناء مقاربة شاملة لأمن الخليج.[2]

- تبقى السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ضمن سياق تحرك المتغيرات الدولية والإقليمية ومدى رغبة دول المنطقة في تمديد التقارب الإيراني وتجاوز الشكوك والريبة من السياسات الإيرانية، رغم ذلك يبقى عامل القرب الجغرافي و المصلحي (الاقتصادي الأمني) متحكم في توجهات إيران تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

ثانيا - التدخل الإيراني لتسوية وتأمين المصالح

أ- اليمن: أخذت السياسة الخارجية الإيرانية بعدا متجدد تمثل في التدخلات غير المباشرة في الدول المجاورة سعيا لتمديد نفوذها؛إذ اتهمت طهران بالضلوع وراء الحرب الأخيرة بين الحكومة اليمنية والحوثيين والتي اندلعت عام 2009، وأظهر فيها الحوثيون مقاومة شرسة واستخدام أسلحة متطورة ما أكد الاتهامات اليمنية لطهران من دعم عسكري ولوجستي للحوثيون في ظل البحث عن دور المهيمن في بيئة غير مستقرة لغاية وصول اندلاع الثورة الشعبية في اليمن في فيفري2011.[3]

ب- العراق: سعت إيران بعد انهيار نظام -**صدام حسين**- لخلق حكومة تحافظ على وحدة العراق وتكون ضعيفة بحيث لا تشكل أي تهديد لإيران، من هنا سعت لحكومة تحت سيطرة

---

[1] _محمد المهدي شنين، مرجع سابق،ص 165.

[2] _رضا أحمد شحاته،**إيران و الخليج خيارات القوة و احتمالات السلام**،البحرين:مركز البحرين للدراسات و البحوث،2007، ص 57.

[3] _محمد أبو رمان،مرجع سابق،ص13.

الأغلبية الشيعية بهدف خلق نظام حليف لإيران وكان حل الأزمة العراقية وفق آلية "**الأمن الثلاثي الأطراف**" وهي إيران وأمريكا والعراق وهو ما أعطى تأكيد لإيران بأنها لاعب أساسي في الساحة العراقية، ولقد شكل اعتلاء الشيعة الحكومة العراقية مكسبا بالغ الأهمية لإيران، وإثر تبادل الزيارات اعترف المسؤولين العراقيون بجرائم صدام خلال حرب الخليج الأولى ما عزز ووثق على التعاون العسكري في مجالي الدفاع ومكافحة الإرهاب بين البلدين كما أعطت النخبة السياسية الجديدة في العراق الأولوية لإيران وأظهر ذلك العديد من الزيارات كما يوضح الجدول.

الجدول رقم (1): يوضح زيارات أبرز المسؤولين العراقيين لإيران منذ 2005.

المسؤولين	توقيت الزيارة
سعدون الدليمي وزير الدفاع	2005
إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء	3 جويلية 2005
نوري المالكي رئيس الوزراء	سبتمبر 2006
جلال طلباني رئيس الجمهورية	8 أوت 2007
نوري المالكي رئيس الوزراء	جوان 2008
نوري المالكي رئيس الوزراء	جانفي 2009
نوري المالكي رئيس الوزراء	أكتوبر 2010
نوري المالكي رئيس الوزراء	أفريل 2012

المصدر: محمد المهدي شنين، مرجع سابق، ص 138.

كما كان هناك رحلات منتظمة من قبل أعضاء البرلمان والوزراء العسكريين بين البلدين، كما زار الرئيس الإيراني "**محمود أحمدي نجاد**" العراق في 2 مارس 2008 وتعد الزيارة الأولى لرئيس إيراني للعراق منذ اندلاع الثورة الإيرانية ومثلت الزيارة مكسب رمزي سياسي لإيران.[1]

ومع تعاظم النفوذ الإيراني في العراق وحرص إيران على بقاء "**نوري المالكي**" ومحاربة "**إياد علاوي**" ظهر جليا النفوذ الإيراني كقوة ضاربة في العراق حتى في ظل التواجد الأمريكي، ولا شيء يمكن أن يحد أو يعرقل هذا الدور خاصة بعد الانسحاب الأمريكي في

[1] _Mahdjoob Zweiri and Anoushiravan ehteshami ,op cit,p 118.

2011 ليصبح العراق منطقة نفوذ إيرانية بامتيـاز، وبفعـل التغيـرات الحاصـلة فـي البيئـة الدوليـة تعاظمت أهمية المتغير الاقتصادي وصـار آليـة فاعلـة للضـغط وخلـق نفـوذ،إذ اسـتغلت إيـران الوضع الاقتصادي العراقي بعد الغزو وعملت علـى فـتح أسـواق جديـدة وبالتـالي زيـادة نفوذهـا، ويعتبر العراق السوق الرابعة للمنتجات الإيرانية غيـر النفطيـة إذ تؤكـد الإحصـائيات أن صـادرات إيران للعـراق تتجـاوز مليـار دولار، يؤكـدها نمـو التجـارة بـين البلـدين بعـد الغـزو بنسـبة 30%،وتستغل إيران نفوذها الاقتصادي في العـراق للالتفـاف علـى العقوبـات الدوليـة المفروضـة عليهـا، ففـي 18 أوت 2012 ذكـرت صـحيفة نيويـورك تـايمز الأمريكيـة أن إيـران تسـتخدم مؤسسات مالية وعمليات تهريب نفط فـي العـراق، إذ تهـدف إيـران مـن خـلال فـتح بنـوك فـي العراق وكسر العقوبات لتمتين وتأكيد نفوذها الاقتصـادي فـي العـراق وكسـر العقوبـات المفروضـة عليها وتدار هذه البنوك من قبل الحرس الثوري الإيراني.[1]

ثالثا-مدى صلابة التحالف الإيراني-السوري

تقارب وجهات نظر القادة الإيرانيين والسوريين عـزز الحلـف الإيرانـي-السـوري والـذي يغلـب عليه طابع البراغماتية والمصلحية، فتـردي علاقـات البلـدين مـع دول الجـوار والـدول الإقليميـة دفعهما للبحث عن فضاء إقليمي للمناورة، وظلت سـوريا تـدافع عـن الحـق الإيرانـي فـي امـتلاك الطاقة النووية، فمخـاوف البلـدين مـن:التقـارب التركـي-الإسـرائيلي واخـتلال مـوازين القـوى الإقليمية،ومخاطر التهديد الأمريكي-الإسـرائيلي بتوجيـه ضـربة عسـكرية، جعلـت التحـالف يقفـز للصدارة كعامل حسام في حرب جويلية 2006 إذ تمثلت أهـم المصـالح الإسـتراتيجية فـي قـدرة – **حزب الله**-على تشكيل خطر وتهديـد لإسـرائيل(العـدو المشـترك لإيـران وسـوريا) علـى الحـدود الشمالية،فيما تعرف علاقات البلدين جوانب كبيـرة مـن التعـاون والـدفاع المشـترك وصـلت لحـد توقيع مذكرة التعاون الدفاعي الإيراني الإيراني السوري بعـد زيـارة نجـاد لدمشـق مطلـع عـام 2006[2] ،و تم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية التجاريـة بـين إيـران و سـوريا فـي مـارس 2008 فـي طهران،فيما شهد حجم التبـادل التجـاري بينهمـا عـام 2008الـى 200 مليـون دولار مقابـل 115

---

[1]_محجوب الزويري، الوجود الإيراني في العراق: حقائق جديدة،تاريخ الزيارة:2015.4.15،على الموقع : http://www.masress.com/moheet/169917.

[2]_أشرف كشك،التحالفات الإقليمية لإيران..السياسة تتجاوز الايدولوجيا،**مجلة السياسة الدولية**،العدد165،جويلية 2006،ص 117.

مليون دولار عام 2005،و في الوقت نفسه ارتفعت حجم المشاريع والاستثمارات الإيرانية في سوريا إلى ما يزيد عن مليار دولار،ووصل حجم الاستثمارات نهاية عام 2010 إلى 1.5 مليار دولار.[1]

- رغم التقارب بين البلدين بقيت مصالح كل منهما الخارجية بعيدة عن هذا التقارب، فحضور سوريا مؤتمر أنابوليس بولاية ميريلاند الأمريكية في 26 نوفمبر 2007،شكل صفقة بالنسبة لأعداء إيران لاستغلالها كورقة لعب لتفكيك التحالف الإيراني-السوري فيما أوردت كلا الدولتين أن التقارب الأمريكي-السوري –وإن حدث- ليس بالضرورة أن يكون على حساب العلاقة الإيرانية-السورية فهذه الأخيرة مهمة لإيران في العمق العربي مثلما إيران مهمة لسوريا في التوازن الإستراتيجي، ودوام التحالف الإيراني-السوري باق طالما دوافعها مازالت موجودة والتي تعزز أكثر العلاقات الإيرانية-السورية.[2]

رابعا_التنافس الإيراني_التركي

لعبت التطورات و الأحداث الإقليمية و الدولية دورا كبيرا في سير سياسات إيران تجاه تركيا، و التي لطالما اعتبرتها إيران منافس شريك لا يمكن التخلي عنه؛فتركيا تعد بوابة إيران المالية للتعامل مع البنوك العالمية لإتمام صفقات تصدير النفط،إذ تعددت الزيارات بين المسؤولين الإيرانيين و الأتراك في الفترة ما بين 2010_2012[3]،و بلغ التبادل التجاري بينهما 25 مليار دولار نهاية عام 2012،لكن مجيء الأزمة السورية و المواقف المتباينة لكل من إيران و تركيا تجاهها احدث شرخا في توجهات إيران تجاه تركيا؛فحضور تركيا في الشأن السوري أمر لا تقبله إيران و اعتبرته تدخل في الشؤون الإيرانية.[4]

يعود اهتمام كل من إيران و تركيا بالشأن السوري رغبة تركيا في ربيع عربي يتماشى مع المصالح التركية و يسير في الفلك التركي و سعي إيران لربيع عربي يصب في مصالحها بالدرجة الأولى.

---

[1]_أميرة إسماعيل محمد العبيدي،مرجع سابق،ص11.

[2]_عياد البطنيجي،التحالف السوري_الإيراني:تاريخه،حاضره،مستقبله،مركز دراسات الوحدة العربية،**المجلة العربية للعلوم السياسية**،العدد21،شتاء2009، ص ص 20_27.

[3]_Nader Habibi,turhey and iran:growing economic relations despite western sanctions,journal of middle east,n62,may2012,p p 4_5.

[3]_محمد خليل القدرة،تطور العلاقات السياسية التركية_السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية و الدولية 2007_2012،**رسالة ماجستير**،غزة:جامعة الأزهر،2013،ص71.

خامسا - مكانة العامل الشيعي في السياسة الخارجية الإيرانية

تعتمد السياسة الخارجية الإيرانية مبدأ الدفاع و تحصين الهوية الإسلامية للجمهورية الإيرانية؛إذ يعد العامل الشيعي مفتاح خلق فرص للسياسة الخارجية الإيرانية حيث ينظر الشيعة العرب إلى إيران باعتبارها الحاضنة السياسية لهم، ويعد حزب الله أحد أبرز هذه القوى الإيرانية في المنطقة العربية ويعتمد الحزب بصورة كبيرة جدا على الدعم الإيراني الاقتصادي والعسكري واللوجستي،و يقول "**علي أكبر محتشمي**" سفير سابق لإيران لدى سوريا ولبنان ووزير داخلية سابق وأحد مؤسسي حزب الله :" **إن حزب الله هو جزء من نظام الحكم في إيران، وهو أحد مكونات الجيش الإيراني والمؤسسة الأمنية، وإن العلاقات معه أبعد من مجرد العلاقة بين نظام حكم ثوري له حزب ثوري أو منظمة خارج حدوده**".[1]

إذ يبلغ الدعم الإيراني السنوي للحزب بـــ[2]: 100 مليون دولار وأكثر، وبلغت الاستثمارات الإيرانية مع حزب الله 2 بليون دولار من خلال التحويلات البنكية عبر البنوك اللبنانية والسورية، وشكلت حرب 12 جويلية 2006 بين إسرائيل وحزب الله بمثابة "**حرب بالوكالة**" بين إيران وحلفائها (سوريا وحزب الله) من جهة وإسرائيل وأمريكا،اللذان اتهمتا إيران وسوريا بتمويل حزب الله وتشجيعه للتصرف بالوكالة عنهما وهو ما أثبته تصريح الأمين العام لحزب الله "**حسن نصر الله**" بقوله أن الحزب تلقى دعما ماديا وفنيا ولوجستيا من إيران ومعظم أسلحته في الحرب إمدادات إيرانية (قاذفة صواريخ أربي جي 29، الصاروخ الصيني المطور إيرانيا سي 802 بر بحر)،ما ذهب معظم المحللين السياسيين للقول بأن حرب جويلية 2006 حرب أضمرتها أمريكا وإسرائيل ضد إيران،و موقف إيران و دعمها للحزب ليس سوى دفاع عن كيانها و هويتها الإسلامية.[3]

سادسا:الدور الإيراني في آسيا الوسطى و القوقاز

لا تزال قضية اقتسام ثروات بحر قزوين محور خلاف و تنافس بين الدول الخمس المطلة عليه و هي:[4]

[1]_ رابح دشوشة،مرجع سابق،ص 163.

[2]_المرجع نفسه،ص 166.

[3]_عبد الحليم حمود،**الوعد الصادق أسطورة تهزم "أسطورة"**،(بيروت:دار و مكتبة الهلال،2007)،ص ص 23_63_130.

[4]_فيض اللاييف،إيران القوية بين مصالح روسيا و هواجس العرب،**شؤون الأوسط**،العدد133،خريف 2009،ص57.

إيران،روسيا، أذربيجان،تركمانستان،كازاخستان؛اقترحت إيران مشروع التقسيم لكل دولة 20%من ثروات النفط عارضت الدول الأخرى بحكم أن طول حدودها يسمح لها بأكثر من النسبة المقترحة من طرف إيران خاصة منها أذربيجان،عملت إيران على توسيع علاقاتها مع دول آسيا الوسطى (اوزبكستان،تركمانستان،قيرغيزستان،كازاخستان،طاجيكستان)،لاعتبارات و مصالح أمنية و سياسية واقتصادية أولها استغلال ثروات بحر قزوين و التصدي للنفوذ التركي المتزايد هناك،اعتمادا على التقارب الجغرافي و الاجتماعي المذهبي[1]،فلقد شكلت مصالح إيران الإستراتيجية في آسيا الوسطى دافعا كبيرا للحفاظ على علاقاتها معها ما يسمح لها بالتوسع التجاري و الاستثماري في محال الطاقة و هو ما حرص عليه الرئيس الإيراني أحمدي نجاد.

بالمقابل شكل التقارب الجغرافي و المذهبي عاملا مهما لحضور إيران في منطقة القوقاز و لعبت دورا مهما في النزاع الأرميني _الأذربيجاني حول إقليم ناقورنوكاراباخ بمساندتها لأرمينيا على حساب أذربيجان الشيعية و التي تشكل تحالفا مع الولايات المتحدة الأمريكية ما عرقل علاقاتها مع إيران،يعود لجؤء إيران لهذه المنطقة المصالح و المكاسب الاقتصادية بالدرجة الأولى؛إذ تعد أسواق للصادرات الإيرانية و معبر للبحر الأسود و دول أوربا،كما تضم ثروات طبيعية مما يعد دافعا لإيران لاستغلالها،و حرص إيران على تعزيز العلاقات الإيرانية الأرمينية تقدم الرئيس الإيراني"احمدي نجاد" بزيارة أرمينيا في أكتوبر 2007 التقى خلالها بالرئيس الأرميني"**روبرت كوتشاريان**" بحث الجانبان خلالها تعزيز العلاقات التجارية و المصرفية بما يخدم مصلحة كل طرف.[2]

سابعا- المساعي الأمريكية لتقويض الشراكة الإيرانية- الروسية

بحسب تحقق مصالح إيران وروسيا أو تباعدها سارت السياسة الخارجية الإيرانية إذ تقاربت في قضايا دولية مختلفة وتباعدت لعدة أسباب أخرى

أ- التعاون الاقتصادي الإيراني-الروسي: شهد التحالف الإستراتيجي الإيراني السوري توقيع العديد من الاتفاقيات أشهرها انجاز محطة بوشهر الإيرانية للوقود التي تم تدشينها في 21 أوت 2010.[3]

---

[1]_عبد الله فلاح العضايلة،التنافس الدولي في أسيا الوسطى 1991_2010،**رسالة ماجستير**،جامعة الشرق الأوسط،2011،ص114.

[2]_محمد عبد الرحمن العبيدي،**إيران و جمهوريات منطقة القوقاز(دراسة في العلاقات السياسية و الاقتصادية1991_2008)**،جامعة الموصل:مركز الدراسات الإقليمية،2008،ص 16.

[3]_سيرجي شاشكوف، مرجع سابق،ص 14.

ومع زيارة الرئيس الروسي لطهران في عام 2007 أخذت العلاقات الاقتصادية تتطور وتم الاتفاق على رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال العشر سنوات القادمة ليصل إلى 200 مليار دولار، وزاد حجم التبادل التجاري في عام 2007 على 3.3 مليار دولار، حيث بلغت قيمة الصادرات الروسية لإيران 2.8 مليار دولار، وفي عام 2008 ازداد حجم التبادل التجاري بمقدار 10.1% بالمقارنة بعام 2007، مع ازدياد الواردات الإيرانية 60% من إيران، وشكلت روسيا في 2008 المرتبة الخامسة في الدول المصدرة لإيران بنسبة 6.1%.[1]

ب_التعاون العسكري بين إيران و روسيا:يوضحه الجدول التالي

الجدول رقم (2): يبين الاتفاقيات المنعقدة لتوريد أجهزة عسكرية من روسيا إلى إيران

السنة	تورد من روسيا إلى إيران
2005	شراء خمس كتائب من المنظومة س- 300
نهاية عام 2005	شراء29 قاعدة إطلاق و1200 صاروخ(تور-أم 1)للدفاع الإيراني
جانفي 2007	شراء صواريخ من نوع س- 125
2007	وصول الشحنة الأولى من اليورانيوم وتزن 82 طنا
2007-10-16	تصدير خمس طائرات نوع (تو- 204-100)
مارس 2008	الاتفاق على بناء سكة حديدية على طول سواحل بحر قزوين
فيفري 2009	شراء 100 طائرة من نوع (تو- 204) و(تو-214)و(تو- 334)

المصدر: تصميم الباحث اعتمادا على سيرجي شاشكوف،مرجع سابق،ص ص23_42.

تراوحت هذه الاتفاقيات ما بين الدخول حيز التنفيذ والتراجع عن الالتزام بها للضغوط المفروضة على روسيا بسبب الصفقة السرية "**تشير نميردن-جور**"**والتي حاولت روسيا ممارسة سياسة مستقلة بعيدا عنها،أدى بأمريكا لفرض عقوبات عليها قام برفعها الرئيس الأمريكي "**باراك أوباما**" في ماي 2010 بعد أن نفذت روسيا عدة بنود متفق عليها بشأن علاقاتها مع إيران أبرزها[2]:

- صوتت روسيا لصالح قرار نقل الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن في فيفري 2006.

---

[1]_المرجع نفسه،ص ص 26-27.

** صفقة سرية وقعت بين رئيس الوزراء الروسي فيكتور تشير نميردن ونائب الرئيس الأمريكي أل جور التزمت روسيا بوقف التعاون العسكري والتعاون في مجال الطاقة النووية مع إيران.

[2]_سيرجي شاشكوف، مرجع سابق،ص ص 16-21-29.

- أفريل 2006 لم تؤيد موسكو انضمام طهران للنادي النووي.

- تقدم روسيا بمشروع القرار 1835 تطالب فيه طهران بتنفيذ كل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن سنة 2006، 2007، 2008 واستعدادها لفرض عقوبات إضافية على إيران.

- إلغاء زيارة أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني "**سعيد جليلي**" إلى موسكو في 25 جانفي 2010.

- إعلان شركة "**لوك أويل**" الروسية في مارس 2010 إنهاء مشاريعها الإيرانية وذلك بعد يومين من زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية "**هيلاري كلينتون**" إلى موسكو.

- انخفاض حجم التبادل التجاري الإيراني-الروسي عام 2009 إلى 1.9 مليار دولار.

- أصدر الرئيس الروسي "**ديميتري مدفيديف**" في 23 سبتمبر 2010 مرسوما يمنع تصدير جميع أنواع المدرعات والحوامات والطائرات الحربية والقطع البحرية إلى إيران.[1]

المطلب الثالث:سياسة إيران تجاه إفريقيا

شهدت العلاقات الإيرانية الإفريقية تقاربا ملحوظا سعت خلاله إيران لمؤطئ قدم في قارة لا تقل أهمية عن قارة آسيا.

أولا- العلاقات الايرانية_الجزائرية

شهدت العلاقات الإيرانية-الجزائرية تعاونا وتنسيقا كبيرا خاصة بعد تأكيد الرئيس الجزائري "**عبد العزيز بوتفليقة**" في أكثر من مرة على حق دول الجنوب في امتلاك التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية ما يعني ضمنيا موقف مؤيد لإيران، وأبدت إيران استعدادها لوضع خبرتها في مجال الطاقة النووية تحت تصرف الجزائر في تصريح للرئيس **أحمدي نجاد** وهو يستقبل وزير الطاقة الجزائرية في نوفمبر 2006 ،وهو ما اعتبر مؤشر على وجود تنسيق كبير بين البلدين عززه وصول الرئيس الإيراني "**أحمدي نجاد**" للجزائر في أوت 2007،عرفت إثرها العلاقات ديناميكية جديدة ووصفت بأنها تخفي أكثر مما تظهر،يعزز هذا الاعتقاد بقوة العلاقات، انعقاد اللجنة العليا المشتركة؛وقاد الأشغال رئيس الحكومة الجزائرية "**أحمد أويحي**" والنائب الأول للرئيس الإيراني "**محمد رضا رحيمي**" في نوفمبر 2010،والتوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية بين البلدين.[2]

[1] _المرجع نفسه، ص 36.

[2] _رابح دشوشة، مرجع سابق،ص 171.

ثانيا - التقارب الإيراني-المصري

عهدت فترة الحكم المحافظ تقارب غير مسبوق في العلاقات الإيرانية-المصرية احتلت فيها التغييرات السياسية المصرية السبب الأهم والأبرز إذ شهدت الفترة 2007-2012 تقارب إيراني-مصري برزت أهم ملامحه في[1] :

- زيارة الرئيس الإيراني السابق "**محمد خاتمي**" القاهرة في 26 مارس 2007 للمشاركة في المؤتمر التاسع عشر (19) للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

- مشاركة وزير الخارجية الإيراني "**منو تشهر**" في مؤتمر شرم الشيخ لبحث الأوضاع العراقية في 3 ماي 2007.

- زيارة رئيس مجلس الشورى الإيراني "**غلام حداد**" لمصر في 30 أوت 2008 ولقائه الرئيس المصري "**حسني مبارك**" وفضيلة الشيخ الأزهر وكبار المسؤولين المصريين.

- زيارة نائب الرئيس الإيراني "**حمدي بغائي**" للقاهرة في 3 أكتوبر 2010 والتي أسفرت عن توقيع الطرفين على افتتاح خط جوي مباشر يشمل تنظيم 28 رحلة أسبوعية متبادلة بين القاهرة وطهران.

واعتبرت إيران قيام ثورة 25 جانفي 2011 في مصر وتغير النخبة الحاكمة بتسلم الإسلاميين الحكم امتداد للثورة الإيرانية-الإسلامية ما دفعها لتمديد وتوسيع التقارب الإيراني-المصري بزيارة وزير الخارجية الإيراني"**علي أكبر صالحي**" عام 2012 تلتها زيارة الرئيس المصري "**محمد مرسي**" لطهران في 30 أوت 2012 لتسليم رئاسة مؤتمر عدم الانحياز إلى إيران وتعد هذه الزيارة الأولى لرئيس مصري لطهران منذ الثورة الإيرانية الإسلامية 1979، إذ تراجعت

---

[1] _تنامي الدور الإيراني، وتأثيره على الأمن القومي العربي، توجهات إيران تجاه دول المشرق العربي (مصر،سورية-لبنان- الأردن- فلسطين)،تاريخ الزيارة:2015.3.30،على الموقع:
Htpp://www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia2/poorIran/sec05.doc-vt.htm.

العلاقات وتدهورت منذ الثورة الإيرانية لعدة أسباب أولها معارضة إيران اتفاقيات السلام* في الشرق الأوسط.

ما يلاحظ على السياسة الخارجية تجاه مصر ثنائية الاتفاق والتعارض يحكمها عدة عوامل أبرزها الاختلاف المذهبي والخوف المصري من النفوذ الإيراني المتنامي وحرصها على احترام بنود معاهدة السلام ومن ضمنها رفض التقارب الإيراني.

لكن سياسة أحمدي نجاد والثورة المصرية ساهمت ولو قليلا في التقارب الإيراني-المصري صاحبه رغبة الرئيس الإيراني في إثبات مدى نجاعة وفعالية سلوكه البراغماتي؛ فعودة العلاقات مع دولة مثل مصر المنقطعة منذ ما يقارب الثلاثة عقود مكسب سياسي يحسب للرئيس الإيراني والذي تقدم بزيارة مصر في فيفري 2013،ألغى الرئيس الإيراني خلال هذه الزيارة التأشيرة لدخول المصريين الأراضي الإيرانية منتظرا قيام مصر بالخطوة نفسها دون جدوى،ما دل على أن الزيارة مكسب دبلوماسي لإيران ونجاد خاصة، لم تصل لحد عقد اتفاقيات وتعاون ثنائي بين البلدين.[1]

ثالثا- سياسات إيران تجاه دول جنوب إفريقيا

في إطار السعي الإيراني للتقارب الإفريقي في ظل إهمال دول القارة السمراء من قبل القوى الكبرى، ففي 29 جانفي 2008،أعلن وزير الخارجية الإيرانية "**منوشهر متقي**" أن حدث هذا العام هو جديد العلاقات الإيرانية-الإفريقية،وإثر حضوره لقمة الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا أعلن استضافة للاجتماع المقبل لوزراء الخارجية الأفارقة.[2]

وقد أقامت إيران علاقات قوية مع السنغال إذ زار الرئيس السينغالي "**عبد الله واد**" طهران مرتين عامي 2006 و2008 تقابل خلالهما مع مرشد الثورة وأحمدي نجاد، إذ صرح الرئيس السينغالي أن التحالف والوحدة الإيرانية الإسلامية مع دولة كالسينغال من شأنه إضعاف الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي 27 جانفي 2008 عقد وزير الدفاع السنغالي مع نظيره الإيراني اجتماعا لمناقشة سبل التعاون الدفاعي العسكري بين البلدين، وفي 22 جويلية 2007 وصل إلى دكار رئيس السلطة القضائية "**آية الله**

---

*_مجموعة اتفاقيات سلام عقدت مع إسرائيل بين مصر و السلطة الفلسطينية و الأردن،كانت الأولى"كامب ديفيد" بين مصر و إسرائيل عام 1979.

[1]_أسامة المتيمي، زيارة نجاد لمصر.. ماذا وراء الستار؟، المصدر: **مجلة الراصد**،تاريخ الزيارة:2015.4.23، على الموقع:

Htpp://www.albainah.netindex.aspxfunction=item&51513&lang=

[2]_أحمد مفرح الصعيدي، مرجع سابق،ص22.

محمود هاشمي شهرودي" لمقابلة رئيس الوزراء السينغالي "**أجيبو سوماري**" حيث صرح هذا الأخير بـــ:
" إننا نعتقد أنه من واجبنا العمل على توسيع نطاق الروابط مع البلدان الإسلامية واستخدام قدرات وامكانات ما يعكس مصالح البلدين تجاه بعضهما إذ تسعى إيران لتوسيع الكتلة الإسلامية فيما تطمح السينغال للمساعدات الاقتصادية والخبرة الإيرانية والتعاون في مجال الصناعة.[1]

إذ سعت إيران لإقامـــة علاقـــات مـــع أي دولـــة إفريقيـــة تراهـــا بمنـــأي عـــن الغـــرب عمومـــا والولايات المتحدة الأمريكية خصوصـــا، وهنـــا بـــرزت شـــمال الســـودان وزيمبـــابوي حيـــث اســـتغل نجاد أجواء تشديد العقوبات الدبلوماسية على الخرطوم وعمل علـــى مســـاعدة وتوطيـــد العلاقـــات مـــع "**عمر البشير**" الرئيس السوداني وعبر نجاد عن علاقات البلدين لابـــد أن تقـــوم علـــى دفـــاع كـــل مـــن البلدين عن الآخر، كما زار وزير الـــدفاع الإيرانـــي الخرطـــوم لـــيعلن أن شـــمال الســـودان صـــارت زاوية حجر الزاوية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

عملت إيران على ملئ الفراغ الـــذي أحدثـــه المجتمـــع الـــدولي بعـــزل نظـــام الـــرئيس "**روبـــرت موجـــابي**" الزيمبابوي وبالفعل وقع البلدان عددا من اتفاقيـــات التعـــاون المشـــترك فـــي مجـــال الطاقـــة وتكرير النفط والزراعة، كما تعهد الســـفير الإيرانـــي فـــي هـــراري بمســـاعدة زيمبـــابوي فـــي صـــد العقوبات التي تشهدها.

في ظل معارضة الجمهوريـــة الإيرانيـــة الإســـلامية نظـــام الفصـــل العنصـــري أسســـت بـــذلك علاقات رسمية مع جنوب إفريقيا، و كـــان الـــنفط والتجـــارة محـــور العلاقـــات مـــع بريتوريـــا التـــي قاومت مساعي إعاقة إيران عن تخصـــيب اليورانيـــوم، فقـــد كانـــت عضـــوية جنـــوب إفريقيـــا غيـــر الدائمة في مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالـــة الدوليـــة للطاقـــة الذريـــة ورقـــة اســـتغلتها إيـــران لصالحها إثر صدور تقرير الواكلة الدولية عـــام 2008[2] وإشـــارته إلـــى اســـتمرار إيـــران بتخصـــيب اليورانيوم ومخالفة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النوويـــة وقـــرارات مجلـــس الأمـــن عنـــد اســـتخدام جنوب إفريقيا التصويت ضد أي عقوبات تســـتهدف طهـــران، عملـــت إيـــران أيضـــا علـــى تكـــريس دعم عدة دول إفريقية للبرنامج النووي الإيراني عبر تعزيـــز العلاقـــات معهـــا مثـــل أوغنـــدا ومـــلاوي وكوت ديفوار وليسوتر موريتانيا ومالي وناميبيا و اريتريا .

---

[3]_اياد عبد الكريم مجيد،**العلاقات الإيرانية السنغالية1979_2011**،جامعة بغداد،مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية،2001،ص8.

[2]_أحمد مفرح الصعيدي، مرجع سابق،ص23.

المطلب الرابع: الموقف الإيراني من الثورات العربية

اعتبرت السياسة الخارجية الإيرانية في العالم العربي أو الشرق الأوسط ككل ذو بعدين_بعد ايجابي_تبلور في أوساط بعض الشعوب العربية تجلى في الإعجاب بالدولة الإيرانية و النموذج في المنطقة و مواقفه الثابتة،و الثاني -بعد سلبي- تجلى في خوف الحكومات من السياسات الإيرانية و الأبعاد التي ترمي إليها؛و في شهر ديسمبر2010 شهدت المنطقة العربية تغييرات سياسية تهاوت من جرائها أنظمة سياسية عتيدة،كانت بمثابة المحدد للسياسة الخارجية الإيرانية.

أولا- الموقف الإيراني من رياح التغيير في تونس_مصر_ليبيا

لطالما ظهرت السياسة الخارجية الإيرانية مستندة لبعدها الثوري الداعم لقيام أي نظام إسلامي يحارب المستكبرين ويؤسس لحكومات تدعم المظلومين وفق تعاليم ومبادئ الجمهورية الإسلامية الإيرانية ما جعلها تقف موقف واضح وتؤيد الثورة التونسية والمصرية والليبية فالبنسبة للأولى اعتبرت سقوط الرئيس التونسي السابق "**زين العابدين بن علي**" سقوط قوة مستكبرة ووصول دور المستضعفين لترسيخ التوحيد والعدالة على حد قول الرئيس الإيراني "**أحمدي نجاد**".[1]

أما بخصوص النظام المصري فالموقف ثابت اتجاهه، فلطالما دعت إيران وسعت لمحاربة النظام المصري و الرئيس المصري "**حسني مبارك**" إذا وصفه المرشد الأعلى للثورة الإيرانية "**علي خامنئي**" بأنه كان: "**خادما مطيعا للأمريكيين وإسرائيل خلال ثلاثين عاما**"، سقوط النظام المصري والتونسي مكسب سياسي لإيران أكدت خلاله أن الثورتين التونسية والمصرية وما تلاه من تغير في أنظمة الحكم،وصعود الإسلاميين هي:"**بوادر يقظة إسلامية مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية**"[2] وهي جزء من التغييرات التي تواصلت ببركة صمود ومجاهدة الشعب الإيراني خلال الأعوام 32 الأخيرة حسب قول المرشد الأعلى للثورة الإسلامية "**علي خامنئي**".

- ترددت إيران في تأييد الثورة الليبية من منطلق تصورها أن التغيير المراد هو سياسة أمريكية، وأن المطلوب هو تغيير في اتجاه المصالح كما عارضت إيران تدخل حلف الناتو في

---

[1]_ فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات، "**سلسلة تقييم حالة**" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جويلية 2011،ص 3.

[2]_المرجع نفسه، ص 2.

ليبيا،إلا أن انتهاء النظام الليبي كان مفاجأة سارة لإيران، على خلفية العلاقات المعقدة والمأزومة مع النظام منذ اختفاء الإمام الشيعي "**موسى الصدر**" خلال سفره إلى ليبيا، ما ساهم في تبلور الموقف الإيراني المؤيد لهذه الثورات وسقوط الأنظمة.

ثانيا - الموقف الإيراني من احتجاجات البحرين

بدت السياسة الخارجية الإيرانية بموقف واضح تجاه احتجاجات البحرين بتأييدها،و الهجوم وبشدة على موقف الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي الذي أرسل قوات درع الجزيرة لحماية المؤسسات السيادية في البحرين (توجه الانتقاد والهجوم بشكل خاص للسعودية والإمارات العربية المتحدة)[1]، استند الموقف الإيراني من الأوضاع في البحرين بحسب رؤى معظم المحللين إلى "**أسس واعتبارات طائفية**" ورغبة إيران إسقاط النظام البحريني وخلق نظام جديد يتوافق والرؤى والمصالح الإيرانية، ففي ظل نظام بحريني تحكم فيه الأقلية السنة (25%) في البحرين الأغلبية الشيعية (75%) وضع لا يخدم المصالح الإيرانية الساعية للتمدد والهيمنة خاصة بعد التصريحات الرامية لاضطهاد الشيعة في البحرين وإراقة دمائهم من طرف النظام البحريني،ما رأته إيران مقدمة لارتكاب عملية تطهير ضد الشيعية.[2]

ثالثا -الأزمة السورية: اختبار إيران الأصعب

شكلت الثورة السورية الاختبار الصعب لإيران؛فمع تطورات الأوضاع السورية والتي انتقلت من احتجاجات إلى أزمة عصفت بالبلاد لأكثر من ثلاث سنوات ولم تظهر بوادرها حللها ما دعا المجتمع الدولي للتحرك لفض الانقسام مابين نظام سوري ومعارضة تسعى للثأر بتشكيل حكومة انتقالية،تمخض عن تحركات المجتمع الدولي الرامية لحل الأزمة السورية تشكيل مؤتمر جنيف الأول للسلام في سوريا بتاريخ 30 جوان 2012 بجنيف(سويسرا)[3]،فلا يمكن فهم تصلب و صمود النظام السوري دون التطرق للدور الإيراني الذي وقف لجانب النظام السوري و دعمه ماليا و عسكريا،فلقد غيبت إيران آراء المعارضة السورية تماما، وانحازت لدعم النظام و اعتبر الرئيس الإيراني"**احمدي نجاد**" أن ما يحدث في سوريا هو "**شأنا إيرانيا**"؛إذ أسقط على

---

[1]_فراس أبو هلال، مرجع سابق،ص 7.

[2]_محجوب الزويري، إيران الثورية " والثورات العربية: ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الإيرانية ومآلاتها، مرجع سابق،ص 15.

[3]_أبرز نقاط خطة اجتماع جنيف حول سوريا، تاريخ الزيارة: 24-03-2015 على الموقع:

Htpp://www.aljazeera.net/news/reportsandi/nter views/2012/7/1

الأزمة منذ البداية بعدا "**تآمريا**"،و اعتبر إيران أول المستهدفين منها،افتعلتها بعض القوى الكبرى لتفكيك "**محور الممانعة**" الذي تقوده من خلال ضرب الاستقرار في قناة التواصل بين إيران و حلفائها الإقليميين بهدف التصدي لنفوذها و احتواء طموحاتها في لعب دور إقليمي مهم في المنطقة.[1]

و لخص الموقف الإيراني رجل الدين الإيراني "**مهدي طائب**" رئيس مقر عمار الاستراتيجي لمكافحة الحرب الناعمة الموجهة ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية في 15 فيفري 2013 بالقول:"**لو خسرنا سوريا لا يمكن أن نحتفظ بطهران،و لكن لو خسرنا إقليم خوزستان(الأهواز) سنستعيده ما دمنا نحتفظ بسورية**"[2]،كما أوضح رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الإيرانية"**فيروز أبادي**"في 8 مارس 2013 عندما قال:"**سندافع عن سوريا بكل وجودنا**"[3]،و لم يقف عند الدعم السياسي للنظام السوري، بل تجاوزه لتشكيل حلف يؤيد بقاء النظام السوري ويدعم ذلك بتصويت في مجلس الأمن الدولي (روسيا والصين).

رابعا- سياسة إيران تجاه أحداث اليمن

ارتبطت السياسة الخارجية الإيرانية بمبادئها القاضية بتصدير الثورة ودعم الحركات الجهادية والإسلامية، وهو ما انطبق على حركة الحوثيون في اليمن، إذ تراها إيران حركة لا تأخذ تمثيلها الكافي في المجالس البرلمانية والمشاركة في صناعة القرار اليمني وهو ما عدته ظلم لحركة جهادية إسلامية لطالما ساندت الثورة الإسلامية الإيرانية ورفعت شعارات العداء والموت لأمريكا وإسرائيل[4].

اندلاع الثورة الشعبية اليمنية في فيفري 2011 أظهر فيها الحوثيون قدرات عسكرية غير مسبوقة ما أكد للحكومة اليمنية أن الحركة تتقلى دعما فنيا وعسكريا من إيران، ولم يعد التدخل الإيراني في الشؤون اليمنية أمر سري بين الدوائر السياسية، بل تعداه للتصريح علنا على مستويات رسمية عليا، ففي أكتوبر 2012 اتهم الرئيس اليمني "**عبد ربه منصور هادي**" إيران بالسعي لتنفيذ مخطط يهدف للسيطرة على مضيق "**باب المندب**" في البحر الأحمر، ودعا إلى

---

[1]_محمود خليل يوسف القدرة،مرجع سابق،ص 70.

[4]_عزمي بشارة،سوريا:درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن،"**سلسلة تقييم حالة**"،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2013،ص 511.

[3]_المرجع نفسه،ص 512.

[4]_أحمد أمين الشجاع، مرجع سابق،ص 45.

ضرورة التحرك الدولي لإيقاف تنفيذ المخطط الإيراني[1]، وذكر الرئيس اليمني في محاضرة ألقاها في واشنطن يوم 28 سبتمبر 2012 أن أبرز تحدي يواجهه اليمن هو التدخل الإيراني، وفي مؤتمر صحفي في برلين يوم 14 أكتوبر 2012 جدد الرئيس اليمني اتهامه لإيران بالتدخل في الشؤون الداخلية اليمنية من خلال دعم الحراك العسكري في الجنوب الرامي للانفصال، وأكدت تقارير دولية قيام إيران بإنشاء قاعدة لها في أريتريا لمد الحوثيين بالسلاح، كما كشفت تقارير أمنية عام 2009 عن الدور الإيراني في عمليات التهريب المنتظمة للأسلحة إلى اليمن والتي تتم من ميناء عصب الأرتيري إلى السواحل القريبة من محافظة صعدة (معقل الحوثيين)،تسعى إيران من خلال التدخل في اليمن ودعم الحوثيين توسيع الأنشطة التوسعية لتحقيق أهداف عديدة وهي[2]:

- زيادة القوة الإقليمية واستباق أي خسائر يمكن أن تلحق بها جراء ثورات الربيع العربي إيمانا منها بضرورة التحرك لتعويض خسائرها في حال سقوط حليفها الإستراتيجي (سوريا) والذي هو برأي معظم القوى الدولية مسألة وقت فقط

- سعي إيران إلى تحسين قدرتها الإستراتيجية على الرد في أي مواجهة عسكرية محتملة مع دول الإقليم أو الغرب.

- النفوذ الإيراني في اليمن طريق للملاحة الدولية في البحر العربي ومضيق باب المندب وأجزاء من البحر الأحمر يمكن إيران من تعطيل الملاحة الدولية وفرض السيطرة في حال قيام أي مواجهة بينها وبين دول إقليمية أو دول غربية.

---

[1]_المرجع نفسه، ص 197.

[2]_المرجع نفسه، ص ص 205-206.

خلاصة الفصل الثاني

تخلي السياسة الخارجية الإيرانية عن مبدأ تصدير الثورة وإقامة الحوار الحضاري سهل لها إقامة علاقات خارجية مبنية على حسن الجوار، فنزع فتيل الثورات في عهد الإصلاحيين مكنها من التقدم تدريجيا في مسار علاقاتها الاقتصادية والتجارية؛إذ شهدت فترة رئاسة خاتمي الهدوء النسبي للأوضاع الخارجية ساهم في صياغة سياسة حادت عن مبادئها الثورية المعروفة؛خلافا عن عهد المحافظين حيث لعبت الأوضاع الإقليمية والدولية دورا بارزا في قائمة الأجندة الإيرانية؛حيث كان تصلب وتشدد أحمدي نجاد تجاه القضايا الإيرانية خاصة الملف النووي دفع بالسياسة الخارجية الإيرانية إلى التضييق والعزلة.

إن سعي إيران لتأسيس لدور إقليمي دولي ونفوذ مهيمن أتاح لها التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفق ما يتواءم مع مصالحها،حيث لعبت متغيرات البيئة الخارجية دور محوريا في ذهن صانع القرار الإيراني وكانت نواة صناعة القرارات الإيرانية الخارجية وفق المبادئ ما يخطو بها لتنفيذها تواؤوما مع الأهداف.

الفصل الثالث:

انعكاسات ثبات وتباين السياسة الخارجية الإيرانية بين العهدين على مكانة إيران

المبحث الأول: تباين السياسة الخارجية الإيرانية بين العهدين

المبحث الثاني: ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية بين العهدين

المبحث الثالث: تداعيات تنفيذ السياسة الخارجية على مكانة ايران

الفصل الثالث: انعكاسات ثبات و تبـاين السياسـة الخارجيـة الإيرانيـة بـين العهدين على مكانة إيران

تعاقب على رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية تيارين إصلاحي و محافظ؛تبنى الأول خطاب متفائل تجاه العالم الخارجي و الثاني توجه راديكالي قلما أثر في صنع السياسة الخارجية الإيرانية و التي تعد مساحة تحرك الرئيس فيها مقيدة نظرا لطبيعة النظام السياسي الإيراني،لكن الخضوع لمقتضيات و متطلبات البيئة الداخلية و الأخذ بما يحدث في البيئة الخارجية أثر على توجهات التيارين الإصلاحي و المحافظ و خطا باتجاه تشكيل تمايزا و توافقا بينهما تجاه السياسة الخارجية الإيرانية،و هو ما أثر على أوضاع الجمهورية الإسلامية الإيرانية جملة و تفصيلا.

الفصل الثالث:انعكاسات ثبات و تباين السياسة الخارجية الإيرانية بين العهدين على مكانة إيران

المبحث الأول: تباين السياسة الخارجية الإيرانية بين العهدين

شكل تعاقب التيارين الإصلاحي و المحافظ تباينا في سياسات إيران الخارجية تجاه المحيط الإقليمي و الدولي؛فما شهدته فترة رئاسة التيار المحافظ من مؤثرات البيئة الخارجية الحاكمة لصنع سياسات إيران الخارجية لم يكن مشابه تماما لماعرفته فترة رئاسة التيار الإصلاحي،فمحدودية دور الرئيس الإيراني تكبح دوره المطلق في صنع سياسات إيران الخارجية،و تولي أهمية أكثر لما يحدث خارج محيط إيران،ما أسس لتباين في سياساتها الخارجية بين العهدين ارتبط أساسا بسلوك الرئيس الإيراني و ما يحدث خارج البيئة الداخلية لإيران.

المطلب الأول: مركز ثقل العلاقات الاقتصادية الخارجية الإيرانية

تسعى إيران بواسطة تنفيذ سياستها الخارجية إلى إقامة علاقات اقتصادية تعاونية تؤمن من خلالها احتياجاتها وتسوق سلعها، فعلى مدار سنوات متعددة عانت إيران من التضييق الاقتصادي والعقوبات المفروضة عليها ما جعل علاقاتها الخارجية الاقتصادية والتي تمثل الحجر الأساس لبناء الدولة على المستويين الداخلي والخارجي تتغير من فترة لأخرى حسب تغيير صناع القرار ما بين اليسار الإصلاحي واليمين المحافظ، منها ما يركز على تأسيس وتوثيق علاقات اقتصادية داخل الإقليم ومنها ما يسعى لتكوينها خارج الإقليم، ما شكل فارقا وتباينا في السياسة الخارجية الإيرانية بين العهدين الإصلاحي والمحافظ .

أولا_ قيمة الواردات الإيرانية ما بين عهدتي خاتمي ونجاد

شهدت الواردات الإيرانية ما بين عهدتي خاتمي ونجاد ارتفاعا كبيرا وملحوظا مع دول مجلس التعاون الخليجي يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (3): يبين قيمة الواردات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي بالمليون دولار (2001-2011).

الأعوام	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
2001	65	10	4	5	163	1.502
2002	52	11	2	20	261	1.848

2003	55	25	4	23	405	3.135
2004	42	80	6	66	249	5.476
2005	50	64	3	27	444	7.285
2006	101	107	22	31	469	8.980
2007	112	175	51	58	615	10.081
2008	147	229	509	76	418	13.199
2009	100	155	346	52	438	8.973
2010	32	140	292	47	402	9.341
2011	28	143	231	45	408	11.344

المصدر: محمد أحمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية-العربية: حالة دراسة: **دراسات العلوم الإنسانية الاجتماعية**، المجلد 40، العدد الثاني، 2013، ص 466.

أ_1_**التعليق**: يبين الجدول قيمة الواردات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي من الفترة 2001-2011 أي عهدة خاتمي ونجاد، طبيعة هذه الواردات[1]هي منتجات مصنعة ومواد خام مثل الحديد والصلب، الحبوب، الغزل والنسيج، المطاط، الأسمدة، الورق، الجلود، الخضر والفواكه والمنتجات الغذائية.

انخفاض الواردات الإيرانية مع البحرين في سنوات رئاسة خاتمي مقابل ارتفاعها في سنوات رئاسة نجاد، الحال نفسه ينطبق مع كل دول مجلس التعاون الخليجي خاصة منها الإمارات العربية المتحدة باعتبارها شريك إيران الإقليمي الأول والدولي الثاني بعد الاتحاد الأوربي إذ ارتفع التبادل التجاري بينهما في 2012 و 2013 إلى 17.8 مليار دولار و 15.7 مليار دولار بينما كان في 2010 و 2011 20 مليار دولار [2] و13 مليار دولار في 2009في حين كانت تبلغ 10 مليار دولار سنة 2006.

[1]_ محمد أحمد المقداد، مرجع سابق، ص 465.

[2]_ التبادل التجاري بين إيران والإمارات، تاريخ الزيارة: 2015/04/19.

على الموقع:http://www.al alam.ir/news/1599121

الجدول رقم (4): يبين قيمة حجم الصادرات الإيرانية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بالمليون دولار (2001-2011)

الأعوام	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
2001	-	130	46	25	119	348
2002	-	123	22	19	90	365
2003	-	137	46	18	115	381
2004	-	157	41	14	274	438
2005	-	209	53	52	487	582
2006	-	250	112	53	583	697
2007	-	295	157	63	688	822
2008	-	386	208	82	901	1.079
2009	-	262	141	56	612	731
2010	-	268	192	42	688	1.010
2011	-	252	171	53	712	1.12

المصدر: محمد أحمد المقداد، مرجع سابق، ص 466.

أ_2_ **التعليق**:يبين الجدول قيمة حجم الصادرات الإيرانية لدول مجلس التعاون الخليجي من الفترة 2001-2011،نلاحظ ارتفاع حجم الصادرات في سنوات رئاسة أحمدي نجاد مقابل انخفاضها في سنوات رئاسة خاتمي.

أ_3_ **الاستنتاج**:ما يلاحظ على إحصائيات الجدولين ارتفاع قيمة الصادرات والواردات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي ما بين العهدتين الإصلاحي والمحافظ (انخفاضها في الفترة الإصلاحية مقابل ارتفاعها في العهد المحافظ)، ويعود سبب هذا الارتفاع في حجم التبادل

التجاري والذي بلغ 17.6 مليار دولار عام 2011[1] مقابل انخفاضه في السنوات السابقة إلى تركيز صانع القرار الإيراني على المحيط الإقليمي في الفترة 2005- 2013 نظرا لتزايد حدة الضغط والعقوبات الاقتصادية الدولية عكس الفترة 1997-2005 والتي تميزت بتركيز ثقل العلاقات الاقتصادية الخارجية الإيرانية على الدول الأوروبية باعتبارها شريك إيران الدولي الأول حيث بلغت الصادرات الألمانية[2] لإيران 602 مليون مارك ألماني فيما بلغت الواردات 279 مليون مارك مقابل انخفاضها في عهد أحمدي نجاد حيث لم تتجاوز الاستثمارات الألمانية في إيران 50 مليون مارك ألماني.

ما يلاحظ على فترة رئاسة خاتمي التقارب الإيراني-الألماني المتزايد،لرغبة الرئيس الإيراني في تأسيس علاقات وثيقة قوية لارتباطه الوثيق بألمانيا والتي لطالما كانت منفاه وموطنه في عهد الشاه.

ثانيا_المبادلات التجارية الإيرانية_العراقية ما بين 1997-2013

رغم ما شهدته العلاقات الإيرانية_العراقية من شد وجذب وخلافات وتوترات إلا أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بقيت بعيدة فالمصالح الاقتصادية تجاوزت الخلافات بينهما وهو ما يوضحه الجدول

الجدول رقم (5): تطور المبادلات التجارية بين إيران والعراق

السنة	المبادلات التجارية
2005-2000	من 1 مليار دولار
2008-2007	3 مليار دولار
2009	7 مليار دولار
2012	11 مليار دولار
2013	18 مليار دولار

المصدر: محمد المهدي شنين، مرجع سابق، ص 143.

[1]_ محمد أحمد المقداد، مرجع سابق، ص 465.

[2]_ أشرف محمد كشك،العلاقات الإيرانية_الأوربية:رؤية تحليلية،مرجع سابق، ص3.

ب_1_ التعليق:توضح معطيات الجدول حجم المبادلات التجارية بين إيران والعراق خلال الفترة العهد الإصلاحي والمحافظ،فانخفاض التبادل التجاري في الفترة الإصلاحية مقابل ارتفاعه في الفترة المحافظة راجع لعدة أسباب وعوامل، ما جعل المحيط الإقليمي مركز ثقل العلاقات الاقتصادية الإيرانية في عهد الرئيس المحافظ أحمد نجاد[1] .

من خلال ما تبين نستنتج أن إيران لا يمكنها الاستغناء عن دول الخليج في مجال المبادلات التجارية والعلاقات الاقتصادية مهما وسعت من علاقاتها الدولية فالقرب الجغرافي وتشابه البني الاجتماعية والمصالح الاقتصادية المشتركة كلها أسباب تجعل من دول الخليج المحطة الأولى والرئيسية للمصالح الاقتصادية الإيرانية .

ثالثا_التجارة بين إيران ودول منظمة التجارة الإسلامية

الجدول رقم (6): يبين نسبة التجارة البيئية بين إيران وكافة دول (TTO) من إجمالي التبادل التجاري الإيراني للأعوام (2001-2011).

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النسبة %	7.59	9.76	12.0	10.11	10.22	10.0	12.77	12.27	14.86	14.21	14.3

المصدر: محمد أحمد المقداد، مرجع سابق، ص 466.

ج_أ_ التعليق:يوضح الجدول نسبة التجارة البيئية بين إيران ودول منظمة التجارة الإسلامية لفترة توالي الحكمين الإصلاحي والمحافظ من الفترة 2001-2011، في مقدمة هذه الدول تأتي ماليزيا وتركيا وباكستان (أبرز شركاء إيران) بحجم تبادل على التوالي (3.3) و(3.15)و (2.2) مليار دولار حسب تقديرات صندوق النقد الدولي [2] .

لم تتجاوز النسبة 7.59% في عام 2001 مقابل ارتفاعها تدريجيا وبوتيرة تصاعدية لتصل إلى 14.86% في العام 2009.

يدل ارتفاع مستوى التبادل بين إيران ودول منظمة التجارة الإسلامية ما بين الفترة 2001 إلى 2011 إلى انتقال مركز ثقل العلاقات الخارجية الإيرانية من المحيط الأوربي إلى المحيط

[1] _ سيد حسين موسوي، مرجع سابق، ص 7.

[2] _ محمد أحمد المقداد، مرجع سابق، ص 465.

الإقليمي ما شكل تمايزا في برامج السياسة الخارجية الإيرانية بين العهدين الإصلاحي والمحافظ.

رابعا_ التبادل التجاري بين إيران ومجمل دول عربية دراسة مقارنة للعهدين الإصلاحي والمحافظ

د_1_أ_ حجم الواردات الإيرانية من الدول العربية: يوضحها الجدول الآتي

الجدول رقم (7): يبين حجم الواردات العربية إلى إيران بالمليون دولار

الأعوام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مجموعة دول عربية	152	197	208	215	238	244	213	318	278	234	335

المصدر: محمد أحمد المقداد، مرجع سابق، ص 466.

د_2_ب_ التعليق: يبين الجدول الوارد حجم الواردات العربية إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتي عرفت انخفاض في سنوات الحكم الإصلاحي يعني من 2001-2005 كان مجموع الواردات ارتفاعا متزايد وملحوظا في سنوات الحكم المحافظ فما بين 2001-2006 بلغت حجم الواردات 1622 مليون دولار بفارق 612 مليون دولار ما بين العهدين الإصلاحي والمحافظ.

يرجع تزايد نسبة الواردات في سنوات رئاسة الحزب المحافظ بزعامة أحمدي نجاد إلى تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران ما جعلها تلجأ للمحيط الإقليمي والدول العربية لتعويض خسارتها الناجمة عن عزوف الاتحاد الأوربي عن مدها بالمنتجات امتثالا للقرارات الدولية، إضافة إلى الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول الأوربية ما ساهم في انخفاض نسبة الواردات الإيرانية من هذه الدول، والتي كانت شريكها الأول في

عهد خاتمي تلجأ إليه إيران ما أسهم في انخفاض الواردات الإيرانية من الدول العربية في فترة حكمه .

د_2_ الصادرات الإيرانية للدول العربية:

تباينت قيمة حجم الصادرات الإيرانية للدول العربية بين سنوات الحكم الإصلاحي والمحافظ خلال الفترة 1997-2013 يوضحها الجدول الآتي:

الجدول رقم (8): يبين حجم الصادرات الإيرانية للدول العربية من الفترة 2001-2011 بالمليون دولار.

الأعوام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مجموعة دول عربية	113	147	167	167	211	191	172	141	133	125	128

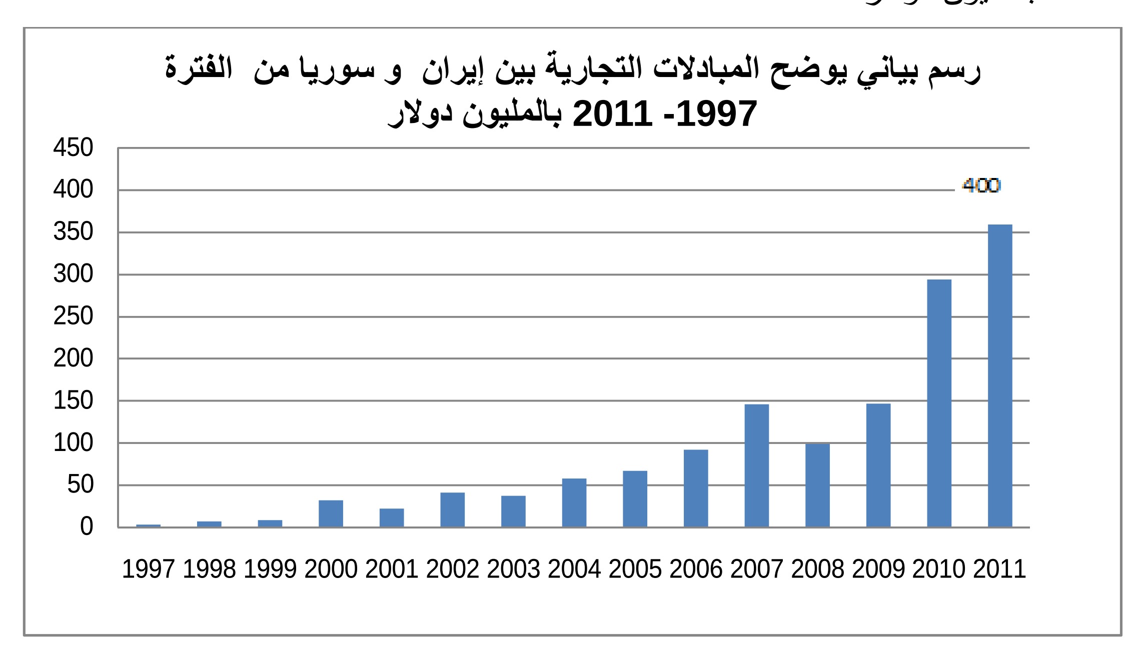
المصدر: محمد أحمد المقداد، مرجع سابق، ص 466.

د_2_أ_ التعليق:يوضح الجدول الوارد أعلاه حجم الصادرات الإيرانية لمجموعة دول عربية بالمليون دولار من فترة الحكم الإصلاحي إلى فترة الحكم المحافظ، ما يلاحظ على معطيات الجدول انخفاض قيمة الصادرات الإيرانية في العهد المحافظ مقارنة بالعهد الإصلاحي والذي يرجع لعدة أسباب منها ارتفاع نسبة الضرائب على الصادرات الإيرانية بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية والتضييق على الحركة الاقتصادية الإيرانية الخارجية.

_ انخفاض قيمة الصادرات الإيرانية مقابل ارتفاع قيمة الواردات على الانعكاسات السلبية للعقوبات الاقتصادية إضافة إلى تطبيق مبدأ تركيز ثقل العلاقات الاقتصادية في المحيط الإقليمي دون المحيط الدولي.

_ تأتي سوريا في مقدمة الدول العربية الشريكة لإيران بحجم تبادل تجاري يوضحه الرسم الآتي:

شكل رقم (3): رسم بياني يوضح المبادلات التجارية بين إيران وسوريا من الفترة 1997-2011 بالمليون دولار.



المصدر:عبد القدر نعناع،العلاقات الايرانية_السورية 1979_2010،الإمارات:مركز المزماة للدراسات و البحوث،ديسمبر 2013،على الموقع:http://www.almezmaah.com/ar/news_print_3736.html

التعليق:يوضح الشكل رقم (3) مسار المبادلات التجارية بين إيران وسوريا من الفترة 1997-2011، أي فترة الحكم الإصلاحي والمحافظ للجمهورية الإسلامية الإيرانية، طبيعة المبادلات التجارية صادرات وواردات إيرانية حيث تستورد إيران القطن والألبسة والصناعات النسيجية والزيتون، وزيت الزيتون ومحاصيل زراعية وفواكه ومواد كيماوية، في حين تصدر

إيران لسوريا التجهيزات الصناعية والخدمات الفنية والهندسية وقطع الغيار للتجهيزات الصناعية ومواد كيماوية وكابينات قطار ومحركات وجرارات وتجهيزات خطوط الكهرباء.[1]

تباينت مستوى التبادلات التجارية بين العهدين الإصلاحي والمحافظ حيث شهدت ارتفاعا في العهد المحافظ مقابل انخفاضها في الفترة الإصلاحية حيث كان مجموعها من سنة 1997-2005 حوالي 276.4 مليون دولار مقابل 1168.8 مليون دولار ما بين 2006-2011 بفارق 892.4 ما بين العهدين الإصلاحي والمحافظ.

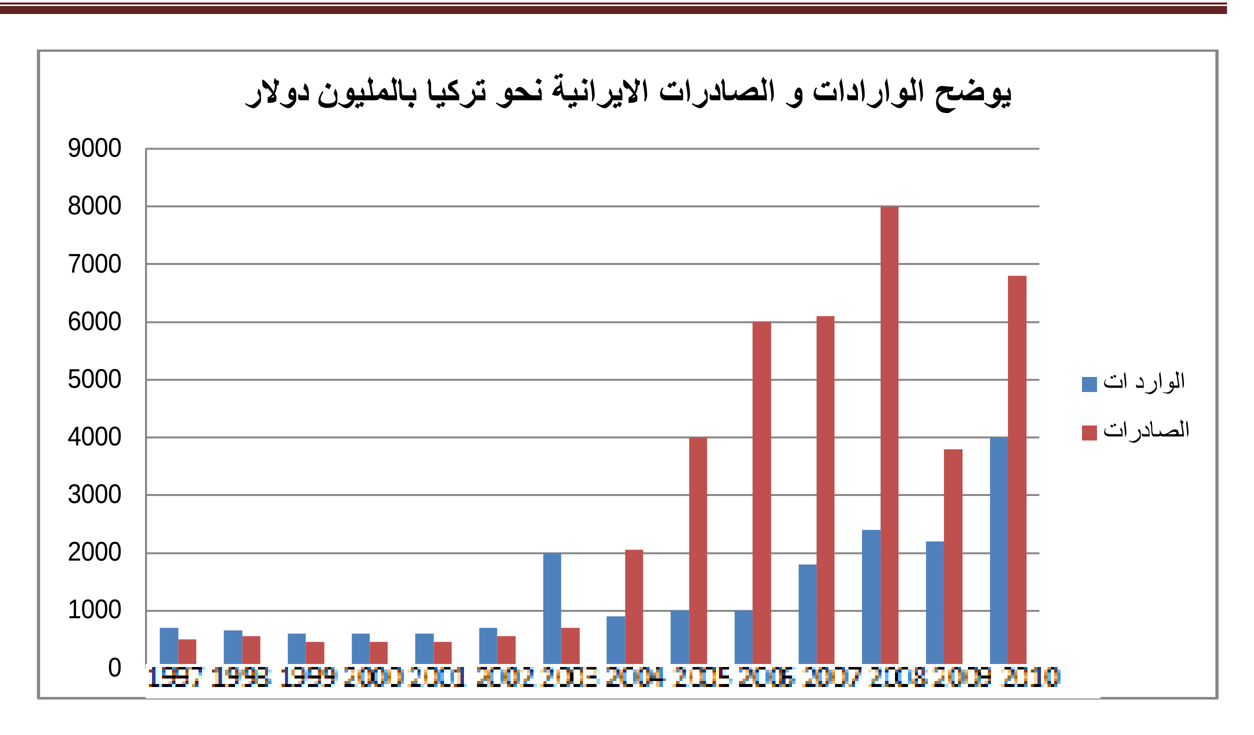
يعود انخفاض التبادل التجاري الإيراني_السوري في فترة رئاسة خاتمي إلى توسيع علاقات إيران نحو الغرب وبالتالي محاولة تعويض الشركاء الإقليميين بشركاء أوربيين ما أدى لانخفاض قيمة التبادل التجاري.

لكن ارتفاعه في عهد المحافظين بين إيران وسوريا دليل على تعزيز التحالف بين البلدين ما أوضحه ارتفاع التبادل بينهما، إضافة إلى تركيز الحزب المحافظ على تعزيز العلاقات الخارجية الإيرانية داخل القارة الآسيوية نظرا لعزوف الدول الأوربية من التعاملات الاقتصادية بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية ناهيك عن التضييق على التعاملات الإيرانية الخارجية بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية وهو ما بات فارقا ملموسا في السياسة الخارجية الإيرانية ببعدها الاقتصادي بين عهد الإصلاحيين و المحافظين.

خامسا _ التبادل التجاري بين إيران وتركيا ما بين العهدين الإصلاحي والمحافظ

الشكل رقم(4):التبادل التجاري بين إيران و تركيا من الفترة 1997_2010 بالمليون دولار

[1]_ خالد فياض، العلاقات السورية_الإيرانية.. تكامل المصالح وتجاوز الخلافات، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 174، أكتوبر 2008، ص 185.



source:nader habibi,op,cit ,p4

التعليق: يوضح الشكل رقم (03) قيمة الصادرات الإيرانية إلى تركيا والواردات التركية إلى إيران بالمليون دولار ما بين الفترة 1997-2010 أي فترة العهد الإصلاحي في إيران والعهد المحافظ.

لطالما شكلت تركيا بالنسبة لإيران قطب منافس لا يمكن التخلي عنه، والحال نفسه بالنسبة لتركيا إذ لا يمكنها التخلي عن العلاقات الاقتصادية مع إيران، يوضحها الشكل أعلاه إذ بلغت الصادرات الإيرانية إلى تركيا مستويات جد عالية مقارنة بالصادرات التركية إلى إيران ما يدل على حجم وقيمة وثقل العلاقات الاقتصادية بين إيران وتركيا.

يوضح الشكل أيضا انخفاض في قيمة التبادل التجاري الإيراني التركي في الفترة 1997-2005 مقارنة بالفترة التالية من 2006-2010 فارتفاع مستويات التبادل التجاري في العهد المحافظ مقابل انخفاضها في العهد الإصلاحي دليل على تركز ثقل السياسة الخارجية الإيرانية ببعدها إيمانا منها بأهميته وعدم القدرة على الاستغناء عنه، حتى إن توسعت دائرة العلاقات الخارجية الإيرانية نحو الغرب كما في العهد الإصلاحي فتخفيف العقوبات الدولية أدى لانخفاض التبادل التجاري الإيراني التركي لوجود البديل الغربي.

تركيا من بين الدول التي لم تتضرر ضررا بالغا بالأزمة المالية العالمية ما جعل إيران تتخذها شريكا إستراتيجيا لتعويض وتفادي آثار العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران.

مؤثرات البيئة الخارجية للسياسة الخارجية الإيرانية لعبت دورا بارز في انتقال مركز ثقل العلاقات الاقتصادية من الغرب إلى المحيط الإقليمي في إيران، إضافة إلى العقوبات –الأزمة المالية العالمية- الحرب على العراق حد فاصل لتحول العلاقة الإيرانية_العراقية وصول حزب العدالة والتنمية لمقاليد السلطة في تركيا عام 2002.

المطلب الثاني: **ثنائية المرونة والتشدد**

لعب العامل السيكولوجي دورا في تحديد السياسة الخارجية الإيرانية خاصة في عدة قضايا توكل فيها المهمة للرئيس الإيراني، فيما يخص هذه القضايا احتل فيها سلوك الرئيس الإيراني سواء الإصلاحي أو المحافظ مكانة بارزة في رسم وتحديد سيرها .

أولا_ منشأ وخصوصية سلوك الرئيسيين الإصلاحي والمحافظ شكل اختلافا واضحا، انعكس على السياسة الخارجية الإيرانية فتطبيق الرئيس الإصلاحي خاتمي لحوار الحضارات ساهم في انفتاح السياسة الخارجية الإيرانية، لكن اللغة الصدامية للمحافظ أحمدي نجاد وتمسكه بمواقفه تداعى سلبا على السياسة الخارجية الإيرانية فجوهر الاختلاف بين العهدين الإصلاحي والمحافظ شكل تباينا في رسم السياسة الخارجية الإيرانية.

الجدول رقم (9): يوضح نقاط الاختلاف ما بين التوجه الإصلاحي والمحافظ للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

الإصلاحيون	المحافظون
استخدام المصطلحات السياسية مثل : المجتمع المدني، حوار الحضارات، دمقرطة النظام السياسي، ترسيخ أسس الجمهورية.	استخدام المصطلحات الثورية الدينية حزب الله، الشيطان الأكبر، المستكبرون والمستضعفون، التركيز على تصدير مبادئ الثورة الإسلامية الإيرانية.
رفض الشعارات الإيديولوجية (الموت لأمريكا)	التأكيد على الشعارات الإيديولوجية الموت لأمريكا، الموت لأعداء ولاية الفقيه.
الدعوة للتقليص من صلاحيات المرشد الأعلى وتعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية.	منح الصلاحيات المطلقة للولي الفقيه.
الاعتقاد بالتفاعل الثقافي مع العالم، الاعتقاد بوجود جوانب	الاعتقاد بمفهوم الغزو الثقافي، رفض نمط الحياة الغربية.

ايجابية في الثقافة الغربية.	
ينادون بإطلاق الحريات الشخصية وحرية الصحافة والسينما والإعلام.	حفظ الثقافة الإسلامية من خلال منع الفساد الاجتماعي، ضبط الحجاب، منع الاختلاط، حفظ النظام من خلال تقنين الصحافة وضبط والتحكم في الإعلام.
أولوية المصالح الإيرانية مع الولايات المتحدة وبقية الدول الغربية.	خصوصية العلاقة مع الولايات المتحدة (علاقة عدائية).

المصدر: تصميم الباحث اعتمادا على: آمنة عيساوة،مرجع سابق،ص ص 117-120.

ب_ **التعليق**: يوضح الجدول جوهر الاختلاف بين الفكر الإصلاحي الإيراني والفكر المحافظ والذي أثر على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية وأحدث تباينا فيها، فرؤية الإصلاحيين حسب ما يوضحها الجدول تعتمد حوار الحضارات وضرورة الانفتاح على العالم الخارجي وإلغاء مبدأ تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية والمطالبة بتقييد صلاحيات المرشد الأعلى لإيران.

حسب ما صرح به الرئيس خاتمي، إذ طالب بالحد من صلاحيات المرشد الأعلى وتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية على لسان "**محمد رضا خاتمي**" في قوله:" **أن رؤية المحافظين بأن المرشد يجب ألا يخضع للمساءلة إلا من الله تساوي الديكتاتورية... وإن المضيء في هذا الحكم ليس من الإسلام**".[1]

في حين ركز الاتجاه المحافظ فيما يخص البرامج الخارجية الإيرانية على ضرورة التمسك بمبادئ الثورة الإسلامية الإيرانية والعمل على تصديرها؛أثبت تطبيق هذه المبادئ ضلوع الأطراف الخارجية التابعة لإيران في دعم حركات الانفصال والتمرد الإسلامية داخل الدول المجاورة مثل الكويت، البحرين، اليمن، العراق...إلخ

وفي إطار المبدأ نفسه صرحت مصر في 2009 أنها استطاعت تفكيك شبكة أفراد يخططون لتفجيرات قابله تصريح.

وفي الكويت أيضا عام 2010 تفكيك شبكة تجسس تعمل لحساب الحرس الثوري الإيراني.

[1]_ أمنة عيساوة، مرجع سابق، ص 118.

الفصل الثالث:انعكاسات ثبات و تباين السياسة الخارجية الإيرانية بين العهدين على مكانة إيران

كما رفض الحزب المحافظ الانفتاح الخارجي الذي دعا إليه الإصلاحي محمد خاتمي، إذ يصح أحد أهم الرموز الإيرانية المحافظة "**محسن غرومان**" بقوله: " **إن الحرية التي يدعو لها خاتمي هي التي تنتهي إلى الحريات الغربية، والغالبية ليست معيار للشرعية لأن التاريخ أثبت أن الأمة قد تخطئ أحيانا**".[1]

ثانيا_ تحولات النخبة الحاكمة بين الإصلاحيين والمحافظين

شهد العهد الإصلاحي للجمهورية الإسلامية الإيرانية خاصة الانفتاح والتركيز على تشكيل نخبة سياسية من داخل اليسار الإصلاحي تتميز بالمرونة وتعمل على بلورة برامج للسياسة الخارجية الإيرانية تغيب فيها المبادئ الراديكالية على عكس اليمين المحافظ والذي عمل خلالها "أحمد نجاد" على عسكرة النخبة الحاكمة، فظهر بقوة دور الحرس الثوري على المستوى الخارجي وتولى معظم المناصب الخارجية من طرف العسكريين (الحرس الثوري والباسيج)، وامتد نفوذ الحرس الثوري للجانب الاقتصادي بقوة في عهد المحافظ أحمدي نجاد، إذ بلغ حجم العقود الاستثمارية الموكلة إليه من 4 مليار دولار خلال سنوات الحكم الإصلاحي إلى 12 مليار دولار خلال سنوات رئاسة المحافظ أحمدي نجاد.[2]

كما وحققت السياسة الخارجية الإيرانية تقدما بارزا في البرنامج النووي الإيراني بفضل قوة الحرس الثوري وتمسكه بمواصلة البرنامج النووي الإيراني السلمي، كما لعب دورا محوريا في التصدي للعقوبات الدولية عبر سيطرته على الاقتصاد الإيراني والنفط والوظائف الحكومية.

من خلال ما تم توضيحه من اختلاف بين اليمين المحافظ الراديكالي واليسار الإصلاحي في الفكر والتطبيق، تبين تباين السياسة الخارجية الإيرانية بين ما يسعى لإقامة حوار حضاري لانفتاح السياسة الخارجية الإيرانية وبين ما يحافظ على الأفكار الدينية الجامدة والتمسك بالتوجه الراديكالي سعيا لرسم برنامج عمل علني يتواءم ومبادئ الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

---

[1]_ المكان نفسه.

[2]_ شحاته محمد ناصر، مرجع سابق، ص 31.

المبحث الثاني:ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية بين العهدين

تتسم السياسة الخارجية الإيرانية بالثبات إلى حد بعيد،فحتى و إن طالها تغيير يكون تكتيكي لا استراتيجي؛خاصة تجاه ملفات و قضايا معينة يبقى دور الرئيس الإيراني فيها محدود،فلقد شكلت فترة الحكم الإيراني الإصلاحي و المحافظ استمرارية لقضايا إيرانية ثابتة تعد فحوى العقيدة الإسلامية الإيرانية فحتى مع تغير أدوات و الأساليب تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية يبقى على ثوابتها المستمدة من مبادئ الثورة الإسلامية الإيرانية حتى في ظل تغيير التيار الحاكم.

المطلب الأول:مركزية الملف النووي الإيراني

الفصل الثالث:انعكاسات ثبات و تباين السياسة الخارجية الإيرانية بين العهدين على مكانة إيران

احتل الملف النووي الإيراني مكانة وخصوصية بالغة في ترتيب الأجندة الإيرانية الخارجية، وأتسم برنامج تسييره بالاستمرارية والثبات حتى اعتبر من أبرز ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية بين عهدي الإصلاحيين والمحافظين.

أولا_ الملف النووي في العهد الإصلاحي

اتسمت فترة الحكم الإصلاحي عهدة خاتمي الأولى والثانية (1997-2005) الانفتاح على الخارج وتجاوز الخلافات وبناء علاقات حسن الجوار والابتعاد عن مبدأ تصدير الثورة الإيرانية؛ في حين بقي الملف النووي جزء ثابت من برنامج السياسة الخارجية الإيرانية لا يمكن ولا يجب لأي صانع قرار إيراني التنازل أو التخلي عنه، فانفجار الأزمة النووية الإيرانية في أوت 2002 وتوقيع إيران على اتفاقية باريس مع الترويكا الأوروبية في 2004 القاضية بتعليق الأنشطة النووية الإيرانية ودخول إيران في جولات تفاوضية في أوت 2005.[1]

لكن إعلان الرئيس خاتمي في جويلية 2005 استئناف إيران أنشطة تخصيب اليورانيوم في محطة أصفهان النووية،دل على تمسك إيران بمواصلة التقدم في برنامجها النووي و إن تغير صناع القرار.[2]

ثانيا_ الملف النووي في عهد المحافظين

عرفت مجريات الملف النووي في الفترة ما بين 2005-2013 تقدما كبيرا وملحوظا لإيراني في البرنامج النووي، وصف بأنه غير مسبوق في ظل تمسك صناع القرار الإيرانيين بقرارات مواصلة التخصيب ورفض تعليق الأنشطة النووية والدخول في جولات تفاوضية وحتى مع صدور سلسلة عقوبات على إيران بداية من عام 2006، بقي اليمين المحافظ متمسكا

---

[1] _سامح راشد،مرجع سابق،ص117.

[2] _ أحمد إبراهيم محمود،السياسية الإيرانية والملف النووي في عهد أحمد نجاد، **المصدر: مختارات إيرانية**، العدد 61، أوت 2005، ص4.

بالبرنامج النووي الإيراني ففي عام 2007 أخذت عملية التخصيب عملية الإنتاج الصناعي بعد توفير 382 جهاز طرد مركزي [1].

أعلن بعدها "**أحمدي نجاد**" في 2010 زيادة نسبة تخصيب اليورانيوم الإيراني، وأثبت تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منتصف العام 2012 أن إيران تخصب اليورانيوم بنسبة 20% مقابل زيادة إنتاج أجهزة الطرد المركزي[2]، ما دفع بالمفاوضات للتوقف أمام إصرار الجانب الإيراني،وتمسكه بمواصلة تخصيب اليورانيوم بغية تحقيق التقدم في البرنامج النووي الإيراني.

ما يلاحظ على السياسة الخارجية الإيرانية ثباتها تجاه البرنامج النووي الإيراني في ظل تغير صناع القرار فتمسك إيران بقرارات مواصلة تخصيب اليورانيوم حتى بعد التداول على تسيير البرنامج النووي الإيراني ما بين التيار الإصلاحي واليمين المحافظ يطرح تساؤلا في كيفية ثبات البرنامج النووي في ظل تغير النخبة الحاكمة والإجابة تكمن في خصوصية النظام السياسي الإيراني دور المرشد الأعلى (السلطة الأولى والعليا في إيران) وطريقة إدارة ملف حساس مثلا الملف النووي الإيراني والتي تتخذ قراراته أساسا من قبل المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني.[3]

المطلب الثاني:دعم حركات الجهاد الإسلامية:معاداة إسرائيل

أعلنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ تأسيسها أنها لا تعترف بالكيان الصهيوني كدولة وترفض شرعيته، فمن البديهي للثورة الإسلامية الإيرانية أن تتخذ دعم مسلمي العالم أحد أهدافها السياسية، إذ اتخذت السياسة الخارجية الإيرانية القضية الفلسطينية على رأس لائحة أهدافها ومصالحها، ما جعلها تعتمد عقيدة ثابتة بأن إسرائيل دولة محتلة للأراضي الفلسطينية مهما تغير صناع القرار الإيرانيين ما بين إصلاحيين ومحافظين.

أولا_ سياسات إيران تجاه إسرائيل في العهد الإصلاحي

---

[1]_ سيرجي شاشكوف، مرجع سابق، ص 17.

[2]_ وسام الدين العكلة، مرجع سابق، ص 5.

[3]_ سيد حسين موسوي، إيران في عهد أحمدي نجاد نحو سياسة أكثر براغماتية، **شؤون الأوسط**، العدد 119، صيف 2005، ص7.

الفصل الثالث:انعكاسات ثبات و تباين السياسة الخارجية الإيرانية بين العهدين على مكانة إيران

تجلت السياسة الخارجية الإيرانية في فترة الحكم الإصلاحي تجاه الكيان الصهيوني في رفض وجوده على الأراضي الفلسطينية واللبنانية، وعملت على تقديم الدعم لحزب الله ضد إسرائيل حتى انسحابها من الجنوب اللبناني في ماي 2000.

كما رفضت إيران كل اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية واستمرت في عدم الثقة في النهج السلمي العربي تجاه إسرائيل لعدم قدرته على ضمان حقوق الفلسطينيين، وفي تصريح لوزير الخارجية الإيراني "**كمال خرازي**" في 10 أكتوبر 2000 قوله: " **أن السلام مع إسرائيل ليس إلا سرابا** "[1].

برز البعد الواقعي العملي للموقف الإيراني تجاه إسرائيل في عهد الإصلاحيين في التأييد والدعم المادي لكل من حركة حماس، كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح خاصة في انتفاضة الأقصى* في أكتوبر 2000 وأوضح الرئيس الإيراني "**محمد خاتمي**" في 13 نوفمبر 2000[2] أن عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين موطنهم الأصلي أمر يجب تنفيذه ولا يمكن التنازل عنه مع ضرورة مواجهة الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة العربية .

كانت أفضل تحركات إيران في مواجهة إسرائيل، نفوذها في لبنان من خلال حزب الله، وتقديم الدعم للمنظمات الفلسطينية مثل الجهاد الإسلامي وحماس، تجلى ذلك في انتفاضة الأقصى في أكتوبر 2000.[3]

ثانيا_ سياسات إيران تجاه إسرائيل في عهد المحافظين

وصول النخبة المحافظة لرئاسة الجمهورية ممثلة في الرئيس "**أحمدي نجاد**" عام 2005 شكل مرحلة متجددة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل،وجعلها حاضرة وبقوة في البرامج الإيرانية في ظل تأكيد نجاد أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية بالنسبة لإيران.

وفي مؤتمر "**العالم من غير الصهيونية**" في أكتوبر 2005 بإيران صرح نجاد قائلا: "**بأنه يجب شطب إسرائيل من الخارطة وأن الأمة الإسلامية لا تسمح لعدوها التاريخي أن يعيش في قلبها**"[1]، إضافة

---

[1]_ باكينام الشرقاوي، مرجع سابق، ص 5.

*_اندلعت اثر زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي"**أرييل شارون**" لباحة المسجد الأقصى عام 2000.

[2]_ المكان نفسه.

[3]_ أميرم حاجي يوسفي، سياسة إيران الخارجية إزاء إسرائيل 1979-2002، **شؤون الأوسط**، العدد 119، صيف 2005، ص 71.

إلى التشكيك في المحرقة اليهودية وتكذيبها ووصف إسرائيل بالغدة السرطانية والتي يجب استئصالها مطالبا أوروبا بنقل إسرائيل إليها[2]،وظهر جليا معاداة إيران لإسرائيل في الحروب الإقليمية في المنطقة ما بين 2005-2013 تجلى في دعم الفصائل الفلسطينية وحزب الله في حربه ضد إسرائيل سعيا لتطبيق مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية في دعم ونصرة أي مظلوم في العالم ومكافحة النفوذ والاحتلال الأجنبي حسب المادة الثالثة في الدستور الإيراني.[3]

إن ثبات السياسة الخارجية الإيرانية وعدائها في مواجهة إسرائيل رغم تغيير النخبة الحاكمة من إصلاحية إلى محافظة؛ينم عن تمسك إيران بمبادئها الرافضة للاحتلال الصهيوني والناصرة للمستضعفين في إقليم الشرق الأوسط عبر ذراعها الخارجي (فيلق القدس) والمسؤول عن كل عمليات دعم الفصائل الجهادية خارج إيران في مواجهة إسرائيل وثباته رغم تغير مسؤولي السلطات التنفيذية والتداول عليها من قبل الإصلاحيين والمحافظين مما شكل دولة إيرانية برأسين في إشارة للحرس الثوري الإيراني والذي يحتل موقع الصدارة في سياسات وعلاقات إيران الخارجية.

---

[1] _ رابح دشوشة،مرجع سابق،ص188.

[2] _ طلال عتريسي، إيران في تحولات الشرق الأوسط: المخاطر والفرص، **مجلة شؤون عربية**، العدد 125، ربيع 2006، ص 36.

[3] _ أنظر الدستور الإيراني المادة 3 بكل أجزائها .

المبحث الثالث: تداعيات تنفيذ السياسة الخارجية على مكانة إيران

لاقى تنفيذ برامج عمل السياسة الخارجية الإيرانية قبول صانعيها ورفض معارضيها، كما شكل تداعيات ايجابية وسلبية على الجمهورية الإسلامية الإيرانية أدى بها للتقدم وتحقيق التطور المرجو مقابل عواقب مادية واجهتها إيران تداعت سلبا على أوضاعها الداخلية والخارجية.

المطلب الأول: الأوضاع الداخلية لإيران بين العهدين

شكلت السياسة الخارجية الإيرانية وتمسكها بالبرنامج النووي الإيراني السلمي تداعيات على علاقات إيران الخارجية امتدت للداخل الإيراني، فالعقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على إيران ابتداء من العام 2006 أثرت على الأوضاع الداخلية لإيران؛كان الهدف منها الضغط الدولي علي إيران لوقف أنشطتها النووية، استهدفت هذه العقوبات قطاعات الصناعة العسكرية التقليدية النووية، والاقتصاد والتجارة والمصارف، والشخصيات والكيانات الإيرانية المرتبطة بالملف النووي وهذه العقوبات هي:[1]

القرار 1696 الصادر بتاريخ 31 جويلية 2006

صدر هذا القرار تحت المادة 40 من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة شمل عقوبات تقنية على إيران منها منع جميع الدول من نقل أية أصناف أو مواد أو سلع تكنولوجية قد تساهم في بناء أنشطة إيران النووية وتأكيد الحل الدبلوماسي واللجوء للتفاوض.

القرار 1737 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2006

شمل فرض الحظر على السفر ضد مسؤولين وعلماء وباحثين يتصل نشاطهم بالموضوعات ذات الحساسية الخاصة بالانتشار النووي ومنع الدول من تدريب وتدريس الرعايا الإيرانيين في تخصصات ذات صلة بالبرامج النووية، ودعوة الدول لتجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية التي يمتلكها أو يتحكم فيها أشخاص مرتبطون بالبرنامج النووي الإيراني ومنح مهلة لغاية 60 يوما (لغاية فيفري 2007) لتلزم إيران بنص القرار.

---

[1]_ عبد القادر نعناع، العقوبات الدولية المفروضة على إيران، الإمارات: مركز المزماة للدراسات والبحوث، نوفمبر 2013، بتاريخ: 2015/04/22، على الموقع: http.//www.almezmaah.com/ar/news-viro-3553.ltml

القرار 1774 الصادر بتاريخ 24 مارس 2007

حلول فيفري 2007 لم تتقيد إيران بالقرارات السابقة ما دعا لفرض المزيد من العقوبات لإجبار إيران للامتثال للقرارات الدولية شمل القرار هذه المرة تجميد الأرصدة الإيرانية الخارجية حظر سفر أي فردا إيراني له علاقة بالبرنامج النووي الصاروخي الإيراني وحظر نقل أي مواد تكنولوجية تكون ذات صلة ببرنامج تخصيب اليورانيوم.[1]

القرار 1803 الصادر بتاريخ 3 مارس 2008

مماطلة إيران دعت مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات جديدة إذ وسع المجلس الحظر على المعدات والسلع التكنولوجية ذات الصلة بالبرنامج النووي الإيراني، توسيع قيود التعاملات التجارية، فرض قيود على تعامل المؤسسات المالية مع جميع المصارف التي تتخذ من إيران مقرا وخص بالذكر مصرفي "مللي" و "سديرات" وفروعهما وتوابعها خارج إيران.[2]

القرار 1835 الصادر بتاريخ 27 سبتمبر 2010

لم يضف هذا القرار أي جديد سوى مطالبة إيران بضرورة الالتزام بما فرض عليها والتأكيد على ضرورة الوصول لحلول مبكرة عن طريق التفاوض.[3]

القرار 1929 الصادر بتاريخ 9 جويلية 2010

وسع هذا القرار بشكل كبير في العقوبات على إيران، وشمل حظر مشاركة إيران في أي نشاط تجاري في دولة أخرى ينطوي على استخراج اليورانيوم أو إنتاج واستخدام المواد التكنولوجية، كما حظر على الدول الأخرى قبول تلك الاستثمارات على أراضيها، السماح لكافة الدول بتفتيش السفن الإيرانية والمرتبطة بجهات إيرانية خارج مياهها الإقليمية، منع تزويد إيران بخدمات مالية تجارية، حظر القيام بأي أنشطة مصرفية في إيران.[4]

---

[1]_ رضا أحمد شحاته، مرجع سابق، ص 55.

[2]_ عبد القادر نعناع، العقوبات الدولية المفروضة على إيران، مرجع سابق، ص 3.

[3]_ المكان نفسه.

[4]_ عبد الخالق عبد الله، قراءة سياسية في العقوبات الاقتصادية على إيران، السعودية: **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 11620 ، سبتمبر 2010، ص 3.

الجدول رقم (10): يوضح نسب انكماش الناتج الإجمالي والتضخم والبطالة من 1997-2013

السنة	نسبة انكماش نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	معدل البطالة
1997-1999	%3.4	%17.3	%11.3
2000	-	%20	-
2001-2005	%4.5	%15.6	%12.3
2007-2011	%2.5	%21	%14.6
2012-2013	%5.6-%4.6	%30	%20

التعليق: يوضح الجدول معطيات تخص الأوضاع الإيرانية على المستوى الداخلي في الفترة ما بين 1997-2013 فترة العهد الإصلاحي والمحافظ، ففي ظل ثبات واستمرارية السياسة الخارجية الإيرانية وعدم تراجعها عن موقعها الثابت بخصوص الملف النووي الإيراني والذي انجرت عنه حزمة من العقوبات الدولية تداعى تنفيذها سلبا على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للإيرانيين وجعل إيران تحتل موقعا متدنيا في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أواخر عام 2013 جاءت إيران في المراتب الدنيا لمنطقة الشرق الأوسط في المركز 152 (لم يأت أدنى منها سوى ليبيا وجيبوتي).[1]

انجر عن تتالي العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران وعدم موافقة البنك الدولي على إقراضها منذ العام 2005 تدهور البنى الاقتصادية وتوقف العديد من المصارف المالية الإيرانية عن العمل بسبب عزوف المستثمرين، إضافة إلى ذلك ضيق ومحدودية أسواق السلع الخارجية الإيرانية وتكدس السلع الداخلية وانخفاض وتقييد الصادرات الإيرانية وتجميد عائداتها النفطية في البنوك الأجنبية حيث انخفضت الصادرات مثلا للصين من 540 ألف برميل يوميا إلى 250 ألف برميل يوميا.

حيث بلغ نسبة انكماش الناتج الإجمالي المحلي من 1997-1999 حوالي 3.4% وزيادة قدرها 1% من الفترة 2001-2005، وانخفض إلى 2.5% من 2007-2011[2] ، ارتفعت عام 2012 لتصل

[1]_ إيران، تقرير البنك الدولي، نعمل من أجل عالم خال من الفقر، بتاريخ 2015/04/22، على الموقع: https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/presentations/March2014/Iran_Arabic_March2014.pdf

[2]_ محمد أحمد المقداد، مرجع سابق، ص 455.

إلى 5.6% وتعد أعلى نسبة انكماش لنمو الناتج الإجمالي المحلي داخل إيران، انخفضت في العام 2013 لتصل إلى 4.9%.[1]

- أما بخصوص معدل التضخم فتراوح بين 15% و 21% في الفترة ما بين 1997-2011[2]، ليسجل ارتفاعا قياسيا في الفترة 2012-2013 وصلت إلى 30%.[3]

- تراوحت نسبة البطالة في إيران ما بين 11.3% و 14.6% في الفترة ما بين 1997-2011[4] ، لتعود وتسجل هي الأخرى ارتفاعا قياسي غير مسبوق وصلت إلى 20% سنة 2013.[5]

- تدهور الأوضاع الاقتصادية الإيرانية جراء العقوبات ولجوء إيران لإلغاء الدعم عن الغذاء والوقود عام 2012 أدى لارتفاع معدلي البطالة والتضخم أثر مباشرة على الأوضاع المعيشية للسكان الإيرانيين ما أسهم في تفاقم الوضع الاقتصادي الإيراني، تراجع بمستويات قياسية جراء تمسك إيران بثوابت سياستها الخارجية.

المطلب الثاني: المكانة الإقليمية لإيران

في ظل ثبات السياسة الخارجية الإيرانية الساعية للتمدد وتعزيز مكانتها وتعاملاتها إقليميا ودوليا،واجهت جراء هذا الثبات عدة رؤى ومواقف تجاهها منها ما دعا تارة لتحسين علاقاتها، و تارة أخرى لتوترها وصلت لحد المقاطعة في بعض الأحيان.

أولا_ تداعيات السياسة الخارجية الإيرانية على مكانتها الإقليمية

إن تمسك إيران بمبادئ سياستها الخارجية على المستوى الإقليمي أهلها لتبوأ مكانة مهمة، فاعتبرت دولة إقليمية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط؛نظرا لامتلاكها عدة مؤهلات جعلتها طرفا فاعلا ومؤثرا في المعادلات الإقليمية، فلطالما كان الطموح الإقليمي لإيران هدف معظم سياساتها ومبادئها، فثباتها على أسس معينة جعلها في ثنائية مد وجزر في علاقاتها مع العديد من الدول الإقليمية، خاصة الخليجية منها

---

[1]_ إيران، تقرير البنك الدولي، مرجع سابق، ص 2.
[2]_ محمد أحمد المقداد، مرجع سابق، ص 455.
[3]_ أنوشيروان احتشامي، مرجع سابق، ص 29.
[4]_ محمد أحمد المقداد، مرجع سابق،ص 455.
[5]_ إيران، تقرير البنك الدولي، مرجع سابق، ص2.

فتمسك إيران بدعم المقاومات والحركات الإسلامية الخارجية على اختلاف مواقعها جعلها تخوض صراعات خفية ومعلنة مع دول المحيط ما أثر على مكانتها وموقعها وتعاملاتها.[1]

فتصريح السعودية في عديد المرات وتحذيرها من الدور الإيراني في المنطقة على اعتبار تمدد النفوذ الإيراني الشيعي على خلفية دعم إيران للأغلبية الشيعية في البحرين والدور البارز في العراق بعد 2003 واحتقان العلاقات بينها وبين الكويت ومصر على خلفية إعلان الأخيرتين تفكيك شبكات تجسس تعمل لصالح الحرس الثوري الإيراني، كلها ثوابت في الدستور الإيراني والسياسة الخارجية أدت لتدهور علاقاتها الخارجية الإقليمية وجعلها تواجه ثنائية التقدم والتراجع تجاه وضعها ومكانتها الإقليمية .

ثانيا_ انعكاسات السياسة الخارجية على تعاملات إيران الدولية

يحظى الاتحاد الأوربي بالمكانة الأولى كشريك دولي لإيران وتلعب متغيرات البيئة الدولية والمواقف الإيرانية دور مهم في سير العلاقات الإيرانية الأوربية؛ففي ظل ثبات المواقف الإيرانية وتمسكها بالقضايا الحساسة مثل الملف النووي الإيراني والذي أثر سلبا في علاقات البلدين، وجعلها تتخذ مسار التراجع في العديد من المرات قابله انخفاض التبادل التجاري بين إيران ودول الاتحاد الأوربي[2] فمواقف إيران الصلبة من ناحية ومحاولة الترويكا الأوربية قلب المواقف لصالحها وسعيها لبلورة تعاملات تعود بفوائد عليها على حساب الجانب الإيراني أدى في العديد من المرات لقطع العلاقات الإيرانية_الأوربية والتي تراوحت بين التقدم والتراجع،فيما احتلت جزئية تمسك إيران بالملف النووي،والمواقف الأوربية منه جانبا كبيرا في توتر العلاقات بينهما ما انعكس سلبا على تعاملات إيران الخارجية الدولية خاصة في الجانب الاقتصادي التعاوني.

---

[1]_ مصطفى اللباد، قراءة في مشروع إيران الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية، **مجلة شؤون عربية**، العدد 129، ربيع 2007، ص34.

[2]_ محمد السعيد إدريس، الأزمة السياسية الإيرانية وانعكاساتها الخارجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 178، أكتوبر 2009، ص 124.

خلاصة الفصل الثالث

تعد توجهات التركيبة السياسية في إيران ما بين تيار إصلاحي و محافظ محكومة و مقيدة؛فمنظومة الحكم الإيرانية تمنح أو تكبح حرية الرئيس مقابل عدم التخلي عن ملفات حساسة و قضايا هوياتية ذات أهمية بالغة مصنفة في أولويات الأجندة الإيرانية؛ فثبات السياسة الخارجية الإيرانية على موقفها الرافض للوجود الإسرائيلي مسلمة لا يمكن تغييرها في العقيدة الإيرانية و توجهاتها الخارجية،إلى جانب تمسكها بضرورة امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية؛فحتى التباين الحاصل بين العهدين مرده تأثير محددات البيئة الخارجية إلى جانب تباين سلوك التيارين الإصلاحي و المحافظ،ما انعكس سلبا على المكانة الإقليمية لإيران خاصة مع أواخر عهدة التيار المحافظ،أدى بها لتحمل أعباء و نتائج ثبات مواقفها و سياساتها الخارجية.

الخاتمة

الخاتمة

تم تناول موضوع البحث و الذي تمحورت اشكاليته حول مدى ثبات سياسات إيران الخارجية في ظل تعاقب تيارين على رئاستها إصلاحي و محافظ،تمت معالجة الإشكالية على امتداد ثلاث فصول انطلاقا من الفرضيات الواردة بمقدمة البحث و سيتم في إطار الخاتمة الوقوف على نتائج اختبار هذه الفرضيات و ما تم التوصل إليه من نتائج مع تقديم مواضيع بمثابة آفاق للبحث.

اختبار الفرضيات:

_تعد مساحة تحرك الرئيس الإيراني مقيدة و محكومة ما يحول دون دوره الريادي في صنع السياسة الخارجية الإيرانية ما يؤدي لثباتها في ظل تغير صناع القرار.

_مهما تباينت آراء التيارين الإصلاحي و المحافظ في صنع السياسة الخارجية الإيرانية تبقى الثوابت الإيرانية نفسها بالنسبة للتيارين تمسكا بمبادئ الثورة الإسلامية الإيرانية.

_فرضت متغيرات الواقع الدولي الراهن أحداثا أدت لتباينات في سياسات إيران الخارجية بين العهدين في ظل تمسكها بثبات مسيرتها و مواقفها الخارجية.

نتائج البحث:

_السياسة الخارجية لدولة ذات بعد تاريخي و موقع استراتيجي عميق لا يمكن أن تتغير بتغير صناع القرار نظرا لمحدودية دورهم بمساحة معينة ما يحول دون انفرادهم بصنع السياسة الخارجية الإيرانية.

_ثبات السياسة الخارجية الإيرانية يعود لمركزية السلطة الإيرانية في شخص المرشد الأعلى الإيراني و الذي يمنح و يكبح السياسات العامة للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

_تباين سياسات إيران الخارجية بين العهدين الإصلاحي و المحافظ وليد مؤثرات الواقع الدولي و ما أحدثه من تأثير في القضايا المحورية الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

_تعدد المحددات الخارجية لسياسة إيران لعب دورا مهما و بارزا في صنع سياسات إيران الخارجية عملت خلالها إيران على خلق وقائع جديدة و ظروف ترسم من خلالها صورة الدولة المهيمنة صاحبة النفوذ الإقليمي.

_تنامي دور و نفوذ الحرس الثوري الإيراني ساهم و عزز ثبات سياسات إيران الخارجية و التي تغير أساليبها لا مواقفها.

_أتاحت متغيرات البيئة الإقليمية و الدولية فرصة لإيران لتوسيع و تعميق نفوذها انطلاقا من تمسكها بمبادئ ثورتها الإسلامية.

_ ترتكز السياسة الخارجية الإيرانية على ثوابت لا تتغير بتغير القادة ما يدعو للحديث عن إيران متجددة يكمن التغيير الذي يمسها الأدوات لا الثوابت.

آفاق البحث:

عندما تناولنا موضوع البحث تكلمنا عن جوهر الاختلاف بين التيارين داخل إيران الإصلاحي و المحافظ و كذا دور و نفوذ إيران في ظل متغيرات الواقع الدولي الراهن،و على صعيد آخر تطرقنا لمحرك سياسات إيران الخارجية طيلة فترة رئاسة التيارين الإصلاحي و المحافظ ،هذا ما يفتح لنا المجال لدراسة مواضيع ذات صلة و هي :

_مكانة إيران الإقليمية في ظل صراعها الداخلي مابين إصلاحيين و محافظين

_ مستقبل الدور الإيراني في ظل التحالفات الإقليمية _سوريا دراسة حالة_

_مكانة و دور الحرس الثوري في السياسات العامة لإيران

الملخص:

يعتبر موضوع السياسة الخارجية من المجالات الحديثة التي خضعت للتحليل المنهجي المنظم،فهي مسعى توفيقي يعمل بشكل دائم على إيجاد التوازنات الضرورية بين مجموعة الالتزامات الخارجية،و جملة قدرات و إمكانات القوة المتوفرة لتنفيذ هذه الالتزامات،و يتحدد نمط السياسة الخارجية للوحدة الدولية حسب طبيعة نظامها السياسي و الذي يسند فيه الدور الأساسي لصنع السياسة الخارجية لرئيس الدولة؛في حين يختلف النظام السياسي الإيراني عن كل الأنظمة السياسية في منطقة الشرق الأوسط،إذ يتميز بوجود مؤسسة دينية سياسية تتجسد في ولاية الفقيه تعد هرم السلطة في إيران و تحول دون دور ريادي لرئيس الجمهورية.

يهدف موضوع الدراسة لتبيان مدى ثبات و تباين سياسات إيران الخارجية في ظل رئاسة التيارين الإصلاحي و المحافظ و تعدد متغيرات الواقع الدولي و التي ساهمت بشكل كبير في صنع السياسة الخارجية الإيرانية التي تتسم بتغير أساليبها لا مواقفها ما يدعو للحديث عن إيران متجددة يطالها التغيير من ناحية الأدوات لا الثوابت.

Abstract:

Foreign policy is considered among the contemporary areas that have been undergone by a methodical organized analysis, it is often a compromise path that seeks to find the necessary balance among the external liabilities and all the capabilities and potential of the available power needed to execute its commitments.

The kind of these external policies of the international unit can be determined by the nature of its political system to which the key role is assigned in the development of the states’s president

While the Iranian political system is different from all other systems in the Middle East since it is characterized by the existence of a political religious institution graved in the status of the scholar jurisdichon who is considered the pyramid of power in Iran.

The Iranian supreme leader represents the supreme authority and prevents from pioneering role of the president of the republic.

This topic is intended to show how the Iranian foreign policy is constant and different in the two periods of both conservatives and reformists and the multiplication of international changes made, which greatly contributed to the development of Iran's external policies characterized by the change of their methods and not their positions. What compels us to address a renewed Iranian state undergone by changes tools,and not constants.

Le résumé :

La politique extérieure est considérée parmi les domaines contemporains qui ont subi une analyse méthodique organisée car c'est un parcours compromis qui cherche souvent à trouver les équilibres nécessaires parmi les engagements extérieurs et l'ensemble des capacités et les potentiels de la puissance disponibles nécessaires pour exécuter ses engagements.

Le genre de ces politiques extérieures de l'unité internationale peut être déterminé selon la nature de son système politique auquel on attribue le rôle fondamental pour l'élaboration de la politique extérieure du président de l'état.

Tandis que le système politique iranien se diffère de tous les autres systèmes dans le Moyen Orient puisqu'il est caractérisé par l'existence d'une institution religieuse politique enracinée dans l'état du juriste qui est considéré comme la pyramide du pouvoir à Iran.
Le guide suprême représente l'autorité suprême iranienne et qui prévient un rôle pionner du président de la république.

Le sujet étudié a pour but de montrer à quel point la politique extérieure iranienne est constante et différente dans les deux périodes des deux courants réformateur et conservateur et les multiplications des changements internationaux effectués, ce qui a beaucoup contribué à l'élaboration des politiques extérieures iranienne qui se caractérise par le changement de ses méthodes et non ses positions. Ce qui nous pousse à parler d'un état iranien renouvelé qui esta subi les changements des outils et non les constantes.

قائمة المراجع

أولا_باللغة العربية:

أ_الكتب:

1_أحمد شحاته،رضا،**إيران و الخليج خيارات القوة و احتمالات السلام**،البحرين:مركز البحرين للدراسات و البحوث،2007.

2_ أمين الشجاع،أحمد، **بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران والحوثيون مراجع ومواجع**، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2012.

3_ أنوشيروان إحتشامي، **التأثير السياسي الإيراني على المنطقة الأورومتوسطية**، الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2010.

4_ السيد سليم،محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

5_ الكاتب،أحمد، **تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه**، بيروت: دار الجديد، 1988.

6_ النعيمي،أحمد، **السياسة الخارجية** ، بغداد: دار زهرة للنشر والتوزيع، 2011.

7_ بوعمامة،زهير، **أمن القارة الأوربية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، 2011.

8_ جنسن،لويد،**ترجمة**:محمد بن أحمد مفتي،محمد السيد سليم،**تفسير السياسة الخارجية**،السعودية:جامعة الملك سعود،1989.

9_جندلي،عبد الناصر،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**،الجزائر:دار الخلدونية،2007.

10_ حسن العتيبي،منصور، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000**، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

11_ حمود،عبد الحليم،**الوعد الصادق أسطورة تهزم "أسطورة"**،بيروت:دار و مكتبة الهلال،2007.

12_ دورتي،جيمس و بالستغراف،روبرت،تر:وليد عبد الحي،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،1985.

13_ شاشكوف،سيرجي، **العلاقــات الروســية-الإيرانيــة: إلـى أيـن؟** ،أبـوظبي: مركــز الإمــارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010.

14_ صادق إسماعيل،محمد، **من الشاه إلى نجــاد ..إيــران... إلــى أيــن ؟** ، (القــاهرة: دار العربــي للنشر والتوزيع، د.ت.ن.

15_ عبــد المــولى طشــطوش،هايل،**الموســوعة الحديثــة للمصــطلحات السياســية و الاقتصادية**،الأردن:دار الحامد للنشر و التوزيع،2012.

16_ عبد الناصر،وليد،**إيران دراسة عن الثورة و الدولة**،القاهرة:دار الشروق،1997.

17_ كاتزمان،كينيــث،الحرس **الثــوري الإيرانـــي...نشــأته و تكوينــه و دوره**،مركــز الإمــارات للدراسات و البحوث،د.ت.ن.

18_ محمــود الاقداحي،هشــام،**السياســة الخارجيــة و المــؤتمرات الدوليــة**، الإســكندرية:مؤسســة شباب الجامعة،2012.

19_ مصــباح،عامر، **المقاربــات النظريــة فــي تحليــل السياســة الخارجيــة**، الجزائــر: ديــوان المطبوعات الجامعية، 2008.

20_ مصباح،عامر، **تحليل السياسة الخارجية** ، الجزائــر: دار هومــة للطباعــة والنشــر والتوزيــع، 2008.

21_ نايل المجالي،عصــام، **تــأثير التســلح الإيرانـــي علــى الأمــن الخليجــي** ،الأردن: دار الحامــد للنشر والتوزيع، 2012.

22_ يزدي،بيــزن، تــر: ســعيد الصــباح، **مــدخل إلــى السياســة الخارجيــة لجمهوريــة إيــران الإســلامية**، الــدار الثقافيــة للنشــر، 2000.

23_يوسف حتى،ناصيف، **النظرية في العلاقات الدولية** ،لبنان: دار الكتاب العربي، 1985.

ب_المذكرات و الرسائل الجامعية:

1_ بيرم،فاطمــة،أبعاد السياســة الخارجيــة الفرنســية تجــاه المغــرب العربــي بعــد الحــرب الباردة،**رسالة ماجستير**،جامعة باتنة،2010.

2_ خليل القدرة،محمد،تطور العلاقات السياسية التركيــة_الســورية فــي ضــوء المتغيــرات الإقليميــة و الدولية 2007_2012،**رسالة ماجستير**،غزة:جامعة الأزهر،2013.

3_ دشوشة،رابح، السياسة الخارجية الإيرانية والتركية تجاه المنطقة العربية لفترة ما بعد الحرب الباردة – دراسة تحليلية مقارنة – **رسالة ماجستير**، جامعة عنابة، 2012.

4_ شنين،محمد المهدي، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي(2001-2013)،**رسالة ماجستير**، جامعة بسكرة، 2014.

5_ عيساوة،آمنة، الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة، **رسالة ماجستير**، جامعة باتنة، 2010

6_ فلاح العضايلة،عبد الله،التنافس الدولي في أسيا الوسطى 1991_2010،**رسالة ماجستير**،جامعة الشرق الأوسط،2011.

7_ مازوزي،عبلة، العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة ،**رسالة ماجستير**، جامعة باتنة، 2010.

ج_الدوريات:

1_ إبراهيم محمود،أحمد، السياسية الإيرانية والملف النووي في عهد أحمد نجاد، **المصدر: مختارات إيرانية**، العدد 61، (أوت 200):1_4.

2_ إسماعيل محمد العبيدي،أميرة،العلاقات السورية الإيرانية في عهد الرئيس السوري بشار الأسد،جامعة الموصل:**مجلة التربية و العلم**،العدد3،(2010):1_15.

3_ أبو هلال،فراس، إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات، "**سلسة تقييم حالة**" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (جويلية 2011):1_12.

4_ أحمد المقداد،محمد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية-العربية: حالة دراسة: **دراسات العلوم الإنسانية الاجتماعية**، المجلد 40، العدد الثاني، 2013: 446_475

5_ البطنيجي،عياد،التحالف السوري_الإيراني:تاريخه،حاضره،مستقبله،مركز دراسات الوحدة العربية،**المجلة العربية للعلوم السياسية**،العدد21،(شتاء2009):20_30.

6_ البطنيجي،عياد،العلاقات الإيرانية_الأمريكية اللاتينية،**شؤون الأوسط**،العدد133،(صيف2009):83_91.

7_ الزويري،محجوب، العبء المذهبي: العوامل الحاكمة للسياسة الإيرانية تجاه العالم العربي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 199،(جانفي2015):1_12.

8_ الزويري،محجوب، إيران الثورية والثورات العربية: ملاحظات بشأن السياسة الخارجية ومآلاتها،"**سلسلة تقييم حالة**"،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (ماي 2012):1_16.

9_ السعيد إدريس،محمد، الأزمة السياسية الإيرانية وانعكاساتها الخارجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 178،(أكتوبر 2009):114_125.

10_ اللاييف،فيض،إيران القوية بين مصالح روسيا و هواجس العرب،**شؤون الأوسط**،العدد133،(خريف2009):57_65.

11_ اللباد،مصطفى، قراءة في مشروع إيران الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية، **مجلة شؤون عربية**، العدد 129،(ربيع 2009):34_43.

12_ بشارة،عزمي،سوريا:درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن،"**سلسلة تقييم حالة**"،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،(2013):1_663.

13_ حاجي يوسفي،أميرم، سياسة إيران الخارجية إزاء إسرائيل 1979-2002، **شؤون الأوسط**، العدد 119، (صيف 2005):67_80.

14_ حسين موسوي،سيد، إيران في عهد أحمدي نجاد نحو سياسة أكثر براغماتية، **شؤون الأوسط**، العدد 119، صيف 2005):5_7.

15_ رشاد،سامح،السياسة الخارجية الإيرانية في عهد نجاد: حدود التغيير، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 162، (أكتوبر 2005):3_10.

16_ روبيتشو،دانييل، وينكلر،فيليبا، المواجهة النووية الحقيقية: هل تهدد الولايات المتحدة شرعية معاهدة حظر الانتشار النووي؟، بيروت: **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 21، (شتاء 2009):9_19.

17_ سالم أحمد الكواز،محمد، العلاقات الإيرانية – السعودية 1979-2001 ،**دراسة سياسية، دراسات إقليمية** ، العدد 7،(جانفي2007):1_60.

18_ سليم البرصان،أحمد، إيران والولايات المتحدة ومحور النشر: الدوافع السياسية والإستراتيجية الأمريكية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 148، (أفريل 2002):52_62.

19_ شحاته عبد الغني،محمد،التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق"هرمز" قراءة في الدوافع و التداعيات،**مجلة شؤون خليجية**،العدد 55،(خريف 2008):1_26.

20_ صالح بنان،طلال، إيران معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 155، (جانفي 2004):1_30.

21_ عبد الرحمن العبيدي،محمد،إيران و جمهوريات منطقة القوقاز(دراسة في العلاقات السياسية و الاقتصادية1991_2008)،جامعة الموصل:**مركز الدراسات الإقليمية**،(2008):1_32.

22_ عبد الكريم مجيد،إياد،العلاقات الإيرانية السنغالية1979_2011،جامعة بغداد،**مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية**،(2001):1_12.

23_ عبد الله،عبد الخالق، قراءة سياسية في العقوبات الاقتصادية على إيران، السعودية: **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 11620 ، سبتمبر 2010، ص 3.

24_ عتريسي،طلال، إيران في تحولات الشرق الأوسط: المخاطر والفرص، **مجلة شؤون عربية**، العدد 125، (ربيع 2006):34_41.

25_ عتريسي،طلال،إيران..إلى أين؟، مركز دراسات الوحدة العربية،**مجلة المستقبل العربي**، ،العدد 366،(أوت2009):22_32.

26_ عز العرب،محمد،العلاقات الإيرانية العربية،**دورية مختارات إيرانية**،العدد 53،(ديسمبر 2004):1_5.

27_ عز العرب،محمد،العلاقات الإيرانية_التركية:الدوافع و المنافع،**دورية مختارات إيرانية**،العدد 51،(أكتوبر 2004):1_4.

28_ علي المهداوي،مثنى،واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،**مجلة العلوم السياسية**،العددان 38_39،(2009):106_122.

29_ عوني،مالك، المأزق الإيراني خيارات طهران اتجاه احتمالات التغيير في سوريا، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 196،(أفريل 2014): 62_70.

30_ فياض،خالد، العلاقات السورية_الإيرانية.. تكامل المصالح وتجاوز الخلافات، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 174، (أكتوبر 2008):184_187.

31_ كشك،أشرف،التحالفات الإقليمية لإيران..السياسة تتجاوز الايدولوجيا،**مجلة السياسة الدولية**،العدد165،(جويلية 2006):116_119.

32_ محمد كشك،أشرف، العلاقات الإيرانية-الأوروبية: رؤية تحليلية،**المصدر: مختارات إيرانية**، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،(2002)،1_4.

د_ الوثائق الرسمية:

1_دستور جمهورية إيران الإسلامية سنة 1979 المعدل سنة 1989.

ه_الجرائد:

1_ العكلة،وسام الدين، قراءة في البرنامج النووي الإيراني، **جريدة الزمان الدولية**، العدد 4214، بتاريخ 2012/05/31،3_6.

و_المقالات على شبكة الانترنت:

1_ الشرقاوي،باكينام،السياسة الخارجية الإيرانية،تاريخ الزيارة:2015.1.22،على الموقع:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/de4add73_ad4c_44ed_b455_5ec92a of43a9.

2- الزويري،محجوب،حدود الدور الإقليمي الإيراني الطموحات و المخاطر،تاريخ الزيارة:2015.2.23،على الموقع:

http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013449233040 7430.htm

3_ برزيجار،كيهان، سياسة خاتمي الخارجية والعلاقات الإيرانية السعودية، تاريخ الزيارة:.2015.2.24،على الموقع:

Htpp:// www. Albainah. Net/index.aspx ? function= item &id= 1890&lang=.

4_ مفرح الصعيدي،أحمد، الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ما بين التقارب والتباعد،تاريخ الزيارة:2015.2.2،على الموقع:

http://www.elbehira.net/elbehira/nd_shnws.php ?shat=5847

5_ أبو رمان،محمد، السياسة الخارجية الإيرانية وتوظيف العامل الشيعي،تاريخ

الزيارة:.2015.3.13،على الموقع:

Htpp://www.judran.net/p :195.

6_ راشد،سامح، السياسة الخارجية الإيرانية.. نصف عام تحت رئاسة أحمدي نجاد،تاريخ الزيارة:2015.2,12، على الموقع:

http://www.albainah.net/index.aspx?fwnetion=item&id=10685&lang=

7_ نبهان النجار،عادل، أثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران(1997-2005)،تاريخ الزيارة:.2015.1.23، على الموقع:

http://asharqalarabi.org.uh/marhazm – abhath- htm

8_ المتيمي،أسامة، زيارة نجاد لمصر.. ماذا وراء الستار؟، المصدر: **مجلة الراصد**،تاريخ الزيارة:2015.4.23، على الموقع:

Htpp://www.albainah.netindex.aspxfunction=item&51513&lang=

9_ الزويري،محجوب، الوجود الإيراني في العراق: حقائق جديدة،تاريخ الزيارة:2015.4.15،على الموقع :

http://www.masress.com/moheet/169917.

10_ نعناع،عبد القادر،العلاقات الإيرانية_السورية 1979_2010،الإمارات:مركز المزماة للدراسات و البحوث،ديسمبر 2013،على الموقع:http://www.almezmaah.com/ar/news_print_3736.html

11_ نعناع،عبد القادر، العقوبات الدولية المفروضة على إيران، الإمارات: مركز المزماة للدراسات والبحوث، نوفمبر 2013، بتاريخ: 2015/04/22، على الموقع:

http.//www.almezmaah.com/ar/news-viro-3553.ltml

12_تنامي الدور الإيراني، وتأثيره على الأمن القومي العربي، توجهات إيران تجاه دول المشرق العربي (مصر،سورية-لبنان- الأردن- فلسطين)،تاريخ الزيارة:2015.3.30،على الموقع:

Htpp://www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia2/poorIran/sec05.doc-vt.htm.

13_إيران.. التاريخ والثورة(الثورة الإيرانية من وجهة النظر الإيرانية)، أبعاد الأزمة النووية وتطورها (2002-2009)،تاريخ الزيارة:2015.3.21، على الموقع:

Htpp://www.moqatel.com/openshare/behoth/Siasia21/ThawraIran/sec12.doc_cvt.htm

14_أبرز نقاط خطة اجتماع جنيف حول سوريا، تاريخ الزيارة: 24-03-2015 على الموقع:

Htpp://www.aljazeera.net/news/reportsandi/nter views/2012/7/1

15_التبادل التجاري بين إيران والإمارات، تاريخ الزيارة: 2015/04/19.

على الموقع: http://www.al alam.ir/news/1599121

16_ إيران، تقرير البنك الدولي، نعمل من أجل عالم خال من الفقر، بتاريخ 2015/04/22، على الموقع:

https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/presentations /March2014/Iran_Arabic_March2014.pdf

http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=159543&m=

2_باللغة الأجنبية:

A_books:

1_ Aaron Stein and Philipp C.Bleek,Turkish_iranian Relations:from "Friends With Benefits"To"It's Complicated",Insight Turkey,Vol.14/No.4/2012.

B_Articles

1_ Anoushiravan Ehteshami and Mahdjoob Zweiri, Iran’s Foreign Policy From Khatami to Ahmadi Nejad, UK, Ithaca Press, 2008.

2_Nader Habibi,turhey and iran:growing economic relations despite western sanctions,journal of middle east,n62,may2012.

فهرس الأشكال

و الجداول

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الموضوع الصفحة